الإثنين 12 تشرين الأول 2020
العدد 4171 السنة الخامسة عشرة
Lundi 12 Octobre 2020 no 4171 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحريري يبدأ تأليف الحكومة اليوم! [4]

«لا مطلقة» لأي تفاوض مع العدو

[2 ـ 3]

(أ ف ب)

تحقيق

«لبنان يحترق» للسنة الثانية بـ«نجاح كبير»!

6

تحليل إخباري

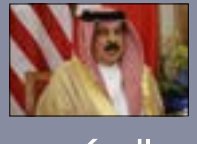

الحكم في البحرين نحو «عيال حمد»

10

قضية

حرب القوقاز رابحون وخاسرون

12

على الغلاف

«لا مطلقة»... لأي تفاوض مع العدو

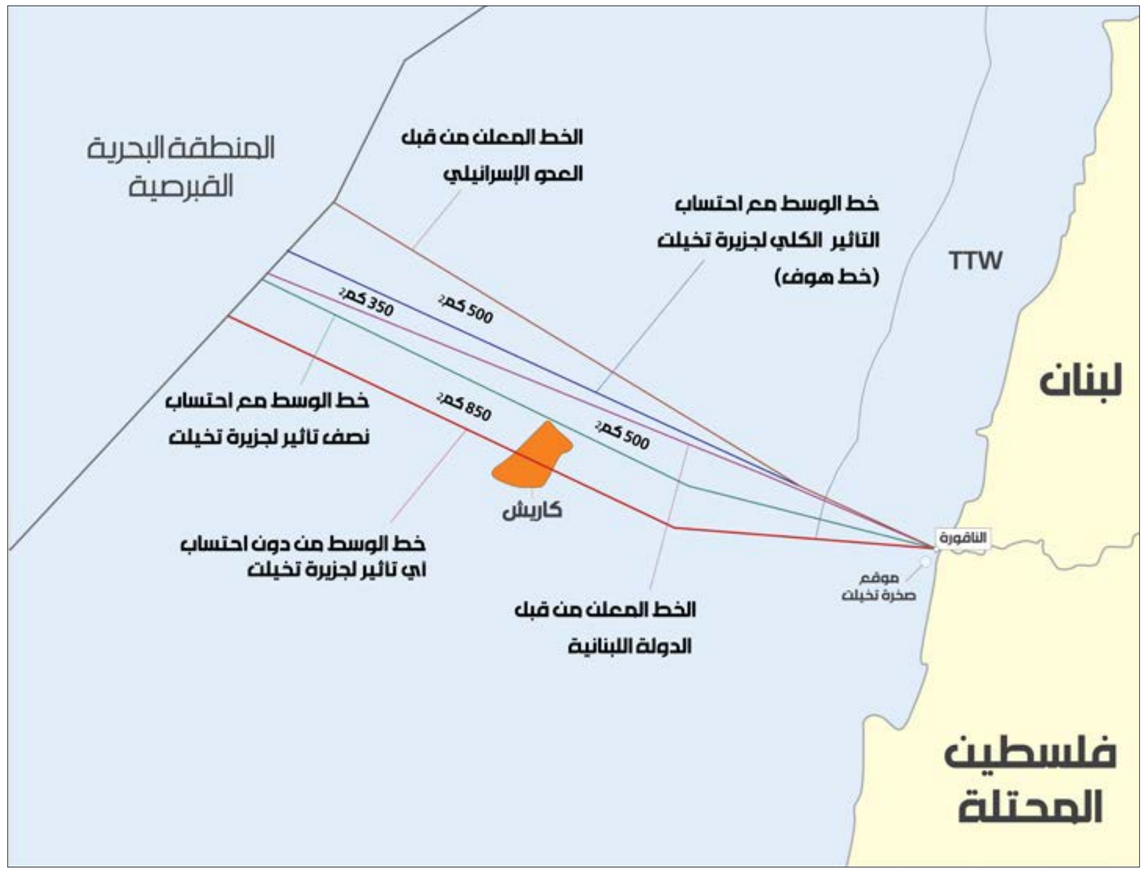

إبراهيم الأمين

لنعد الى نيسان العام 1996. لم تكن جولات التفاوض بين «إسرائيل» وبعض العرب قد أغلقت. مع سوريا كانت محاولات الولايات المتحدة إحداث خرق تصطدم برفض العدو إخلاء كل ما احتلته في السابع من حزيران من عام 1967، وكان الراحل حافظ الأسد يحسم النقاش: نريد أن نضع أقدامنا في بحيرة طبريا، وبعد ذلك يكون لدينا حديث آخر. أما مع الفلسطينيين، فكانت جولة جديدة من العنف الاستثنائي ضد المقاومة الفلسطينية بهدف سحقها وجعل السلطة برئاسة الراحل ياسر عرفات توافق على التسليم بما يراد له أن يتحقق اليوم من ضم لأجزاء كبيرة من الضفة الى حدود الكيان الغاصب. في المقابل، كانت الشوارع العربية تعج بالمتظاهرين الذين يخرجون كل حين للتضامن مع ضحايا جرائم الاحتلال الاسرائيلي في لبنان وفلسطين، بينما كانت قوى المقاومة في الجانبين تنمو وتتمو باسرع ممّا يتوقعه العدو والصديق.

في ظل هذه المعطيات، شنّ العالم بقيادة الولايات المتحدة الأميركية أكبر عملية تعبئة دبلوماسية وسياسية واقتصادية وأمنية لأجل محاصرة قوى المقاومة، ودفع العرب نحو الإقرار بمطالب العدو الأمنية. وسط هذا الهيجان، شنّ العدو عدوانه الوحشي على لبنان تحت اسم «عناقيد الغضب». سقط الكثير من الشهداء، ودمرت منازل ومنشآت، وسال الحبر كما الدماء، لكن صوت انفجار صواريخ المقاومة المتساقطة على مستوطنات المنطقة الشمالية من فلسطين، كان آخر ما سمعه الناس، قبل أن يكتشف العالم كله معادلة جديدة، وهي الاولى من نوعها، تفرض على العدو عدم المساس بالمدنيين اللبنانيين إذا كان يريد تجنيب مدنييه قصف المقاومة. بعد توقف العدوان، انطلق نقاش كبير في لبنان حول حيثيات واليات تنفيذ تفاهم نيسان غير الموقع، والذي أسهمت فرنسا في وضعه. وكان هناك، كما اليوم، تيار لا يرى في المقاومة إلا خصماً له ولمشاريعه. وكان هناك تيار صامت أو خائف أو متوار خلف من شكّل لاحقاً فريق 14 آذار. لكن، في المقابل، لم تكن المقاومة وحدها. كان هناك حافظ الأسد الذي لم يكن عليه قمع خصوم المقاومة من اللبنانيين وحسب، بل قمع خصوم المقاومة من بعض المسؤولين السوريين الذين حاولوا الترويج للقراءة الفرنسية (التي قبل بها الراحلان الياس هراوي ورفيق الحريري) والتي تقول بأن على العدو عدوانه الوحشي على لبنان المقاومة التوقف عن القيام بعمليات عسكرية والسماح للجيش اللبناني بالانتشار لأجل ضمان الأمن على الحدود.

وعندما انطلق عمل لجنة مراقبة تنفيذ التفاهم، كانت الاجتماعات تشهد استعراضاً لتفاصيل ما يعتبر خروقات من قبل القوى العسكرية للتفاهم. كان العدو يحضر معه قائمة بما يسميه إطلاق نار من قبل مجموعات حزب الله على أهداف ذات طبع مدني، بينما لم يكن على لبنان بذل الكثير من الجهد لأجل عرض الخروقات الاسرائيلية الدائمة براً وبحراً وجواً... مع مرور الوقت، صار الجميع يتعامل مع هذه الاجتماعات على أنها تمرين للطرفين على فهم كل منهما للآخر. في العودة الى أوراق تلك المرحلة، تجب ملاحظة الآتي:

أولاً: أن العدو تصرف طوال الوقت على أن هذه اللجنة تقفل باب التفاوض السياسي الذي انطلق إثر مؤتمر مدريد للسلام، وأنه لم يكن هناك مجال لبحث سياسي خارج متطلبات عمل لجنة عسكرية - فنية.

ثانياً: أن العدو لا لحظ تطور قدرات الوفد المفاوض اللبناني لناحية حصوله على معلومات ميدانية عمّا يجري داخل الشريط الحدودي المحتل. كما لاحظ أن المفاوض اللبناني صارت لديه معرفة أفضل بالمفاوض الإسرائيلي نفسه. كما أن العدو فشل في الاستفادة من ممثلي القوات الدولية الذين أجبرتهم جملة من المعطيات السورية في دمشق، ومع مكتب الرئيس حافظ الأسد مباشرة وليس عبر القنوات التي تدير شؤون الملف اللبناني الداخلي حصراً. لكن الأهم في كل ذلك، كان موقف الجيش اللبناني وسلوكه، بقيادة العماد ميل لحود، حيث لم يكن هناك أي هوامش لمراضاة أو محاباة الخارج، بل لاحظون الوجوم على وجوه أعضاء الوفد الإسرائيلي من جرّاء ما يحصل في الشريط الحدودي من مواجهات مع المقاومة. وكانوا يلمسون، أكثر فأكثر، صعوبة امتلاك العدو أي عناصر تدين المقاومة بالتعرض للمدنيين.

خامساً: كان الجميع يعرف أن الغاية الفعلية من هذا الإطار هي تنظيم الحرب العسكرية التي أرادتها المقاومة حصراً مع قوات الاحتلال والعملاء، والتي خسر فيها العدو عناصر قوة كثيرة، أبرزها الضغط من خلال تعريض المنشآت المدنية والمدنيين للخطر المباشر.

عملياً، وبمعزل عن كل تقييم سابق أو لاحق، كان عند الفريق اللبناني (السوري) استراتيجية واضحة الأهداف، وهي استراتيجية واكبت التطور اللافت في العلاقة بين المقاومة وقيادة حزب الله مع القيادة السورية في دمشق، ومع مكتب الرئيس حافظ الأسد مباشرة وليس عبر القنوات التي تدير شؤون الملف اللبناني الداخلي حصراً. لكن الأهم في كل ذلك، كان موقف الجيش اللبناني وسلوكه، بقيادة العماد ميل لحود، حيث لم يكن هناك أي هوامش لمراضاة أو محاباة الخارج، عنه، وكان يرى فيها إقراراً دولياً بشرعية وحق المقاومة في ممارسة القتال، ليس بقصد التحرير وحسب، بل للدفاع عن المدنيين اللبنانيين أيضاً.

ثانياً: أن العدو تصرف طوال الوقت على أن هذه اللجنة تقفل باب التفاوض السياسي الذي انطلق إثر مؤتمر مدريد للسلام، وأنه لم يكن هناك مجال لبحث سياسي خارج متطلبات عمل لجنة عسكرية - فنية.

ثالثاً: أن العدو لا لحظ تطور قدرات الوفد المفاوض اللبناني لناحية حصوله على معلومات ميدانية عمّا يجري داخل الشريط الحدودي المحتل. كما لاحظ أن المفاوض اللبناني صارت لديه معرفة أفضل بالمفاوض الإسرائيلي نفسه. كما أن العدو فشل في الاستفادة من ممثلي القوات الدولية الذين أجبرتهم جملة من المعطيات السورية في دمشق، ومع مكتب الرئيس حافظ الأسد مباشرة وليس عبر القنوات التي تدير شؤون الملف اللبناني الداخلي حصراً. لكن الأهم في كل ذلك، كان موقف الجيش اللبناني وسلوكه، بقيادة العماد ميل لحود، حيث لم يكن هناك أي هوامش لمراضاة أو محاباة الخارج،

اي واقع اليوم؟

بعد غد، يذهب وفد لبنان الى جلسات تفاوض غير مباشر مع العدو برعاية أميركية واستضافة دولية وعلى أرض لبنانية. وإذا كان العنوان هو الشروع في جلسات تهدف الى اتفاق على ترسيم الحدود البرية والبحرية الفاصلة بين لبنان وفلسطين المحتلة، إلا أن ظروف هذا التفاوض وعناصره تختلف جذرياً عمّا كانت عليه الأمور في العام 1996.

أولاً: تبدو «إسرائيل» في الشكل قبل المضمون، هي المستفيدة من هذا الإطار. إن حاجة العدو الى إطلاق آلية تفاوض مباشر أو غير مباشر مع بلد مثل لبنان، يمثل انتصاراً للعدو بمعزل عن نتائجه. ويكفي أن يعلم المسؤولون اللبنانيون أن الاستعراض الذي يشكّل سمة حاكمة في سلوك الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، سيستفيد من خبر الاجتماع وحده، فكيف به الحال مع صورة تجمع الوفود، أو تصريحات تلي جلسة التفاوض، أو أخبار وتسريبات قد نسمعها غداً في وسائل إعلام العدو أو وسائل إعلام غربية عن ابتسامات وتبادل أطراف الحديث ونكات وغير ذلك، حتى ولو لم تحصل. وما لم يكن الوفد اللبناني شديد التحفظ، ولم يحمل معه أقلاماً توثق بالصوت والصورة هذه المفاوضات، فسيمنح العدو أوراق قوة كبيرة في معركة خلق «مزاج» لبناني يواكب المزاج المعمول من أجله تحت عنوان التطبيع مع العدو.

ثانياً: يمكن القول، ومن دون قصد الإساءة الى أحد، إن الوفد اللبناني لا يملك أي معطيات خاصة عن الوفد الإسرائيلي قبالته. بل أكثر من ذلك، فإن المعطيات الاستخبارية التي عمل العدو على جمعها عن جميع الأعضاء المرشحين أو الفعليين للوفد اللبناني ليست موجودة ضمن أوراق المفاوض اللبناني. بل حتى إنه - أقله حتى أول من أمس - لم يكن هناك موجز مدقق وموثق عن خلفيات الموقف الإسرائيلي المفترض جمعها من مصادر دبلوماسية أو إعلامية أو غيرها. كذلك، فإن طبيعة الوفد اللبناني الذي يجري الضغط لأن يكون مختلطاً بين تقنيين وفنيين

> **كل المؤشرات تقود، مع الأسف، الى مخاوف مشروعة من كون الوفد اللبناني سيتصرف بإحراج شديد إزاء استخدام ورقة المقاومة في وجه المفاوض الإسرائيلي أو الوسيط الاميركي**

وعسكريين وإداريين وسياسيين، إنما ينعكس فوضى مخيفة في إدارة فريق التفاوض. وسيكون من الصعب توقع نتائج إيجابية حتى على المستوى المهني.

ثالثاً: إن الوسيط الأميركي ليس سوى عنصر قوة الى جانب وفد العدو. ويمكن الإسرائيليين أن يلتزموا الصمت، أو يلتقطوا الصور للموفد الأميركي وهو يمارس الضغط على اللبنانيين لأجل التنازل عن هذه النقطة أو تلك. وسيكون لبنان قد وضع نفسه في مأزق كبير عندما يقبل أن يكون مسار التفاوض هذا بديلاً من السعي الى العمل المباشر على تحصيل حقوقه في المياه قبل النفط والغاز. وبحسب المؤشرات المقلقة، فإن عناصر القوة التي كانت تميز الوفد اللبناني في لجنة تفاهم نيسان عام 1996، ليست موجودة الآن بفعل قرار سياسي داخلي، وليس لعدم توفرها. وكل المؤشرات تقود، مع الأسف، الى مخاوف مشروعة من كون الوفد اللبناني سيتصرف بإحراج شديد إزاء استخدام ورقة المقاومة في وجه المفاوض الإسرائيلي أو الوسيط الأميركي. وإن مجرد التفكير من قبل الوفد اللبناني بأنه يمكن أن يضع الجيش وقدراته في مواجهة العدو، سيكون قد خسر كل المعركة لا جولة فقط. وهذه مخاوف مشروعة في ظل التعاون المفرط بين قيادة الجيش الحالية والأميركيين، على أكثر من صعيد.

رابعاً: يتصرف الأميركيون والإسرائيليون على أساس أن لبنان مجبر على الجلوس الى طاولة المفاوضات، وأن ما أجبره على قرار القبول بالتفاوض هو مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية، وأساسها الوضع المأزوم داخلياً، من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وبالتالي، فإن الأميركيين سيمارسون الضغط على لبنان بقصد تقديم تنازلات، قد تبدأ بالفصل بين ترسيم الحدود البحرية عن ترسيم الحدود البرية، ومن ثم الدخول في نقاش عقيم يستمر لعقود - لو أراد العدو - قبل الإقرار بحقوق لبنان. فكيف إذا كان العدو يعتقد بأن المقاومة في لبنان تواجه مأزق الأزمة الاقتصادية والخشية من عزلة داخلية؟

وعليه، اي نتائج؟

يجدر القول صراحة، إن قرار التفاوض غير المباشر مع العدو يمثل لحظة ضعف سياسية لبنانية غير مسبوقة، وإن هذا القرار يعكس في جانبه اللبناني هواجس ومصالح لا يمكن مطابقتها مع المصلحة السيادية المطلقة للبنان. صحيح أن الانقسام السياسي حول تعريف المصلحة السيادية كبير وقائم بمعزل عن هذه اللحظة، لكن لا أحد يمكنه إقناع الناس بجدوى هذه المفاوضات. وإذا كان هناك مَن يعتقد أن الأميركيين يمكن أن يُعفوا لبنان من العقوبات أو يسهّلوا له الحصول على دعم مالي لمجرد أن ذهبنا الى مفاوضات غير مباشرة مع العدو، فهذا واهم وساذج وقليل الدراية بمنظومة المصالح الأميركية والإسرائيلية في لبنان والمنطقة والعالم. أما مَن يعتقد بأن ترسيم الحدود سيتيح للبنان الحصول على فرصة التنقيب المجدي عن النفط، فهو واهم أيضاً، لأن الشروط الأميركية - الأوروبية - الخليجية لتعويم لبنان مالياً، لا تزال هي نفسها ومحصورة في بند واحد: عزل المقاومة سياسياً والتمهيد لتصفيتها عسكرياً. أما الذين يعتقدون أن المفاوضات غير المباشرة مع العدو يمكن أن تفتح الباب أمام مسار تطبيعي، ولو هادئ، مع العدو، فهو مجنون وليس بواهم أيضاً، لأن العدو نفسه لا يسمح لنفسه بأن يحلم لحظة واحدة بأن هذا المسار يمكن أن يحدّ لحظة واحدة من جهود المقاومة لتعزيز قدراتها في مواجهته.

إنها مفاوضات اللاجدوى واللامعنى، والخطأ الكبير الذي كان ولا يزال على الجميع مواجهته وتجنبه. ولأن الموقف سلاح، يجب القول صراحة، وبمعزل عن أي حسابات أو مجاملات: لا لأي شكل من أشكال التفاوض مع العدو!

(أ ف ب)

الوفد اللبناني يُحسَم اليوم: هل يقع لبنان في الفخ؟

يصل الموفد الاميركي ديفيد شينكر الى بيروت اليوم للمشاركة في الجلسة الافتتاحية لمفاوضات ترسيم الحدود. الاربعاء، فيما لم يعلن لبنان رسمياً عن وفده المفاوض حتى الآن. بحسب المعلومات، سيحسم الرئيس ميشال عون اليوم هذا الأمر، بينما لا تزال إشكالية توسيع الوفد قائمة

ميسم رزق

يصعب تصوّر أن تكتفي الإدارة الأميركية أو الحكومة الإسرائيلية بعملية ترسيم حدودية. صحيح أن مسؤولين أميركيين أقرّوا بأن التفاوض لن يُنتج معاهدة سلام أو تطبيعاً بين لبنان و«إسرائيل»، لكن واشنطن وتل أبيب تريدان لهذه العملية أن تكون أكثر بكثير من مجرد اتفاقية تقنية، ما يطرح السؤال حول كيفية الفكاك من هذه الشباك؟ هل سيرضى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون برفع التمثيل الى مستوى سياسي أم يصمد أمام الضغوط القصوى والابتزاز الذي تمارسه الولايات المتحدة في هذا الملف على قاعدة «الترسيم مقابل الاقتصاد»؟ رسمياً، لم يُصرّح بعد عن الوفد اللبناني الذي سيتوجه الى الناقورة يومَ الأربعاء المقبل. الخبر الوحيد المؤكد هو ما أعلنته قيادة الجيش عن اجتماع عقده قائده، العماد جوزيف عون، مع الوفد المكلف بالتفاوض. الاجتماع ضمّ كلاً من العميد الطيار بسام ياسين (نائب رئيس أركان الجيش للعمليات)، العقيد الركن البحري مازن بصبوص، والخبير في المفاوضات الحدودية نجيب مسيحي. حتى هنا، لا يزال كل شيء طبيعياً. غير أن ما لم يُكشف عنه هم الأعضاء الإضافيون. ففي اليومين الماضيين كانت لدى رئيس الجمهورية (وبعض مستشاريه) فكرة أن يضمّ الفريق المفاوض ممثلاً عن وزارة الخارجية اللبنانية، هو هادي هاشم (مدير مكتب الوزير ومستشار للوزير السابق جبران باسيل)، إضافة إلى رئيس هيئة إدارة البترول وسام شباط، فيما كان لافتاً التداول باسم أنطون شقير، المدير العام لرئاسة الجمهورية، ليكون حاضراً في المفاوضات!

هذا الأمر أثار استياء فريق 8 آذار، ومخاوف ثنائي حزب الله وحركة أمل. فمحاولات الحكومة الإسرائيلية إعطاء المفاوضات صبغة سياسية، عبر ضمّ مسؤولين حكوميين في وفد العدو، تستوجب اتخاذ لبنان موقفاً رافضاً والإصرار على حصر التمثيل بالمستويين العسكري والتقني، ثقة في لبنان من يحاول التعامل بالمثل عبرَ اختيار شخصيات سياسية وحكومية مدنية تمثل لبنان، علماً بأن التفاوض الذي سيحصل هو لحل نزاع مع دولة معادية، وهذا ما يفترض أن ينحصر دور التفاوض بالجيش وحده. لذلك لم تتوقف الاتصالات في اليومين الماضيين، للتباحث مع عون ونصحه بعدم الوقوع في الفخ. وقد علمت «الأخبار» أن رئيس مجلس النواب نبيه بري قد يتحدث الى عون في الأمر، لكونه كان مكلفاً بالملف سابقاً، ولتأكيد أن اتفاق الإطار وفي بنده الأول يؤكّد «الاستناد إلى التجربة الإيجابية للآلية الثلاثية الموجودة منذ تفاهمات نيسان 1996»، ما يعني أن نُناط المهمة بالجيش وحده. وفيما جرى التداول بمعلومات عن أن «الاتصالات أفضت إلى التراجع عن فكرة وجود دبلوماسي لبناني»، قالت مصادر رئاسية إنّ «شقير على الأرجح سيحضر الجلسة الإفتتاحية، لأسباب رمزية»! ومن دون أن تفسّر هذه الرمزية، أكدت أن شباط سيكون من ضمن الوفد. ما يطرح السؤال حول الإصرار على وجود شخصية حكومية مدنية. فعملية التفاوض هي على ترسيم الحدود وليست على الثروة النفطية، فما الحاجة الى وجود شخص كشباط من ضمن الوفد، غير إعطائه طابعاً يتجاوز الطابع التقني والعسكري؟ وكأن هناك من يقصد إعطاء إشارة تجاوب مع ما يريده الوسيط الأميركي، ويعتبر أن ذلك يُمثّل الفرصة الأخيرة لحل جزء من مشاكل البلد الاقتصادية والمالية!

وفيما يصل اليوم الى بيروت مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر، للمشاركة يوم الأربعاء في الجلسة الافتتاحية، لا يزال أمر الصورة «التذكارية» التي طلبها شينكر، لجلسة التفاوض الأولى، التي ستجمع كل الأطراف، غير محسوم بعد! مصادر بعبدا تقول إنه «لا اعتراض عليها»، بينما تنفي مصادر عسكرية الأمر، وتؤكّد أن «من المستحيل أن تكون هناك صورة تجمع الوفدين اللبناني والإسرائيلي معاً»، مع العلم بأن هذا الطلب كان يجب أن يُقابل بالرفض ومن دون أدنى تفكير، نظراً إلى أهمية هذه الصورة في البازار الانتخابي الأميركي والإسرائيلي. فهل على لبنان أن يكون عراباً لحملات دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو ويقدّم صورة سيتسنى لواشنطن تسويقها كما لو أنها جزء من عملية السلام في المنطقة؟

من جهة أخرى، كان لافتاً ما ورد في بيان الجيش اللبناني، عن أن قائد الجيش أعطى التوجيهات الأساسية لانطلاق عملية التفاوض بهدف ترسيم الحدود البحرية على أساس الخط الذي ينطلق من نقطة رأس الناقورة برّاً والممتد بحراً تبعاً لتقنية خط الوسط، من دون احتساب أي تأثير للجزر الساحلية التابعة لفلسطين المحتلة (صخرة تخيلت، مثلاً) استناداً الى دراسة أعدّتها قيادة الجيش وفقاً للقوانين الدولية. وهذا يعني دفع خط الحدود جنوباً عن الخط المعلن من قبل الدولة اللبنانية، ويؤدي ذلك إلى إضافة نحو 840 كلم إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، تضاف إلى الـ 860 كيلومتراً مربعاً «المتنازع عليها» حالياً، ليصبح إجمالي المنطقة «المتنازع عليها» 1700 كيلومتر مربع. وبذلك تكون قيادة الجيش قد تجاوزت في مطالبتها المساحة التي وضعت «إسرائيل» يدها عليها بالاستناد الى الخطّ الذي ارتكبه لبنان عام 2006، باعتماد خرائط غير دقيقة، لتطالب بمساحة إضافية.

> **شقير سيكون حاضراً في الجلسة الافتتاحية وحسب!**

رسائل إلى المحرر

توضيح من الحزب السوري القومي

نشرت «الأخبار» (10 تشرين الأول 2020) تقريراً بعنوان: «صدمة في القومي....» متضمّناً اتهامات وافتراءات تطال قيادات حزبية كانت ولا تزال في صلب مشروع الحزب النهوضي ونهجه الصراعي وخياره المقاوم. ولأن ما ورد في التقرير يشكل إساءة متعمّدة للحزب وتشويهاً لصورته ولمسيرته النضالية المعمّدة بدماء الشهداء، يهمّ عمدة الإعلام توضيح ما يلي:

أولاً: إن التقرير موضع الردّ والذي يحمل توقيع «الأخبار»، نعتقد بأنه منفصل عن مدرسة «الأخبار» التي تخوض معاركها الإعلامية متسلّحة بالحقائق والوقائع المثبتة، لا بالأضاليل والافتراءات التي اتبعها كاتب التقرير حين اتهم عضو المجلس الأعلى في الحزب النائب أسعد حردان بأنه ادّعى على حزبه أمام القضاء اللبناني، وهذا ما لم يحصل على الإطلاق، باعتراف الكاتب نفسه الذي عاد واستخدم عبارة تضليلية: «إن حردان وعبر مسؤولين سابقين مقرّبين منه»! وهذا ما يبين استهدافاً مباشراً للحزب، وللنائب حردان بوصفه أحد أبرز القيادات التي قادت الحزب في مراحل الصراع منذ ثلاثة عقود ونيف.

ثانياً: ما نعلمه أن « الأخبار» بوصلتها السياسية والقيمية والمهنية، ولم يسبق لها أن حجبت الصفات عن أصحاب الصفة، غير أن كاتب التقرير كسر القاعدة، وأسقط الصفة الرسمية عن نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي القائم دستورياً بمهام رئاسة الحزب وائل الحسنية، ووصفه بـ «نائب الرئيس السابق للحزب»، وبأنه «مدير حملة حردان الانتخابية في الانتخابات الأخيرة»، علماً أن الحسنية ومن موقعه على رأس السلطة التنفيذية، كان مسؤولاً عن إنجاز الاستحقاق الانتخابي، وليس مرشحاً ولا متدخّلاً في المجريات الانتخابية.

ثالثاً: إن تطرّق كاتب التقرير إلى مسائل حزبية داخلية، وتصويبه الاتهامي على قيادات حزبية بعينها، إنما هو تشويه لصورة الحزب السوري القومي الاجتماعي، ولحقيقة القوميين الاجتماعيين القائمة على وحدة الروح والنهج، وهذا استهداف غير مبرر ولا يصب إلا في مصلحة أعداء الحزب والأمة.

رابعاً: إن عمدة الإعلام التي اثرت عدم التطرق إلى الأمور الحزبية الداخلية في وسائل الإعلام، يهمّها التأكيد بأن الحزب هو حزب مؤسسات، والمؤسسات هي الضامنة لحقوق القوميين والضمانة لاستمرار الحزب في مسيرة صراعه القومي وبلوغ غايته النبيلة.

عمدة الإعلام

المشهد السياسي

الحريري يبدأ «تأليف الحكومة» اليوم!

فعلياً، تنطلق اليوم استشارات تأليف الحكومة. «المرشح الطبيعي لرئاسة الحكومة» قرر إطلاقها بمعزل عن الاستشارات النيابية الملزمة. النتيجة لا تزال غير واضحة. بانتظار لقائه اليوم رئيسَي الجمهورية والمجلس النيابي، إذا نجح التأليف، إسيليه التكليف

(هيثم الموسوي)

لم ينتظر سعد الحريري انتهاء مهلة الـ72 ساعة التي وضعها لنفسه قبل إطلاق جولة مشاوراته مع مختلف الأفرقاء لتبيان مدى استعدادهم للسير بمبادرته. البداية عبر زيارة رؤساء الحكومات السابقين إلى بيت الوسط. ثمة من يريد تحويلهم إلى ممر إلزامي، ولو شكلاً، لأي مرشح لترؤس الحكومة. وبعد ذلك، سيزور الحريري قصر بعبدا للقاء الرئيس ميشال عون قبل أن يلتقي مساءً الرئيس نبيه بري.

لا شيء واضح حتى الساعة. لكن بالشكل، يبدو أن الحريري قرّر اتباع مسار دستوري معكوس. لم ينتظر الاستشارات النيابية التي يجريها رئيس الجمهورية لتحديد اسم الرئيس المكلّف، بدأ بإجراء استشارات التأليف بطريقة غير مسبوقة. اعتقاده بأن المرشح الطبيعي لرئاسة الحكومة جعله يجري استشارات التأليف قبل استشارات التكليف. كيف سيتعامل رئيس الجمهورية مع هذا الواقع؟ وهل سيتفق مع الحريري على تسميته، أم يصار إلى تأجيل الاستشارات؟ الطريق طويلة وإمكانية التلاقي بين الطرفين صعبة، لكن لا أحد يمكنه التنبؤ بما سيجري من اليوم حتى الخميس. بحسب مبادرة الحريري، فإنه ينوي قيادة حكومة من الاختصاصيين. لكن لم يعرف بعد إن كان سيوافق على أن يسمّي الأطراف ممثليهم أو من يختارونهم. تلك نقطة ستكون حاسمة في سير الأطراف بالمبادرة من عدمه.

هل يوافق الحريري على ما رفضه مع اديب؟

مصدر مطّلع دعا إلى عدم التسرّع في الحكم على المبادرة، داعياً إلى انتظار لقاء الحريري بعون وبري، إذ لم يستمع أحد بعد إلى التصور الذي سيقدمه بشأن صيغة الحكومة وعدد الوزراء وتوزيع الحقائب وأسماء الوزراء. وقبل أن يجاب عن هذه الأسئلة، فلن يعطي أحد موقفاً. بحسب المصدر، فإن الشروط التي وضعها أديب لا يمكن للحريري أن يضعها. أديب كان شخصية غير سياسية، وقد رفض أن يتدخل السياسيون في التأليف، أو أن يُشاركوا في الحكومة. وضع الحريري مختلف؛ هو شخصية سياسية، ولن يكون بإمكانه التذرع بالسعي إلى تأليف حكومة اختصاصيين لتجنب تدخّل الأحزاب في تسمية مرشحيها للتوزير. لم يتحدث الحريري عن مستقلين، بل عن اختصاصيين. وذلك قد يفتح الباب أمام التوافق على تسمية مختلف الأطراف لوزراء اختصاصيين.

بالنسبة إلى مصدر عوني، فإن اعتبار الحريري أن ترشيحه يأتي في سياق المبادرة الفرنسية بحاجة إلى تدقيق. «المبادرة الفرنسية تحدثت عن حكومة اختصاصيين ولم تتحدث عن حكومة اختصاصيين برئيس سياسي». يذكّر المصدر بما قاله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. عندما اجتمع بالقيادات في قصر الصنوبر، دعاهم إلى أن يرتاحوا ويتركوا المهمة لاختصاصيين. لم يرتح الحريري هذه المرة. هنا لا بد من التأكيد إن كان يحمل مبادرة جديدة أم تطويراً للمبادرة الفرنسية، التي اقتنع معدّوها بأنها لا يمكن أن تمر بالشكل الذي كانت عليه؟ فهل الحريري مستعد لأن يتشاور مع الأفرقاء في شكل الحكومة وأسماء وزرائها وفي برنامجها؟ حتى اليوم لا شيء واضح سوى أن الحريري أعلن أنه المرشح الطبيعي للحكومة، فيما أعلن رئيس الجمهورية تمسّكه بالمبادرة الفرنسية.

على مقلب ثنائي حزب الله وأمل ليس الوضع أفضل. لا يزالان على موقفهما: ما لم يُعط لمصطفى أديب لن يعطى لغيره. هذا يعني أن الثنائي متمسك بتسمية وزير المالية أو إعطاء لائحة للرئيس المكلف يختار منها، ومتمسّك بتسمية الوزراء الشيعة الثلاثة، ومتمسّك بالاتفاق على برنامج الحكومة. فهو لن يعطي الحريري أو غيره شيكاً على بياض لتقرير مصير البلد بما يناسبه. والأمر نفسه سبق أن أشار إليه النائب جبران باسيل. حزب الله يعتبر أن أعلن أنه لن يسير بكل ما يطلبه صندوق النقد، فيما الحريري لن يتردد في المضي قدماً بالخصخصة وزيادة الضرائب غير العادلة على الاستهلاك.

(الأخبار)

تقرير

دومينو الانهيار يصل إلى طريق الجديدة

رحيل دندش

لا يمكن فصل الانفجار الذي وقع مساء يوم الجمعة الماضي في طريق الجديدة عن حال الانهيار العام في البلد. الانهيار في ذلك يشبه أحجار الدومينو التي ما إن يهوي الحجر الأول حتى تتداعى الأحجار بعده واحداً تلو الآخر... حتى انهيارها جميعاً.

بدا المكان في محلة أبي شاكر في طريق الجديدة هادئاً أمس، بعدما انكشف صباح يوم السبت عن 3 ضحايا و60 جريحاً، بينهم أطفال في حالات حرجة، فضلاً عن الركام والسيارات المحطمة بالكامل. مشهد مصغر لما حدث في الرابع من آب الماضي في مرفأ بيروت ومحيطه. حتى إن جولة الرئيس سعد الحريري في الصباح الباكر لم تثر أي جلبة. قام بجولة قصيرة وغادر. هنا الوجوم سيد الموقف، ورائحة البنزين التي لا تزال عابقة تسبب الدوار. سيارات شرطة بيروت وحرس البلدية على مدخل الحي المنكوب. هنا عجوز تتوكأ على الركام، يساعدها عنصر من شرطة البلدية لتخرج من المبنى المتصدّع بعدما أخرجت من منزلها («جارورا») فيه أدويتها ووثائق رسمية وبعض الحاجيات الأساسية. «يقولون إننا لن نتمكن من العودة قبل 15 يوماً» تقول، وتبرز يديها اللتين اصطبغتا بالسواد، مضيفة: «والله ما عم ننام ع همّ عتيق».

المهندس مصباح منصور يشرف على أعمال التدعيم التي بدأت أمس، ويشير إلى أنّ «عمودَيْ أساس يشكلان 30 في المئة من ناحية التدعيم تضرّرا بشكل كبير، ما يجعل المبنى غير صالح للسكن، ويحتاج الانتهاء منهما إلى نحو 20 يوماً». في مقابل المبنى «بورة نصبت فيها جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية خيمة، ويسجّل عناصرها بيانات المتضررين. هي التي آمّنت السكن المؤقت لهم بحسب العضو فيها علاء الدين بلهوان. يوضح: «ابتداء من الغد، سيبدأ ترميم المباني الخمسة المتضررة التي تضم نحو 85 شقة». الجمعيات الأهلية لا تنتظر الدولة «معنرف هيئة الإغاثة أديش بتتيّم حصل أن «البنزين تسرّب من الخزان إلى أرضية المستودع الذي يضم أكسسوارات هواتف خلوية، وعندما حاول ناطور المبنى البنغلادشي مع آخرين إدارة المولّد لتشغيل «طرمية» المياه من أجل سحب البنزين المترسّب إلى مياه الصرف الصحي، حصل ماس ووقع الانفجار. هذه الرواية تتقاطع مع الرواية الأمنية. وثمّة رواية ثانية تقول إن صاحب المبنى طلب من الشاب السوري بشير موسى الذي قضى في الانفجار تلحيم خزان إضافي جاء به لتخزين البنزين: «البلد كل يومين بينقطع لم تبدأ القصة يوم الجمعة. كان أهل المبنى يشكون دائماً من رائحة البنزين، يقول أحمد الذي تقطن أخته في الطابق الأول من المبنى، لكن من دون استجابة: «المبنى مزوّد بمولد يعمل على البنزين هكذا قبل لنا». يوم الانفجار «كانت الرائحة قوية جداً لا تحتمل»، بحسب أحمد. ما شغلنا. رح نرجّع البيوت أحسن مما كانت». إلى جانبهم يستعد فريق من المتطوعين التابعين لجمعية المقاصد الخيرية للبدء بتنظيف المكان ورفع الركام. «انفجار المرفأ الذي وقع في الرابع من آب الماضي أكسبهم الخبرة»، تقول عضو مجلس الأمناء في جمعية المقاصد رلى العجوز، وتضيف «منذ تشرين الثاني الماضي، تحضّرنا في الجمعية لمتابعة كوارث اجتماعية قد تحصل، كنا قد بدأنا نرى مشهداً لم نر مثيله حتى أيام الحرب!».

من البنزين والزلي عندو شغل بدو يمشّيه» يضيف أحمد. المهم أن «الله ستر، كان الوقت متأخراً لأن البورة هي ملعب أطفال الحي. وإلا لكان الضحايا أكثر من ذلك بكثير»، يقول أحد سكان الحي، محاولاً التخفيف من هول النكبة.

في اليوم الذي تلا الانفجار، توعّد رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني المتسبّب بدفع الأثمان ووعد بالتعويض على المتضررين. لكنه أكد أن لا قدرة للبلدية على الكشف على مستودعات 23 ألف بناية في العاصمة. ورغم أن (ع. س.) الموقوف قيد التحقيق يتحمل المسؤولية عن تخزين مواد مشتعلة ومتفجرة في الأماكن المأهولة في بناية يقطنها هو نفسه وأقاربه وبعض المستأجرين، لكن السؤال يبقى عمّن يدفع الناس إلى تخزين المحروقات من البنزين والمازوت بالخزانات والغالونات قبل رفع الدعم عنها؟

تقرير

نهاية الدعم: لماذا لا يحرّر مصرف لبنان مليارات الاحتياطي الإلزامي؟

مصرف لبنان لم يدعم سكان لبنان «من جيبته». فما يحمله من دولارات هو أموال للمودعين استُخدمت لأغراض شتى، بينها دعم أسعار بعض السلع بصورة عشوائية، غير مُرتبطة بأي استراتيجية اجتماعية بعيدة المدى لتعود بالفائدة على المجتمع ككلّ. هل بالإمكان استمرار الدعم بشكله الحالي؟

ليا القزي

أموال مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، التي يُشار إليها باسم «حساب الاحتياطي»، لم تُبدَّد على دعم المازوت والبنزين والدواء والسلّة الغذائية، بساطة لأنها ليست مُلكاً له حتّى يدّعي فقدانها». هي «موجودات» التزمت المصارف التجارية بإيداعها لديه، لقاء فائدة سنوية تُقدَّر بنحو 600 مليون دولار.

70,18 % من مطلوبات مصرف لبنان، تعود إلى القطاع المصرفي، بحسب آخر أرقام نشرة «بلوم بنك انفست». الرقم ضخم، ويُشكّل عامل إدانة لمصارف لم تحترم أبسط القواعد المالية: تنويع الاستثمارات حتى لا تُعرّض كلّ أموال المودعين للخطر. خالفت القاعدة، ووضعت أموال الناس في فم التنّين، حتّى صُرفت بـ«خُبث»، ولم يتبقّ منها إلا قرابة الـ17,5 مليار دولار، على ذمّة حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة.

ويدّعي الأخير أنّه لا يُمكنه المسّ بما بقي في عهدته، «لأنها أموال المودعين»، زاعماً أنّه لا يملك سوى مبلغ يتراوح بين 2 و3 مليارات دولار قادر على أن يتصرّف به لتمويل الاحتياجات الرئيسية.

توظيفات المصارف لدى «المركزي» بالعملات الأجنبية، «بلغت 70 مليار دولار. وهي، كالاحتياطيات الإلزامية، ملك الناس. فكيف تمكّن من تبديد 53 مليار دولار، والآن يظهر أنّه ضنين على أموال المودعين؟»، بسؤال الاقتصادي إيلي يشوعي. ويُضيف أنّ «الاحتياطي الإلزامي يُمثّل 15% من الودائع لدى المصارف، لا مانع من أن يأخذ مصرف لبنان قراراً بخفضه إلى الـ10% فيكون قد حرّر ما بين الـ7 و8 مليارات دولار، خاصة أنّ النسبة العالمية تراوح ما بين 2% و5%. ولكن في لبنان رفع مصرف لبنان من نسبة الاحتياطي الإلزامي حتى تبقى الفوائد مرتفعة».

يوم الجمعة، قال رئيس حكومة تصريف الأعمال، حسّان دياب، إنّ «الخسائر باستمرار الدعم أقل خسارة من رفع الدعم، وحبذا لو أوقف مصرف لبنان تمويل سياسات الهدر من أموال المودعين». كلامه الرافض لرفع الدعم، سبقه اجتماع في السراي «ساده جوّ سيّئ بين دياب وسلامة»، بحسب مُطلعين على فحواه، «لإصرار دياب على أنّه يُمكن الاستمرار في الدفع». لا يُلام رئيس الحكومة المستقيل، فسلامة هو الذي أبلغه في شباط الماضي حين كان يُدافع عن ضرورة دفع استحقاقات آذار من سندات الدين بالعملات الأجنبية «يوروبوندز»، أنّه يُمكن صرف كلّ ليرة في «الاحتياطي الإلزامي»، قبل أن يُغيّر رأيه في آب ويُحذّر من أنّ المبلغ لا يكفي أكثر من ثلاثة أشهر. ولكن تطلّي سلامة خلف حُجّة «الاحتياطي» مردّه إلى عدم سحب بساط الأمان من تحت المصارف. يقول مُقرّبون منه إنّه «يُحافظ على الاحتياطي الإلزامي حتى تبقى حسابات المصارف لدى مصارف المراسلة قائمة ولا يُشكّل صرف المبلغ مشاكل لها في الخارج»، ويُضيفون أنّه «لا يُمكن صرف المبلغ من دون ترافقه مع إصلاحات أو اتفاق سياسي». شُكّلت لجنة تضم الوزراء زينة عكر وغازي وزني وراوول نعمة وريمون غجر لتبحث مع سلامة في الدعم، قبل أن ترفع خلاصة نقاشاتها إلى رئاسة الجمهورية ويُعقد اجتماع مالي. الاتجاه هو لـ«ترشيد الدعم»، وقد طلب «المركزي» من وزارات الاقتصاد والطاقة والصحة تقديم سيناريوات عديدة في حال رُفع الدعم أو خُفّض.

«الدعم» هو كُرة النار التي تتقاذفها كلّ القوى السياسية والمسؤولين النقديين حالياً، بعد أن وصل النموذج المعتمد إلى حافّة النهاية. هو في الأساس قرارٌ سياسي ولا يُمكن حصره بالأرقام والنظريات الاقتصادية: ماذا تُريد الدولة أن تفعل؟ هل ستُقرّ استراتيجية حماية اجتماعية تُوفّر الحقوق الأساسية للسكان وتُغني عن مُساعدات محدودة ومدروسة؟ النقاش على المستوى الرسمي لا يلتفت إلى هذا الإطار، فتُترك الأمر ليتحكّم فيه مصرف لبنان الذي لا يقيم أي اعتبار لشيء بعيداً عن ورقة الأرباح والخسائر. فموقف دياب المؤيّد لاستمرار الدعم أساسه «عدم رغبته في أن يُبتّ إلغاؤه خلال وجوده في السراي»، بحسب المصادر المُطلعة، مثله مثل باقي الوزارات المعنية، الرافضة لتبنّي أي موقف ما لم يصدر عن مجلس الوزراء مُجتمعاً. مثلاً وزير الطاقة ريمون غجر أبلغ «المركزي» حين سُئل عن «السعر المُناسب» لصفيحة البنزين أنّ «الوزارة لا تُحدّد سعراً مناسباً، فالدعم قرار سياسي ونحن نُنفذ قرارات مجلس الوزراء». حتّى سلامة أبلغ المسؤولين السياسيين أنّ «هذا القرار لا أستطيع اتخاذه، ولكن أبلغكم أنني لم أعد قادراً على الدعم».

من يحلّ هذه المعضلة؟ الأكيد أنّ رفع الدعم من دون خطّة مواكبة «له سلبيات واضحة، ويُمثّل كارثة كبيرة اجتماعياً. البنية الاجتماعية ستتغيّر بشكل مُخيف»، يُخبر مدير المركز اللبناني للدراسات، سامي عطا الله. ويُضيف أنّ «الدعم في لبنان جزء من الحماية الاجتماعية وعامل أساسي لأفراد فقدوا وظائفهم وتدنّت قيمة رواتبهم وحُجزت أموالهم في المصارف». القلق من زيادة الاضطرابات الاجتماعية حاضر بشكل كبير لدى ممثلي «المجتمع الدولي» في لبنان. بعض الدول الأوروبية طلب إجراء دراسة تُحاكي «الأثر المباشر وغير المباشر لتوقّف الدعم»، ومؤسسات دولية غير حكومية تعاقدت مع أشخاص وظيفتهم مراقبة الحوادث الأمنية في المناطق المُصنّفة «شعبية».

(هيثم الموسوي)

لوقف الدعم آثار جانبية عنيفة، ولكن رفعه ليس الماسة بعينها إذا ترافق مع خطّة حكومية تحمي الطبقات الاجتماعية المُتضرّرة أثناء مرحلة الهبوط الحادّ. فاستمرار تقاسم هذا «الفتات» من دون أن يكون مُوجّهاً، لا يُؤدّي إلى تحقيق المساواة وتوفير الخدمات الضرورية للجميع. أحد الخبراء الاقتصاديين يعتبر أنّه «لا يُمكن

تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى الـ10% يُحرّر ما بين 7 و8 مليارات دولار

الدفاع عن الشكل الحالي من الدعم. لا بُدّ من التدرج في رفعه، مع تأمين الحدّ الأدنى من الحماية للأكثر فقراً وتصحيح فوري للأجور». من ناحيته، يعتبر سامي عطا الله إنّ «أكثر المستفيدين من الدعم هم الأغنياء القادرون على استهلاك كميات كبيرة من المواد المدعومة، والمحظيون الذين استفادوا مثلاً من الدعم على القروض السكنية. السؤال اليوم كيف يُمكن أن نُوجّه الدعم ليحصل عليه الأكثر حاجة إليه؟». في السياق نفسه، يسأل أستاذ السياسات والتخطيط في الجامعة الأميركية في بيروت، ناصر ياسين: «لماذا من يملك سيارة مُميزة يشتري البنزين المدعوم مثل أي مواطن؟ يجب دعم القطاعات بطريقة ذكية، حتى لا يعود الدعم مُفيداً للمحتكرين والتجار والمُتنفعين». المؤسف، بالنسبة إلى ياسين، أنّه «منذ البداية، وبميزان مدفوعات سلبي (الأموال التي تدخل لبنان وتلك التي تخرج منه) كان واضحاً أن الدعم بشكله الحالي سيوصل إلى هذه النتيجة. كان لدينا قرابة سنة حتى تطرح الإدارة العامة البدائل، لكنها لم تُنجز شيئاً». يتحدّث بشكل خاص عن «دعم البدائل في الأدوية، وكسر احتكار الموزعين، ودعم النقل العام بالتزامن مع نزع الدعم عن المحروقات تدريجياً». نقد ياسين يطال أيضاً مجموعات الانتفاضة الشعبية «التي لم تخض نقاشاً في العمق وتطرح هذه الإشكالية والحلول لها». هو يُحذّر من أنه في ظلّ هذا الفراغ، «ستُفرض علينا سياسة الدعم الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي قدّم قرضاً مُيسّراً لإعطاء 140 ألف ليرة شهرياً لـ112 ألف عائلة، في حين أنّ المطلوب سياسة اجتماعية بديلة». في مقابلة سابقة مع ملحق «رأس المال» في «الأخبار» (28 أيلول 2020)، قال الخبير الاقتصادي كمال حمدان إنّ «استهداف فئات بعينها لتخفيف وطأة العيش عنها ممكنٌ عندما تكون بؤر هذه الفئات تمثّل 10% أو 15% من السكان، لكن عندما ترتفع إلى 50% و55% وقد تبلغ 70% مع مفاعيل رفع الدعم، فالمفاضلة للسياسات الاجتماعية، وهذا مشروط بحكومة مستقلة من خارج المنظومة وبصلاحيات تشريعية وبنظام ضريبي تصاعدي».

الحلّ السياسي حاضر في حديث إيلي يشوعي: فمن جهة «رفع الدعم سيُرتّب طبعاً نقد، سيُنتج ارتفاعاً جديداً في الأسعار، ولن يعود بمقدور أحد السيطرة على سعر الصرف، ومن ناحية ثانية «لا نقدر على أن نقطع البلد من الدولارات». لذلك، هو يطرح «خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وتحرير بعض الدولارات، والذهاب مباشرة نحو حل سياسي وتأليف حكومة في أسرع وقت».

نحو 3 مليارات فقط للدعم

منذ بداية العالم الحالي، حتى أيلول، انخفضت موجودات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية بقيمة 11,3 مليار دولار، 2,2 مليار دولار منها سُجّلت بين 15 أيلول و30 أيلول الماضي (راجع ملحق «رأس المال»، عدد يوم). أبرز «المُتهمين» باستنزاف العملة الصعبة، دعم المحروقات، الدواء، السلة الغذائية. في وزارة الاقتصاد، تبيّن أنّ السلع الغذائية المدعومة بسعر 3900 ليرة للدولار، بلغت كلفتها في أربعة أشهر قرابة 230 مليون دولار، وقد تقرّر خصم 40% من المواد المدعومة، سيطال معظمها مواد أولية لا غذائية. أما على صعيد الدواء، فقد بلغ الدعم منذ كانون الثاني حتى تموز 2020: 670 مليون دولار، مقسمة بين 80 مليون دولار مستلزمات طبية والباقي دواء، وحليب أطفال ومواد أولية للصناعة الدوائية. الفاتورة الأكبر تُدفع على المشتقات النفطية: 1,5 مليار دولار للبنزين والديزل، و0,75 مليار دولار للكهرباء، منذ بداية العام حتى أيلول. أين ذهب باقي الأموال؟ بحسب مصادر مُطّلعة على عمل مصرف لبنان، «حين قال رياض سلامة إنّ الأزمة الحادة أصبحت وراءنا كان يقصد تخفيض مديونية المصارف في الخارج إلى حدود مليار ونصف مليار دولار، هي عبارة عن التزامات واستحقاقات».

تحقيق

من دون تغيير يُذكر، تكرّر في الأيام الماضية سيناريو «لبنان يحترق»، بنسخة شبيهة للحرائق التي اجتاحت لبنان قبل عام تماماً. عدا تغيّر أسماء المناطق، لا تزال الإمكانات اللوجستية على حالها، قاصرة عن مواجهة الكوارث في ظل إرباك في إدارة الأزمات

«لبنان يحترق» للسنة الثانية بـ«نجاح كبير»!

آمال خليل

لا تشعر إنعام عواد بأن الحريق الذي أتى على منزلها في الدبية في ساحل الشوف حصل قبل عام. «أم علي» لا تزال «تحترق» منذ ذلك الحين. ليس قليلها فقط ما يشتعل قهراً على حاجيات وأثاث وثياب وذكريات التهمتها النيران، وإنما أيضاً عظام رقيتها وظهرها بعد احتراق الوسادة الطبية التي لم تستطع شراء غيرها بعد ارتفاع الأسعار. يومها، امتدّ حريق الحرج الواقع خلف منزلها في الطبقة الأرضية إلى كل تفصيل في يومياتها. السيدة التي تعتاش مع زوجها من دكان يقع في المبنى نفسه، فقدت كل شيء. ضيق الحال الذي ازداد مع ازدياد الأزمة الاقتصادية وانهيار سعر صرف الليرة، أعاق قدرتها على استبدال كل ما فقدته. بمساعدة بعض الخيّرين والجمعيات الأهلية، رمّمت غرفتين من المنزل «من قريبو». وبـ«التقسيط المريح»، أصلحت النوافذ وطلت الجدران، لكنها لم تستطع إزالة آثار الحريق عن البلاط لارتفاع سعر تنظيفه، مدّها بعض الجيران بالثياب والأثاث. «الدولة» لم تكن من بين من أعانوها. جاء كثر «من البلدية إلى الجيش والدرك والهيئة العليا للإغاثة والجمعيات الأهلية... عبّانا استمارات عدة أحصينا فيها حجم الأضرار والخسائر التي لحقت بنا. وُعدنا بالحصول على تعويضات لا نزال ننتظرها».

في أحراج الدبية لا تزال آثار الحرائق حتى اليوم. لم ينبت الأخضر في الأرض المحروقة. هياكل أشجار واقفة في جميع الأنحاء كالجثث المتفحّمة، شاهدة على ما حصل وما قد يحصل في أي لحظة. «معرض الشجر المحترق» يمتد في أنحاء ساحل الشوف، من الدبية إلى مزرعة الضهر وجون إلى إقليم الخروب والناعمة. في تلال الدامور، امتدّ حريق الأحراج قبل عام إلى مقر جمعية «أركنسيال» لبيع الأثاث المستعمل. المبنى المؤلف من ثلاث طبقات، والذي كان مقصد محدودي الحال وهواة «الأنتيكا» والتصاميم القديمة، احترقت غالبية محتوياته. بعد عام، عرضت الجمعية أغراضاً جديدة في الطبقة الأرضية وسط الجدران المتفحّمة والأسقف المتهالكة.

«اللوحة السوداء» الأضخم لا تزال «معروضة»، منذ عام، فوق تلال المشرف. البلدة الصغيرة التي تتوسط ملايين الأمتار من الأحراج، لم تُطاولها حرائق الأيام الماضية. يحبس بيار وجوليات نصر أنفاسهما من احتمال استعادة كابوس العام الماضي. بالقرب من الحي وب«إبريق» صغير، تسابقا لإطفاء الحريق الذي امتد إلى حقلهما بجوار منزلهما في المشرف. تدمع جوليات رغم مرور سنة على الواقعة: «ما زلنا معرضين في أي لحظة. لكن ما باليد حيلة». الفيلات والقصور في المنطقة، لم ينتظر أصحابها تعويضات الدولة. حالياً، ينشغل النواطير والعمال الأجانب في إزالة الأعشاب اليابسة على حدودها. لكن الجهود الفردية لا ترافقها جهود عامة. «شركة المشرف النموذجية» التي تضم تلك الفيلات، كانت قد لحظت استحداث ماخذ مياه لإطفاء الحرائق. لكن الماخذ لم تخضع للصيانة منذ فترة طويلة ولم تنفع في إطفاء حرائق العام الماضي، برغم توافر مصادر المياه. «بدنا على قلبنا منذ بداية الشهر الجاري تخوّفاً من تكرار كارثة العام الماضي»، قال رئيس البلدية زاهر عون. قبل عام، «كانت إمكانيات البلدية صفراً. اليوم، بعد أن تحولت المشرف إلى قبلة الاهتمام الرسمي والشعبي، ارتفع مستوى الإمكانيات إلى ما فوق الصفر بقليل»! يؤكد عون أن جمعيات قليلة هي من استمرت بالدعم والمتابعة بعد أن هدأت «الهبّة». إحدى الجمعيات واظبت خلال الفترة الماضية على تنظيف الأحراج واستحداث ممرات داخلها لتسهيل عملية التدخل والوصول إلى عمق الحرج في حال اشتعل الحريق. كما دربت عدداً من أبناء البلدة على كيفية السيطرة على الحريق عند بدء حصوله لمنع تمدّده، بالتعاون مع الصليب الأحمر اللبناني. في مقابل المتطوعين، جهّزت البلدية وسائل محدودة لمواجهة الحرائق المحتملة، وسيّرت دوريات مستمرة لمراقبة الأحراج من الحطابين والمتنزهين. وتحسباً لموسم الحرائق المعتاد، عملت بلديتا المشرف وغفرمتى والبلديات المجاورة منذ نحو شهر، على تنظيف الأحراج وإزالة الأعشاب اليابسة من جوانب الطرقات. و«بتبرع من المقيمين في قرية المشرف النموذجية، اشترت البلدية صهريج مياه صغيراً للإطفاء واتفقت مع اثنين من أصحاب الصهاريج لوضعها بتصرف البلدية في حال وقعت الواقعة. وبما أن آليات الإطفاء التابعة للدفاع المدني لا تأتي إلا وخزانها خال من المياه، جهّزنا الآبار التي تمر في البلدة ضمن مشروع جرّ مياه الأولي إلى بيروت، بمولد والمحروقات لضخ المياه من دون انقطاع. فضلاً عن توظيف شخص لصيانة محطة الضخ». أما ماخذ المياه في القرية النموذجية، فقد «تعهّدت إحدى الجهات المانحة بصيانتها لأن البلدية غير قادرة بسبب ارتفاع كلفة تصليحها». يقر عون بأن تلك الإمكانيات قادرة على مواجهة حريق صغير. فماذا لو تكررت كارثة العام الماضي؟ «عسى الا تتكرر، إذ أن أقرب مركز إطفاء للدفاع المدني إلينا في الدامور، يعمل منذ مدة بسيارة إطفاء واحدة لأن بقية الآليات معطلة. والحال نفسه في مركز الدبية المجاور».

> رئيس بلدية الدبّية: إمكاناتنا لمواجهة الحرائق ارتفعت من صفر إلى فوق الصفر بقليل!

عون وزملاؤه في البلديات المجاورة راسلوا وزارة الزراعة للترخيص بقطع الأشجار المحترقة والسماح للناس بالاستفادة منها في ظل ارتفاع أسعار المحروقات. الوزارة كشفت على الأرض المحروقة ولم تصدر قرارها بعد. في المشرف، زرعت البلدية نحو 1500 شجرة صنوبر لتعويض بعض ما احترق. فيما المطلوب، بحسب عون، دعم الوزارة لزراعة الشجر البديل الذي يقاوم النار وينبت مجدّداً كالخروب والغار والسنديان.

(علي حشيشو)

الدفاع المدني يعتذر: آلياتنا معطلة

لم يكن حال رؤساء بلديات صور وبنت جبيل والنبطية ومرجعيون وعكار والقليعة والمنية في اليومين الماضيين أفضل من حال زملائهم في بلديات ساحل الشوف العام الماضي. نسخة حرائق 2020 تركزت في الجنوب وعكار. لكن النتيجة واحدة. واجه الأهالي النيران التي هددت منازلهم وأرزاقهم باللحم الحي وبالإمكانيات المحدودة.

رئيس مركز صور في الدفاع المدني علي صفي الدين اعتذر السبت من المحاصرين بالنيران لأن الآلية الوحيدة الصالحة في مركز صور تعطلت، لتنضم إلى الست التي تعطلت تباعاً وتنتظر موافقة وزارة الداخلية والبلديات على التوقيع على عقد صيانتها. صرخة صفي الدين لاقتها صرخات عدد من زملائه من رؤساء مراكز الدفاع المدني في المناطق التي تعمل جزئياً بسبب تعطل آلياتها. «الأخبار» راجعت مديرية الدفاع المدني، من دون الحصول على إجابة، لأن مديرها العميد ريمون خطار مسافر خارج البلاد، فيما مكتب الإعلام يقفل أبوابه يومي السبت والأحد.

كورونا

الفيروس يقفل 169 بلدة

كان مفترضاً أن تنتهي اليوم مهلة إغلاق 119 بلدة «أقفلت» قبل تسعة أيام بسبب ارتفاع نسبة الإصابات بفيروس كورونا فيها، 169 بلدة تزايدت فيها الإصابات «بشكل تجاوز النسب العلمية المسموح بها».

وكانت لافتة الصيغة التي تضمّنها القرار لجهة الحزم بضرورة الالتزام بالتدابير والإجراءات، سواء على صعيد الالتزام بالإقفال أو على صعيد اتخاذ الإجراءات الوقائية «العامة». إذ شدّد القرار في مادته الثالثة على الإقفال التام «وحتى إشعار آخر وبدون استثناءات»، لجميع الحانات والملاهي والمراقص الليلية، فيما أعاد إحياء قرارات تحديد الركاب في السيارات الخصوصية والعمومية وبمنع التجول من الواحدة بعد منتصف الليل حتى السادسة صباحاً، فضلاً عن التشديد على إلزامية الكمامة وغيرها من الإجراءات الوقائية.

في غضون ذلك، تواصل ارتفاع الإصابات مع إعلان وزارة الصحة العامة مساء أمس تسجيل 1010 إصابات جميعها من المُقيمين من أصل 10069 فحصاً مخبرياً (وهو معدّل يقلّ عن ذلك الذي كان سائداً على مرّ الأسبوع المنصرم بسبب تكثيف فرق وزارة الصحة لعمليات المسح الميداني خلال فترة الإقفال).

كما أعلنت الوزارة وفاة 4 أشخاص ليرتفع إجمالي الضحايا إلى 459. أمّا الترجمة الأبرز للواقع المقلق فتتمثّل بتزايد الحاجة إلى الأسرّة مع ارتفاع عدد المُصابين الذين تستدعي حالتهم الإقامة في المُستشفيات، فضلاً عن الضغط المتزايد على أجهزة التنفس وغيرها من المُستلزمات المطلوبة.

وفوق آخر الأرقام الصادرة مساء أمس عن وزارة الصحة، فإنّ نحو 620 مُصاباً يقيمون في المُستشفيات، 179 منهم حالتهم حرجة. ومع تجاوز إجمالي الإصابات في لبنان الـ 53 ألفاً ووصول إجمالي المُصابين الحاليين إلى 29608، بات لبنان يحتل المرتبة 63 عالمياً لجهة الإصابات.

(الأخبار)

تقرير

عودة عرجاء إلى الصفوف: هل يرسل الأهل أولادهم اليوم؟

فاتن الحاج

يقف أهالي التلامذة في المدارس الرسمية والخاصة بين شاقوفي وزارة التربية ووزارة الداخلية، في ما يخص العودة إلى الصفوف. فوفق قرار وزير التربية في حكومة تصريف الأعمال طارق المجذوب الرقم 463/م/2020، يلتحق، اليوم، طلاب التاسع أساسي (البريفيه) والثانوي الثاني (البكالوريا - قسم أول) والثانوي الثالث (البكالوريا - قسم ثان) بمقاعدهم من خلال التعليم المدمج، واحترام 50 في المئة من سعة الصفوف كحد أقصى، وتطبيق الإجراءات الواردة في البروتوكول الصحي للوزارة. في حين ستقفل، في المقابل، مدارس رسمية وخاصة، التزاماً بقرار وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي الرقم 1250 المتعلق بإقفال بعض القرى والبلدات، من السادسة من صباح اليوم حتى السادسة من صباح 19 الجاري، بسبب ارتفاع إصابات كورونا فيها.

هذا الواقع أربك الأهالي لجهة التناقض في مواقف الوزارات والخوف من احتمال عدم قدرة جميع إدارات المدارس على توفير البيئة الصحية وشروط السلامة العامة لأبنائهم. ولفتت مصادر الأهالي إلى أنّ هناك مناطق «تعج» بـ«كورونا»، ولم تعلن حمراء مثل صيدا، متوقعة أن لا تتجاوز نسبة الحضور في الصفوف الـ 5 في المئة.

إلا أن مصادر وزارة التربية نفت غياب التنسيق مع الداخلية، «كون القرارين يلتقيان تماماً لجهة الإقفال التام للمدارس الواقعة في القرى والبلدات المقفلة، وعدم التحاق الهيئتين الإدارية والتعليمية والعاملين القاطنين في المناطق المقفلة بأماكن عملهم في المدارس غير المشمولة بقرار الإقفال. وبحسب ممثل مدارس المصطفى في

وزارة التربية: نشف مع وزارة الداخلية في كل الخطوات (مروان طحطح)

اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة محمد سماحة، فإن «الوضع دقيق ويجب أن يقارب بوعي ومسؤولية، وأي أخطاء أو تجاوزات لا تنعكس سلباً على مرتكبيها، بل على القرارات المستقبلية بشأن العام الدراسي». وطالب المسؤولين التربويين والمعلمين بـ«الارتفاع إلى مستوى التحدي لعدم ضياع عام دراسي جديد والإصرار على إعطاء الكفايات التعليمية اللازمة للترفيع إلى الصف الأعلى، واستخدام كل الوسائل المتاحة، سواء وفق مسار المدمج أو من بعد».

وبدا أن الإصرار على التعليم الحضوري يأتي خصوصاً من أصحاب المدارس الخاصة لتحصيل الأقساط. إذ إن تجمّع اتحاد المدارس الخاصة (يضم المدارس الخاصة الدكاكين) دعا المدارس المنضوية فيه «إلى إعطاء الأولوية للتعليم الحضوري مع تطبيق البروتوكول الصحي المعتمد من قبل تجمع أصحاب المدارس الخاصة، وبعد تبيان جهوزيّة المدارس». وهدّد بزيادة الأقساط ما لم تزوّد وزارة الصحة المدارس بـالـ Rapid Test أي فحص كورونا السريع وبأدوات التعقيم ولا سيما في ظل ارتفاع أسعارها وعدم قدرة المدارس على تحمل الكلفة.

وجهة نظر

العودة إلى المدارس: منهجية غائبة ومجازفة كبرى

ماجد جابر *

بعد انقطاع دام نحو 7 أشهر، يعود اليوم التلامذة إلى مقاعدهم. العودة تشوبها مشاعر مختلفة من القلق والحذر والحماسة والترقّب والإرباك لدى المعلمين والتلامذة وإدارات المدارس على السواء. كل هذا في ظل ضبابية الرؤية للمرحلة المقبلة، ربما نتيجة التخوف من عدم التأقلم مع ظروف الوضع الجديد، أو التوجس من غياب الأمن الصحي، والقلق من عدم استجابة التلامذة والمعلمين للواقع التعليمي المستجد.

لا خلاف على أن العودة تأتي بعد تحديّات كثيرة واجهها القطاع التعليمي، خصوصاً في التعليم عن بُعد الذي أظهر فعالية ضعيفة نتيجة سوء البنية التحتية (انترنت، كهرباء، إلخ)، وعدم امتلاك التلامذة والمعلمين وأولياء الأمور المهارات الكافية، فضلاً عن قلّة الموارد الرقمية والبرامج والمنصات اللازمة لهذا التعليم.

تأتي العودة بعد استطلاع رأي إلكتروني، استجاب له نحو 5300 مستطلع من معلمين وأولياء أمور ومديري مدارس وتربويين: أيّد 57% منهم العودة إلى التعليم الحضوري، وبرّروا الأمر بأن الأولاد يمارسون حياتهم بشكل عادي من دون تدابير وقائية كما ينبغي (رحلات، حفلات، مسابح...)، فيما المدارس أكثر أماناً ووقايةً من كلّ الأماكن التي يمضون أوقاتهم فيها. فضلاً عن أن الوباء، بحسب رأيهم، أصبح أمراً يجب التعايش معه باعتبار أن لا مدى زمنياً واضحاً للتخلّص منه، إضافة إلى فشل تجربة التعليم عن بُعد. وفي المقابل، رأى نحو 35% ضرورة تأجيل العودة أسبوعين أو أكثر، في حين رفض 4 في المئة فقط التعليم عن بُعد بشكل دائم.

ومطالبة فئة مقبولة بضرورة تأجيل التعليم الحضوري لأسبوعين أو أكثر، يندرج في إطار القلق من تحوّل المدارس إلى بؤر لتفشّي الوباء، في ظلّ شكوك بجهوزيتها وقدراتها على مواجهة تحدّيات المرحلة المقبلة، لا سيما الصحية منها. لا شكّ في أن الصورة المطبوعة عن المدرسة في أذهان المعلّمين والتلامذة وأولياء الأمور وكلّ العاملين في القطاع التعليمي، ستكون مغايرة هذا العام، والتحديات الجديدة ستعيد حتماً تشكيل صورتها ودورها.

تحدّيات كثيرة تدفعنا كباحثين بداغوجيين وديداكتيكيين إلى طرح كثير من الأسئلة حول قدرة المدرسة حالياً على مواجهة تحدّيات المرحلة المقبلة، خصوصاً في غياب تقييم منهجي حول الاستعداد للعودة، ومدى نجاح خطّة هذه العودة التي ينبغي أن تقوم على محورَين أساسيين: الإجراءات الوقائية، تنظيم عملية التعليم وإدارتها.

على المستوى الوقائي، ثمة تساؤلات كثيرة مقلقة ستكون الإجابة عنها رهناً بالأيام المقبلة: هل ستلتزم المدارس فعلاً التدابير الاحترازية كما تفرض شروط البروتوكول الصحي؟ هل جرى التأكّد من تأمين المدارس للإجراءات اللازمة (غرفة عزل للحالات التي تظهر عليها العوارض، تجهيز المكان الذي سيخضع فيه التلامذة لفحص درجة الحرارة بطريقة لا تؤدّي إلى الاكتظاظ، وضع ملصقات إرشادية في مرافق المدرسة للتذكير بالالتزام بالإجراءات، توزيع الغرف الصفيّة بشكل يضمن التباعد...)؟ وهل تمّ التأكد من توفّر جميع الأدوات والمواد اللازمة المطلوبة حسب البروتوكول الصحي في جميع المدارس؟ هل تمّ التأكّد من اطّلاع المعلمين وأولياء الأمور والتلامذة على مضمون البروتوكول؟ وهل أُشركت مجالس الأهل في التحضير والتخطيط؟ هل تمّ تقصّي حالات المعلمين والتلامذة من ذوي الأمراض المزمنة الذين يمكن أن يكونوا أكثر عرضة للإصابة، ووضع تدابير لكيفية وجودهم في المدرسة؟ هل ستوفر الوزارة الكمامات والمستلزمات الوقائية للتلامذة بشكل دائم، وهل ستوفر وزارة الصحة فحوصاً مجانية للمعلمين والتلامذة الذين تظهر عليهم العوارض؟ وهل ستكون هناك فعلاً مواكبة صحيّة لوزارة الصحة في كل مدرسة؟ هل تمّ تدريب الأهل على الإجراءات التي ينبغي القيام بها فور عودة أولادهم إلى المنزل، لناحية تقليص مخالطتهم كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، خصوصاً أن الأولاد هم وسيلة نقل للوباء، أكثر من احتمال إصابتهم به؟

> هل تمّ تقصّي حالات المعلمين والتلامذة من ذوي الأمراض المزمنة؟

الأمور والتلامذة على مضمون البروتوكول؟ وهل أُشركت مجالس الأهل في التحضير والتخطيط؟ هل تمّ تقصّي حالات المعلمين والتلامذة من ذوي الأمراض المزمنة الذين يمكن أن يكونوا أكثر عرضة للإصابة، ووضع تدابير لكيفية وجودهم في المدرسة؟ هل ستوفر الوزارة الكمامات والمستلزمات الوقائية للتلامذة بشكل دائم، وهل ستوفر وزارة الصحة فحوصاً مجانية للمعلمين والتلامذة الذين تظهر عليهم العوارض؟ وهل ستكون هناك فعلاً مواكبة صحيّة لوزارة الصحة في كل مدرسة؟ هل تمّ تدريب الأهل على الإجراءات التي ينبغي القيام بها فور عودة أولادهم إلى المنزل، لناحية تقليص مخالطتهم كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، خصوصاً أن الأولاد هم وسيلة نقل للوباء، أكثر من احتمال إصابتهم به؟

في ضوء ذلك، ثمّة تحديات أخرى ستواجه المعلمين: هل تدرّب هؤلاء على كيفية التعامل مع القلق الذي سيصاحب التلامذة، وكيفية مساعدتهم للتعبير عن قلقهم وتقديم الدعم النفسيّ لهم؟ وهل تمّت تهيئة المعلمين نفسياً وذهنياً للعودة إلى التعليم وجاهياً كونهم أكثر عرضة للإصابة بسبب كثرة الاختلاط الذي سيقومون به بين الصفوف ومع زملائهم؟

أمّا التلامذة فسيجدون أنفسهم أمام واقع تعليميّ جديد رغم أن التعليم الحضوري يوفّر لهم البيئة التفاعلية التي تصقل شخصيتهم وتعزّز مهاراتهم. الإجراءات (التباعد، الكمامة) ستُفقد التلامذة حرية التواصل مع المعلمين ومع زملائهم، وطرح الأسئلة بشكل دائم بسبب ظروف ارتداء الكمامة، وفقدان الصف التعليمي لجوّ النقاش والحوار بشكل كبير، وافتقاده لجميع الأنشطة الجماعية (احتفالات، مباريات، عروض فنية...).

كذلك فإنّ العملية التعليمية ستفقد جزءاً كبيراً من مقوماتها (تقليص المحتوى التعليمي إلى النصف، عدم القدرة على القيام بالطرائق التعلمية التي تتطلّب عملاً جماعياً واستراتيجيات تعليمية تعاونية، تقليص استخدام الأدوات التعليمية للحد من نقل الوباء، عبرها خصوصاً في المختبرات...).

ثمة أسئلة أخرى تطرح: هل سيستطيع التلامذة الحصول على الكتب المدرسية في أقرب وقت ممكن؟ هل استُطلع رأي مديري المدارس بشأن مدى استعداد مدارسهم لإلحاق التلامذة؟ هل ستكون المدارس جاهزة لتعويض غياب المعلّمين في حال إصابتهم بالوباء، أو خضوعهم لحجر منزلي؟ وماذا إذا تجاوز العدد الحدّ المقبول في أيّة مدرسة؟ وكيف سيتم التعامل مع المدارس والصفوف التعليمية التي تظهر فيها إصابات؟ ماذا عن استعدادات المدارس الرسمية؟ هل توافرت الأموال اللازمة في صناديقها لتوفير كل متطلبات الوقاية ومستلزمات العمليتين التعليمية والإدارية؟

نجاح العودة يتطلب تضافر جميع الجهود المدرسية (تلامذة، معلمين) ومجتمعية (أولياء أمور، مؤسسات أهلية، منظمات المجتمع المحلي، أطباء، بلديات، مستشفيات...) لتحقيق كل الشروط والتدابير والإجراءات الجديرة بتجاوز هذه المرحلة، وإلّا فإننا سنخوض مجازفة كبرى قد تؤدي إلى تعريض التلامذة وأهاليهم لخطر الوباء، فضلاً عن خسارة التلامذة عاماً دراسياً جديداً.

*باحث تربوي

الكرة اللبنانية

الإخاء يفاجئ العهد والأنصار يتصدّر

اقفل الاسبوع الثاني من الدوري اللبناني لكرة القدم على صدارة انصارية وخيبة عهداوية بايد «جبلية»، وعودة الروح للنجمة والصفاء بفوزين كبيرين على ممثلي الشمال، في حين انتهى «دربي» الجنوب لصالح الغازية على حساب التضامن صور. اما «دربي» الضاحية فجاء سلبياً أداءً ونتيجة

عبد القادر سعد

سجل خالد تكه جي (11) هدف النجمة الثالث من ركلة جزاء (عدنان الحاج علي)

لم يكن الأسبوع الثاني من الدوري اللبناني لكرة القدم عادياً. ست مباريات شهدت المفاجآت والأهداف والخيبات وأول حالة طرد، إضافة الى أول حالة تبديل... لحكم. المفاجأة الأبرز كانت على ملعب العهد. سقط حامل اللقب و«صاحب الأرض» أمام الخصم الجبلي الإخاء الأهلي عالية بهدف وحيد سجّله إبراهيم بحسون بتمريرة ذهبية من موسى زيات وخطأ قاتل من الحارس مهدي خليل.

حقّق الإخاء فوزه الثاني، وسقط العهد أولاً بهدف بحسون وثانياً بسوء الحظ وتألّق حارس الإخاء شاكر وهبي الذي قدّم مباراة خرافية منح فيها فريقه الفوز.

من يشاهد لقطات الشوط الثاني من اللقاء لا بد أن يصاب بالدهشة نتيجة الكمّ الهائل من الفرص التي أضاعها العهداويون، سواء بتألق شاكر أم بوقوف العارضة في وجوههم.

شهدت مباراة الأنصار وشباب البرج على ملعب جونية حادثة لا تحصل كثيراً في الملاعب، إذ أصيب الحكم المساعد علي المقداد في مطلع الشوط الثاني وحاول طبيب نادي الأنصار خليل موسى معالجته، لكن إصابة المقداد كانت قوية ومنعته من إكمال المباراة، فجرى استبداله بالحكم الرابع أحمد علاء الدين الذي هو حكم رئيسي وليس مساعداً، إلا أنّه نجح في مهمّته الطارئة.

لكن في النهاية خسر العهد وأهدر ثلاث نقاط. خسارة فتحت الباب أمام التحليلات والانتقادات، خصوصاً للمدرب الجديد رضا عنتر. لكن فعلياً، آخر من يُسأل عن الخسارة هو عنتر، رغم أنه المدير الفني. فمن شاهد المباراة على ملعب العهد، خرج مقتنعاً بأنه كان من المستحيل أن يفوز العهد. المشهد، حيث جاء الهدف الثاني في نهاية الوقت بعد أن أحرج البرجيون الأنصاريين الذين كانوا محظوظين ببقاء لاعبهم أنس أبو صالح في الملعب حيث كان يستحق الطرد، بانتظار القرار الرسمي للجنة الحكام. جنوباً، كان الشباب الغازية يحقق فوزاً عزيزاً على التضامن صور على ملعب كفرجوز بهدف وحيد سجله حسن حمود. وللمباراة الثانية يخرج التضامن بخسارة غير عادلة بعد الأداء الذي يقدمه اللاعبون. هذا لا ينتقص من أهمية فوز الشباب الغازية الذي كان بطله الحارس علي الحاج حسن، لكن وقائع المباراة تشير الى أن التضامن لم يكن يستحق الخسارة.

هذه المباراة شهدت أول حالة طرد في الدوري حين شهر الحكم هادي سلامة بطاقة حمراء في وجه مدافع التضامن صور كاظم عطية بعد نيله الإنذار الثاني، لوضعه يده على وجه لاعب الغازية يوسف عتريس.

يوم أمس الأحد، كان يوم الأهداف مع تسجيل سبعة أهداف في مباراتين. أربعة منها كانت للنجمة في شباك السلام زغرتا على ملعب بحمدون. أهدافٌ سجلها إدمون شحادة وعلي حمام وخالد تكه جي وحسين عواضة، جاءت ترجمة للعرض الكبير الذي قدمه النجماويون بغياب قائدهم عباس عطوي. استحق النجمة الفوز الذي أعاد الروح إلى الفريق والجمهور بعد التعثر أمام الصفاء. صحيحٌ أنه كان أمام خصم لا يجاري النجماويين قوة، لكن في النهاية فاز النجمة برباعية نظيفة.

في الشمال، كان الصفاء يحقق نتيجة كبيرة بفوزه على طرابلس 3-0، سجّلها حسن القاضي ومحمد ناصر الدين وأكرم مغربي. لم يرحم الصفاويون فريق طرابلس الجريح من جرّاء هرب عدد من لاعبيه للاحتراف في الخارج. عاد الصفاويون الى بيروت بثلاث نقاط غالية.

خيبة الأمل كانت في صيدا، في لقاء البرج وشباب الساحل الذي انتهى بالتعادل السلبي. شوط أول للنسيان، لم يشهد أي فرصة تذكر. عرض لا يليق بالفريقين ولا يستحقه الجمهور الذي تابع المباراة على شاشة التلفزيون. في الشوط الثاني تحسّنت الصورة الفنية بشكل طفيف، خصوصاً من جانب الساحليين الذين كانوا قريبين من الخروج فائزين حين سجّل لاعبهم حيدر عواضة هدفاً لم يحتسبه الحكم المساعد بداعي التسلل. قرار خاطئ كما أظهرت الإعادة التي كشفت عن وجود خطأ على لاعب البرج وليد اسماعيل لم يحتسبه الحكم حسين أبو يحيى، وأيضاً بانتظار قرار لجنة الحكام.

مرّ الأسبوع الثاني من الدوري على خير على صعيد الإجراءات المتعلقة بكورونا، حيث استمر الالتزام والتشدد في تطبيق القرارات، على أمل أن يبقى الالتزام سيّد الموقف.

> حقق النجمة والصفاء فوزين كبيرين على السلام زغرتا وطرابلس

التنس

إنجاز تاريخي لنادال... «ملكٌ» الملاعب الترابيّة

حقق نادال لقبه 13 على ملاعب غاروس الترابية (أ ف ب)

بعد 15 عاماً من لقبه الأول في البطولات الكبرى في بطولة فرنسا المفتوحة لكرة المضرب في عام 2005، كرّر الإسباني رفايل نادال هذا الإنجاز 12 مرة ليحقّق أمس الأحد لقبه الثالث عشر على ملاعب غاروس الترابية، دخل من خلاله التاريخ من بابه الواسع معادلاً الرقم القياسي لعدد الألقاب في البطولات الكبرى عبر التاريخ المسجلة باسم غريمه الأزلي وصديقه السويسري روجيه فيدرر (20).

أكد نادال مجدداً أنه ملك الملاعب الترابية عندما اكتسح الصربي نوفاك ديوكوفيتش المصنف أول عالمياً بنتيجة هائلة 6-صفر، 6-2 و7-5، لينهي البطولة من دون خسارة أي مجموعة.

وأحرز نادال المصنف ثانياً لقبه الرابع توالياً وفوزه المئة على ملاعب رولان غاروس مقابل هزيمتين فقط منذ بداياته رافا على مر السنوات، أعتقد أننا دفعنا بعضنا البعض لنصبح لاعبين أفضل».

وتابع السويسري الغائب عن المنافسات حتى عام 2021 لتعافيه من جراحة في الركبة «لذلك، إنه لشرف حقيقي لي أن أهنّئه على لقبه العشرين في الغراند سلام. من الرائع أنه فاز به 13 لقباً في رولان غاروس وهو أحد أعظم الإنجازات في الرياضة».

وختم فيدرر (39 عاماً) «أمل أن يكون الرقم 20 خطوة أخرى لنواصل كلانا المشوار. أحسنت رافا، تستحق ذلك».

وحقق نادال ألقابه العشرين بفضل 13 لقباً في باريس، حيث فاز بجميع المباريات النهائية التي خاضها، وتويتر منشوراً مرفقاً بصورة تجمعه مع الإسباني جاء فيه «الطالما كان لديّ احترام هائل لصديقي رافا كشخص وكبطل، بصفته غريمي الأكبر على مر السنوات، أعتقد أننا دفعنا بعضنا البعض لنصبح لاعبين أفضل».

وتابع السويسري الغائب عن المنافسات حتى عام 2021 لتعافيه من جراحة في الركبة «لذلك، إنه لشرف حقيقي لي أن أهنّئه على لقبه العشرين في الغراند سلام. من الرائع أنه فاز به 13 لقباً في رولان غاروس وهو أحد أعظم الإنجازات في الرياضة».

وختم فيدرر (39 عاماً) «أمل أن يكون الرقم 20 خطوة أخرى لنواصل كلانا المشوار. أحسنت رافا، تستحق ذلك».

وحقق نادال ألقابه العشرين بفضل 13 لقباً في باريس، حيث فاز بجميع المباريات النهائية التي خاضها، أربعة في فلاشينغ ميدوز الأميركية، اثنان في ويمبلدون الإنكليزية وواحد في أوستراليا.

وجدّد الماتادور تفوّقه على الصربي في نهائي رولان غاروس بعد عامَي 2012 و2014، في حين كان الأخير يمنّي النفس في تكرار نتيجة آخر لقاء جمعهما في البطولة عندما تفوّق على منافسه في ربع نهائي عام 2015، في حين كانت الهزيمة الوحيدة الأخرى لرافا في الدور الرابع من عام 2009 أمام السويدي روبن سودرلينغ. وكانت هذه المرة التاسعة التي يلتقي فيها اللاعبان في نهائي الغراند سلام، حيث بات نادال يتفوّق بخمسة انتصارات مقابل أربعة لديوكوفيتش، حيث تفوّق الأخير في آخر نهائي غراند سلام جمعهما في أوستراليا العام الفائت 6-3، 2-6 و6-3.

دوري الأمم الأوروبية

مباريات حاسمة في الجولة الرابعة

صراعٌ بين ألمانيا وإسبانيا على الصدارة

تستأنف بطولة دوري الأمم الأوروبية بمباراتين مرتقبتين في المجموعة الرابعة. تجمع الأولى المنتخب الألماني بنظيره السويسري، في حين تشهد الثانية مواجهة إسبانيا وأوكرانيا. جولة مهمّة يسعى خلالها كل طرف للفوز بهدف تعزيز فرص التأهل، مع وجود أفضلية «للمانشافت» و«لاروخا»

حسين فحص

يستقبل المنتخب الألماني نظيره السويسري غداً، (21:45 بتوقيت بيروت)، على ملعب راين إينيرجي. مباراة صعبة على الطرفين يأمل من خلالها الألمان تحقيق انتصار ثانٍ على التوالي في حين تسعى سويسرا للظفر بالنقاط الثلاث الأولى للبقاء في دائرة المنافسين على التأهّل.

رغم امتلاكه منظومة شابة واعدة، لم يتمكّن المدرب الألماني يواكيم لوف حتى اللحظة من خلق التوازن المطلوب للنهوض بالمنتخب. المانشافت يعاني الأمرّين منذ مونديال روسيا، وهو في صدد العودة شيئاً فشيئاً. مرّ المنتخب بمرحلة انتقالية بعد فوزه بكأس العالم 2014، وشهدت نتائجه على التخبط في العديد من الاستحقاقات، خاصةً في العامين الأخيرين، لتتراجع أسهم المانشافت بين منتخبات النخبة.

عدم توازن الأداء والنتائج عرّض لوف للإقالة، غير أن الاتّحاد الألماني تريّث وفضّل إعطاءه المزيد من الوقت. في ظل عدم استقرار الوضع حتى اللحظة، قد تشكّل البطولة الحالية آخر فرص المدرّب للنجاة. لوف تحت المجهر، وهو مطالب بتعديل الأوتار لتفادي الضغوط الموضوعة على عاتقه.

يشارك المنتخب الألماني بالنسخة الحالية في المجموعة الرابعة، التي تضم كلاً من إسبانيا وسويسرا وأوكرانيا. لم تكن البداية جيدة للمانشافت، فقد بدأ مشواره بتعادلٍ أمام إسبانيا، ثم وقع مرة أخرى في فخّ التعادل أمام منتخب سويسرا رغم تقدمه في المباراتين. وسط هذه الأجواء أعرب لوف عن إحباطه وغضبه بسبب عدم قدرة فريقه على السيطرة على المباراة وإنهاء الفرص والحفاظ على الاستحواذ، وقال: «علينا أن نتحدث عما يمكننا القيام به بشكل أفضل عندما نكون متقدّمين. هكذا يمكننا تطوير العقلية الجديدة».

بعد سلسلة التعثرات، تمكّن المنتخب الألماني من تسجيل أولى انتصاراته، وذلك على حساب مضيفه الأوكراني بهدفين لهدف. تقدم الألمان عبر ماتياس غينتر في الدقيقة 20، وأضاف ليون غوريتسكا الهدف الثاني في الدقيقة 48، ثم سجل رسلان مليتوفسكي الهدف الوحيد للمنتخب الأوكراني في الدقيقة 77 من ركلة جزاء.

بهذا الانتصار، تجاوزت ألمانيا لعنة دوري الأمم الأوروبية وقفزت إلى المركز الثاني برصيد 5 نقاط، فيما تجمّد رصيد المنتخب الأوكراني عند 3 نقاط في المركز الثالث.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الفوز هو الأول للمنتخب الألماني في البطولة. وكانت ألمانيا قد لعبت في النسخة الماضية بمجموعة ضمّت فرنسا وهولندا، لم يحقق

> لم يعرف منتخب إسبانيا الخسارة في آخر 14 مباراة خاضها في تصفيات بطولة أوروبا

المانشافت وقتها أي انتصار، حيث تعادل مرتين وخسر مرتين، ليحتل المركز الأخير بالمجموعة.

أوكرانيا X إسبانيا

في لقاءٍ آخر، يحلّ المنتخب الإسباني ضيفاً ثقيلاً على نظيره الأوكراني. مباراة صعبة ستُلعب غداً (21:45 بتوقيت بيروت)، يأمل من خلالها منتخب لا روخا البقاء في الصدارة.

لم يتمكّن المدرب يواكيم لوف حتى اللحظة من خلق التوازن المطلوب (أ ف ب)

مقدّماً نسخة قوية للاروخا. سبق أن عزز المنتخب الإسباني صدارته للمجموعة في الأسبوع الماضي بفوز صعب على المنتخب السويسري (1-0). ويدين لا روخا بالفضل في هذا الفوز للاعبه ميكيل أويارزابال الذي سجل هدف المباراة الوحيد في الدقيقة 14، مستغلاً خطأ فادحاً من يان سومر حارس مرمى منتخب سويسرا، ليرتفع بذلك رصيده إلى 7 نقاط في صدارة الترتيب. صدارة عن جدارة واستحقاق تعكس مدى تطور المنتخب بعد مروره بمرحلة انتقالية.

يسجل لاروخا سلسلة من النتائج الإيجابية أخيراً، حيث لم يعرف الخسارة في آخر 14 مباراة خاضها في تصفيات بطولة أوروبا 2021 بقيادة المدرب لويس إنريكي، وذلك منذ هزيمته (2-3) أمام كرواتيا بدوري الأمم الأوروبي.

يعوّل الفريق على مواهبه الشابة مثل أنسو فاتي، أداما تراوري وفيران توريس، مع إقحام بعض عناصر الخبرة مثل سيرجيو راموس وبوسكيتس. التوازن الكبير في المنظومة يجعل لاروخا أحد أبرز المرشحين للظفر بالبطولة.

استراحة

كلمات متقاطعة 3569

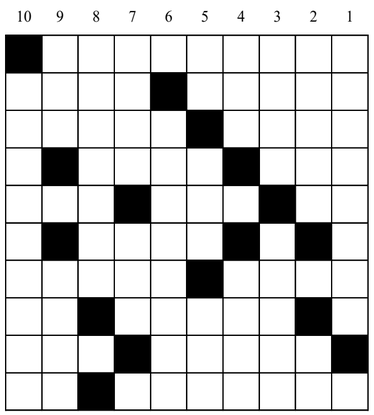

افقيا

1- مدينة أميركية – 2- من نساء التوراة – ماركة سيارات – 3- صوت الكلب – من بحور الشعر العربي – 4- ندم ورجع عن معصيته – أمرح والعب – 5- عملة آسيوية – يراع – إرتفع وكبر الزرع – 6- فاكهة بالأجنبية – 7- غير معروف أو مألوف أو رجل ليس من القوم ولا من البلد – خيمة كبيرة – 8- من الطيور الغرّيدة – طائر وهمي – 9- آلة موسيقية من عائلة الكمان لها أربعة اوتار أطول من الكمان قليلاً – إحدى الإمارات العربية المتحدة – 10- جزيرة لبنانية – فكّ العقدة

عموديا

1- عاصمة تشيلي – 2- نسبة الى مواطنين من بلد أوروبي – من الأزهار – 3- صديق الطالب وجليسه – دولة عربية في القارة الأفريقية – 4- هواء شديد – زجاج شفاف – 5- مقياس يُستعمل للمساحة – حرف أبجدي – أداة إستثناء – 6- نوع من أنواع الحلويات السكرّية يُصنع من اللوز المطحون والسكر وماء زهر الليمون – 7- نرشده الى موقع معيّن – مصيبة وحلول الشرّ – 8- مدينة في كندا على بحيرة أونتاريو – 9- عرق في العنق ينتفخ عند الغضب – أكسب الجائزة – 10- إسم تُعرف به الجزر المتواجدة قبالة ساحل مدينة طرابلس اللبنانية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- اولان باتور – 2- برازيليا – 3- لم – أرال – لس – 4- مصاغ – قيس – 5- بارودة – يال – 6- بروني – منحت – 7- اين – زف – إبن – 8- الرست – 9- شدّ – أنوار – 10- الإنكسارية

عموديا

1- اولمبيا – ما – 2- مصاريف – 3- لب – ارون – شا – 4- اراغون – أذن – 5- نار – ديزل – 6- بزاقة – فراش – 7- ايلي – سنا – 8- تل – سيناتور – 9- ويل – أحب – اي – 10- راس التنورة

sudoku 3569

8		3			9	7	2	
	2				1			6
	6			3		5	4	
3		2			7	8		
6			2				9	
	4				8		6	
		5	9	7	4			8
		4	5			1	7	
	8		1					

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3568

3	2	9	5	8	6	7	1	4
6	5	7	4	3	1	9	8	2
8	4	1	7	2	9	6	3	5
2	7	3	1	6	5	8	4	9
1	9	5	2	4	8	3	7	6
4	6	8	9	7	3	5	2	1
5	8	4	3	9	2	1	6	7
9	3	2	6	1	7	4	5	8
7	1	6	8	5	4	2	9	3

مشاهير 3569

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائية وشاعرة بريطانية (1818- 1848) إشتهرت بروايتها الوحيدة «مرتفعات ويذرنغ» التي تُعتبر من كلاسيكيات الأدب الإنكليزي. نشرت أعمالها تحت إسم مستعار

■ 1+11+7+3+6+5+4 = عاصمتها مونروفيا ■ 2+8+9 = قمر بالأجنبية ■ 4+10 = مرتفع من الأرض

حل الشبكة الماضية: **عرفان باشديم**

إعداد
نعوم مسعود

فلسطين

غزّة أمام ساعات حاسمة: إضراب الأخرس يفجّر التهدئة؟

يتزامن تدهور الوضع الصحّي للأسير ماهر الأخرس جرّاء إضرابه عن الطعام لشهرين ونصف شهر، مع ضغط إسرائيلي إضافي على غزة، بتعليق تفاهمات التهدئة حتى حلّ ملفّ الجنود الأسرى. معادلةٌ ترى المقاومة، بفصائلها كافة، أنها أمام واجب الردّ عليها

غزة - **رجب المدهون**

بعد 78 يوماً على إضراب الأسير الفلسطيني، ماهر الأخرس عن الطعام، ورفض العدوّ الإسرائيلي الاستجابة لمطلبه الإفراج عنه، انتقلت حالة الضغط من السجون إلى قطاع غزة؛ إذ أرسلت الفصائل الفلسطينية إلى سلطات الاحتلال،

> **هدّدت الفصائل العدوّ بـ«ردّ صاروخي» في حال «أصاب الأخرس مكروه»**

عبر وسطاء، «تهديدات قوية بأن أيّ ضرر يقع على الأخرس سيفجّر تفاهمات التهدئة» وفق مصادر المقاومة. يأتي ذلك في وقت يتجدّد فيه التصعيد الميداني على حدود القطاع، مقابل الضغط الإسرائيلي على حركة «حماس» لإجبارها على تخفيض شروطها في «صفقة التبادل»، خاصة مع رهن المنحة القطرية وباقي تفاهمات التهدئة بإنهاء ملفّ الجنود الأسرى في غزة. وتتزامن التطوّرات المتّصلة بقضية الأخرس مع تعرقل تطبيق تفاهمات التهدئة، جرّاء تعثر جهود الوسطاء لإدخال الأموال القطرية والمساعدات إلى غزّة وبدء المشاريع المتّفق عليها في القطاع. وفي مواجهة ذلك، جاء التهديد الأبرز من الذراع العسكرية لحركة «الجهاد الإسلامي»، «سرايا القدس»، التي أصدرت فيديو قصيراً هدّدت فيه العدوّ بثلاث كلمات: «لن يطول صبرنا»، مرفقةً تهديدها بصور لصواريخها، إلى جانب صورة الأسير المضرب. وبدا الفيديو بكلمة للأمين العام للحركة، زياد النخالة، حذّر فيها الاحتلال من أيّ مكروه يُصاب به الأخرس، فيما نبّه الجناح العسكري لـ«الجبهة الشعبية»، «كتائب أبو علي مصطفى»، إلى أن «المساس بالأسرى خطّ أحمر». وفي الاتّجاه نفسه كان موقف «حماس»، التي أكّد المتحدّث باسمها، فوزي برهم، أمس «(أننا) جاهزون لأيّ سيناريو... نريد الحرية والسلامة للأسير الأخرس»، مضيفاً: «حماس حاضرة في الميدان بكلّ قوة، وستشارك في كلّ فعل مقاوم على الأرض حتى ينعم ماهر بالحرية»، في إشارة إلى نية الحركة المشاركة بقوة في أيّ تصعيد مقبل. ويواصل الأخرس رفضه حكم الاعتقال الإداري الصادر بحقه، وسط تحذيرات من دخوله مرحلة الخطر الشديد، علماً أنه لا يزال يقبع في مستشفى «كابلان» في الداخل المحتل، في حين أنه من المقرّر أن تعقد محكمة إسرائيلية جلسة للبتّ في قضيته، وهو ما استبقته «الهيئة القيادية لأسرى الجهاد» بإعلان «الاستنفار والإضراب المفتوح في حال لم يُفرَج عنه».

بريط العدو تقديم تسهيلات إلى غزة بحال ملف الجنود الإسرائيليين الأسرى (أ ف ب)

وكانت مؤسّسة «مهجة القدس» قد قالت إن إدارة «كابلان» نقلت الأخرس إلى قسم آخر في المستشفى بعد اكتشاف إصابة أحد المرضى بجانبه بفيروس «كورونا». وبينما نفى المتحدّث باسم «لجان المقاومة الشعبية»، أبو مجاهد، وصول ردّ عبر الوسطاء، فقد أكّد أن «المقاومة أبلغت الأطراف المعنيّة بـ(ضرورة) إنقاذ الأسير، وإلّا فإن ردّ المقاومة سيكون بالصواريخ». وعلمت «الأخبار»، من مصادر في «حماس» و«الجهاد»، أن الحركتين أجرتا اتصالات بالمصريين والقطريين والأمم المتحدة للتحذير من أن «استشهاد الأخرس سيُفجّر الوضع وينهي حالة الهدوء».

وفي رسالة بجدّية التهديدات، أطلقت المقاومة صاروخاً تجريبياً تجاه البحر صباح أمس، بالتزامن مع إطلاق «الوحدات الشعبية» دفعات من البالونات الحارقة تجاه مستوطنات «غلاف غزة». في المقابل، حاولت الصحافة العبرية حرف الأنظار عن التحرّك في قضية الأخرس، بادّعاء أن «حماس ستعود قريباً لإطلاق البالونات الحارقة والمتفجّرة والتصعيد في المنطقة الحدودية وإطلاق الصواريخ». والسبب في ذلك، كما رأت صحيفة «معاريف» في تقرير أمس، أن الحركة «تمرّ بأزمة كبيرة، وتتعرّض لضغوط داخلية كبيرة بسبب الوضع الاقتصادي للسكان وآثار كورونا». لكن «القناة الـ12» في التلفزيون الإسرائيلي أشارت إلى أن «حماس تطالب بتجديد المشاريع المدنية، مع التركيز على الماء والكهرباء»، مستدركة: «في إسرائيل صار استمرار المفاوضات والتوصّل إلى اتفاقات مشروطاً بإحراز تقدّم في قضية الأسرى والمفقودين الإسرائيليين، وهذا هو سبب استعداد الجيش لتصعيد قريب في الجنوب».

سوريا

موسم الحرائق الأقسى: متى تُستبَق الكارثة؟

أخمدت وحدات الإطفاء والدفاع المدني، بمشاركة الجيش السوري، الحرائق المشتعلة على امتداد المساحات الحرجية والزراعية في محافظتَي اللاذقية وطرطوس. جاء ذلك بعدما تمكّنت الموجة الأقسى من الحرائق منذ الصيف الماضي من التهام آلاف الدونمات، في تكرار لمشهد قديم - جديد لا يبدو أن أيّ إجراءات اتُّخذت لتفاديه

طارق **علي**

مرّة جديدة، كانت سوريا على موعد مع اندلاع حرائق على نطاق واسع، وبتوقيت واحد فجر يوم الجمعة الفائت. أثار الشكوك حول ما إذا كانت الحرائق مفتعلة لأهداف سياسية أو عسكرية. لكن تلك الشكوك لم تجد طريقها نحو الحسم، في ظلّ غياب الحديث الرسمي عن عمل تخريبي أو إرهابي، لتظلّ الرواية السائدة هي أن المناخ الجاف، ومعه الرياح الشرقية القوية، كانا العامل الرئيس في اتّساع رقعة الحرائق، لتشمل مساحات جديدة لم تطلها سابقاً، ولتكون هذه الموجة هي الأقسى منذ الصيف الفائت.

وبلغت خطورة النيران أعلى مستوياتها في اللاذقية، عندما وصلت إلى الأكواخ الشاطئية في منطقة البسيط، وأحرقت بعضها، قبل أن تستعر في شرق اللاذقية، لتصل إلى القرداحة، ممتدّة إلى مستودعات التبغ المركزية، ومتسبّبةً بانهيار أجزاء من مباني «الريجي»، ومن ثمّ إلى «مشفى القرداحة الوطني»، دافعةً الجهات المعنيّة إلى إخلاء المرضى إلى «مشفى جبلة الوطني». ويوم أمس، استمرّت الحرائق في التهام الأراضي، حتى وصلت إلى الحفة شرق اللاذقية، وإلى جبال قلعة قحطان، ومحيط وادي الملوك السياحي. ولو لم يسارع رئيس بلدية الحفة إلى التحذير من وجود 150 طناً من مادّة نيترات الأمونيوم في مستودعات المصرف الزراعي في الحفة، ليصار لاحقاً إلى نقلها وتأمينها في مناطق أخرى، لكانت وقعت الكارثة. وخلّفت الحرائق في اللاذقية ثلاث وفيات و70 مصاباً بالاختناق، وأدّت إلى نزوح مئات المدنيين، فيما سُجّلت عمليات إجلاء لعدد من سكان قرية بسوت شرقي جبلة، قبل أن يعود السكان إلى منازلهم أمس، عقب إخماد الحرائق وتبريد محيطها.

وفي طرطوس، سُجّلت 10 حالات اختناق جرّاء اشتعال 59 حريقاً. وعانت المحافظة، هي الأخرى، من انتشار متسارع للحرائق التي وصلت حتى قمة جبل السيدة، وهاجمت كنيستها في ريف طرطوس الجنوبي الشرقي، على الحدود الإدارية بين حمص وطرطوس، وصولاً إلى بلدة كفرون حيدر في منطقة الكفرون المجاورة لمشتى الحلو، ما اضطرّ بعض العائلات إلى مغادرة منازلها بفعل اقتراب الحرائق منها. وبعد إخماد النيران والسيطرة عليها في اليوم الأول، عادت إلى الاشتعال بصورة أكبر في اليومين الثاني والثالث، ابتداءً من قرى بانياس على الساحل السوري شمالي طرطوس، وكذلك في نقاط الدريكيش والقدموس ووادي العيون في ريف طرطوس، والتي احترقت بعض أراضيها المزروعة بالرمان والتفاح.

من جهتها، أرسلت محافظتا ريف دمشق والقنيطرة وحدات من الإطفاء لمؤازرة الدفاع المدني في نقاط انتشار الحرائق على الساحل، حيث عملت تلك الوحدات مع الجيش وقوى الأمن الداخلي، بمساعدة مباشرة ومكثّفة من الأهالي، على تطويق الحرائق وصولاً إلى إخمادها بشكل كامل يوم أمس، وتبريد المناطق التي استهدفتها، «مع إبقاء المراقبة المستمرّة على البؤر التي يُخشى من تجدّد النيران فيها، وامتدادها باتجاه مناطق جديدة، في ظلّ استمرار الحالة الجوية السائدة المترافقة مع الرياح الشرقية»، بحسب مدير الأحراج في وزارة الزراعة حسان فارس.

> **لم تقم الحكومة بأيّ إجراء لتفادي وقوع كلّ هذه الحرائق**

وفي حين رفع بعض المزارعين والأهالي أصواتهم، محمّلين الحكومة مسؤولية جزء ممّا حصل، على اعتبار أنها كانت قد تعهّدت، عقب الحرائق الأخيرة قبل شهر، باتخاذ كلّ التدابير والإجراءات اللازمة لمنع تكرار ما حصل، إلا أنه اتضح أن تعهّداتها تلك ظلّت في إطار الكلام، على اعتبار أن آلاف الدونمات الزراعية عادت واحترقت، ومعظمها بساتين مزروعة بالزيتون، الذي يُعدّ مصدر دخل أساسياً لسكان الجبال والقرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه «حتى لو أمكن إعادة الأشجار، فإنها ستحتاج الى عشرات السنين لتعود إلى إنتاجيّتها»، بحسب المزارعين.

اتت الحرائق على عدد كبير من بساتين الزيتون الذي يعدّ مصدر دخل اساسيّاً للاهالي (أ ف ب)

مصر

رفض متجدّد لمصالحة «الإخوان»: السيسي ينزع فتيل التوتّر مع الإمارات

القاهرة - **رمزي باشا**

حسم الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الحديث المستجدّ عن إمكانية التصالح مع جماعة «الإخوان المسلمين» المصنّفة «إرهابية»، وذلك خلال حديثه أمس في الندوة التثقيفية للقوات المسلحة بمناسبة احتفالات «انتصارات أكتوبر»، والتي حوّلها «الجنرال» إلى احتفالات بإنجازاته والمشاريع التي قام عليها. إذ كرّر السيسي رفضه المصالحة مع «الإخوان» لأنها «جماعة تسبّبت في قتل المصريين على مدار السنوات الماضية»، معتبراً أن «التصالح على الاختلاف مقبول»، لكن التصالح على الدم أمر لا يمكن القبول به لأن هذا «ثأر للشعب» كما قال. لكن الرئيس حاول الردّ على الانتقادات التي يتعرّض لها من الجماعة وغيرها من المعارضين في الخارج، والتي بدا لافتاً اهتمامه برصدها والسعي إلى تفنيدها، واصفاً إيّاها بأنها «محاولة لهدم الدولة» وليس لمجرّد إقصائه من منصب الرئيس، قائلاً إن مَن في الخارج (ومنهم حكماً المقاول والفنان محمد علي) يسعون إلى «خلق الفوضى بإثارة المواطنين من أجل الخروج إلى الشارع والاعتراض»، في الوقت الذي «تعمل فيه البلاد بطاقتها القصوى... حقّقنا في ستّ سنوات ما يعادل ما جرى تنفيذه على مدار 20 عاماً»!

وفي واقعة نادرة الحدوث علناً، انتقد السيسي، ضمناً، سياسة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، باعتباره أن الغطاء النقدي المصري الذي كان يُعدّ الأكبر في العالم استُنزف في حرب من 1962 حتى 1968، مضيفاً أن ما شهدته البلاد طوال العقود الماضية من تبعات اقتصادية جاء نتيجة هذا الاستنزاف الذي ادّعى أنه يعمل على وقفه منذ وصوله إلى السلطة. وإذ كرّر لومه الإعلام كونه «لا يركّز على الإيجابيات»، فهو أشاد بالدراما المصرية بعدما قرّر تكريم أبطال مسلسل «الاختيار» المعروض في رمضان الماضي لأنهم «نجحوا خلال شهر في ما فشل فيه الإعلام على مدار سنوات». وكعادته في ثنائية «أنا أو الفوضى»، جدّد الرئيس تحذيره من الفوضى على غرار ما حدث بعد «ثورة 2011»، خاصة أن «الواقع المرير الذي نعيشه يحتاج سنوات لتحسينه»، ولا سيما مع «احتياج الدولة إلى عشرة أضعاف موازنتها الحالية».

وفي وقت رفض فيه الاعتراف بأي خطأ ارتُكب في عهده، حاول تقديم المزيد من الشروحات حول كيفية إدارته الدولة، مدافعاً هذه المرّة عن «الأجهزة المعاونة» التي تتعرّض لانتقادات كبيرة حتى من مؤيّديه، بسبب سياستها في اختيار القيادات والمرشحين المرجّح فوزهم في الانتخابات، واعتمادها معايير

> **يواصل النظام حملته لجزّ أموال رجال الأعمال بالمساومات والتهديد**

مزدوجة، وإبعادها أهل الكفاءة لحساب أصحاب الأموال. وهؤلاء الأخيرون لا يزال نظامه يواصل سعيه للحصول على مزيد من أموالهم سواء الموجودة خارج مصر أو داخلها، ومن بينهم مثلاً رجل الأعمال المقرّب من الولايات المتحدة والإمارات، صلاح دياب، الذي أفرج عنه قبل مدّة عقب توقيفه الشهر الماضي على خلفية معاملات مالية مع الدولة التي تطلّب منه تسديد نحو مليار دولار كمستحقّات ترى أنه تَخلّف عنها، علماً أنه واحد من مجموعة رجال أعمال انخرطوا في تسويات بالفعل من دون إعلانها. وفي هذا الإطار، تفيد مصادر «الأخبار» بأن التفاوض المادّي شمل رجال أعمال آخرين يجري تخييرهم بين الدفع أو الحبس ومصادرة ما يمتلكونه. على أن الأهمّ في كلام المصادر نفسها إشارتها إلى «عودة العلاقات المصرية - الإماراتية إلى سابق عهدها عقب إزالة أسباب التوتر المرتبطة بالإخوان وتركيا خاصة»، بعدما أدّى التنسيق المباشر بين القاهرة وأنقرة، أخيراً، إلى جملة تفاهمات سرعان ما استنفرت كلّ من الرياض وأبو ظبي، رغم أن المصريين لم يكونوا جذريين فيها بقدر ما أرادوا استخدامها كـ«ورقة رابحة» بوجه بقية دول «الرباعي العربي» (راجع: السعودية والإمارات تستنفران: بداية تفاهم تركي - مصري، 18 أيلول 2020).

تحليل إخباري

الحكم في البحرين... نحو «عيال حمد»

عباس **بوصفوان**

الجانب الأهمّ اللافت في خطاب ملك البحرين، حمد بن عيسى، أمس الأحد، بمناسبة افتتاح فصل تشريعي جديد لـ«البرلمان»، إشاداته مرّتين بنجله ناصر بن حمد آل خليفة، في ظلّ أحاديث تُتسرّب من أروقة القصر، عن أن الملك البحريني معجب بنموذج الإمارات، حيث يحكم «أبناء زايد» في الوزارات الرئيسة، ويحيطون برجل الإمارات القوي محمد بن زايد، فهل يعمل الملك على تفعيل ذلك بحرينياً؟

في الجزر الصغيرة، لا يحكم أبناء عيسى بن سلمان آل خليفة، ويتفرّد الابن البكر، حمد، وحده بالقرار، محاطاً بجناح الخوالد النافذ، وبالنخبة العسكرية التي أنجبها الجيش، حيث كان الملك يتدرّب على الحكم، ويَعدُّ نخبته على مدى ثلاثة عقود، حين كان ولياً للعهد، مهمّشاً من القرار الفعلي الذي كان يحوزه رئيس الوزراء، خليفة بن سلمان آل خليفة. وقد أبعد رئيس الوزراء عن القرار منذ وصول الملك إلى السلطة في آذار/ مارس 1999، على عكس ما يُروّج الإعلام الغربي من نفوذ واسع للرجل المعروف بتشدّده؛ فلم يكن لرئيس الوزراء، دور يُذكر في تحوّل البحرين من دولة إلى مملكة في 2002، علماً بأن هذا التحوّل يُعدّ أحد أبرز معالم حكم حمد.

ويُفترض، الآن، أن ينتقل العرش من الملك إلى نجله البكر، وليّ العهد سلمان، ليقوم الأخير باختيار الطاقم الذي يساعده في إدارة السلطة. لكن أسئلة كثيرة طالما أثرتُها حول الدعم الكبير الذي يحظى به النجل الرابع من الذكور للملك، ناصر، في مقابل إصراره على إبعاد وليّ عهده عن المؤسسة العسكرية، صاحبة التأثير الطاغي في البلاد. في لحظة 2011 الفارقة، تبدّت تلك الاستفسارات على نحو أكثر وضوحاً. وكتبتُ حينها مقالات عديدة عن «الصراع المكتوم: مستقبل ولاية العهد في البحرين»، وتساءلت عن سبب إبراز الملك لناصر، وتصويره بمشابة سيف والده الضارب، فيما يتوارى وليّ العهد عن المشهد، ووضعت عدة سيناريوات، ليس من بينها إطاحة وليّ العهد، لتفادي الصراع الحادّ في أجهزة الحكم، والحرج مع الإقليم، لكنني افترضت أن سلطات وليّ العهد، إذا ما تمكّن من الوصول إلى السلطة، ستكون مُقيّدة بفعل نفوذ ناصر.

والمعضلة المحتملة أمام وليّ العهد، سبق أن ظهرت في أبو ظبي، حيث انتقل الحكم من الراحل الشيخ زايد إلى حاكم أبو ظبي على الورق، خليفة، وأخيه محمد بن زايد الذي عُيّن ولياً للعهد بدلاً من نجل خليفة، وبات حالياً المتصدّي لإدارة شؤون الحكم، ويُعدّ نجله ولياً للعهد. وبالتالي، «فإن خيار مملكة بحرينية برأسين أو شيء ضمين للعائلة الحاكمة تماسكها، لكنه قد لا يضمن لسلمان تعيين ابنه عيسى في ولاية العهد»، كما كتبتُ في 2011. خلال السنوات الفائتة، جرت مياه غزيرة تحت الجسر، اعتقدنا أنها غيّرت المشهد، لكن هذا الاعتقاد يتزعزع من جديد، لنعود إلى المربّع الأول؛ فمنذ 2013، بدا أن وليّ العهد يستعيد نفوذه، حين عُيّن نائباً أوّل لرئيس الوزراء. واللافت أن الملك أشار في خطابه، أمس، إلى أن رئاسة مجلس الوزراء منوطة بعمّه خليفة بن سلمان ونجله ولي العهد سلمان. هذه إشارة تَصدُر للمرة الأولى، وربّما هذا أمر آخر مهمّ في خطاب أمس. بيد أن نفوذ وليّ العهد في مجلس الوزراء، لا يَحلّ إشكالية ضعفه في المؤسسة العسكرية النافذة في البلاد، حيث يتبوّأ ناصر موقعاً فاعلاً فيها، ويرأس الحرس الملكي، ونحن نعرف أن ولاء الضبّاط لا يتمّ بناؤه إلّا عبر الممارسة اليومية. ويعاب على وليّ العهد من طرف ضباط نافذين، لا يرونه جديراً برتبة مشير، ويرون ناصر مؤهّلاً أكثر من الناحية العسكرية.

> **التبجيل المتجدّد الذي يظهره الملك لنجله ناصر يؤكّد وجود نهج مدروس لتعزيز نفوذه**

عمل الملك على تبرير هذه المخاوف بعض الشيء، مطلع العام الجاري، حيث عمد إلى تعزيز حضور وليّ العهد في الجيش، بتشكيل لجنة تنفيذية عليا في «مجلس الدفاع الأعلى»، يرأسها وليّ العهد، رأيتها أولى الخطوات ليكون النجل الأكبر للملك في موقع القرار العسكري، وإن كانت تساؤلاتي من دون جواب عن سبب إقصائه من المؤسسة العسكرية طوال عقدين مَضَيا. وما دام وليّ العهد عالي المقام في «الدفاع»، فإن ناصر سيظلّ غير قادر على مزاحمة أخيه، وتشكيل مركز قوة منافس، بالنظر إلى أن الطرف المهيمن على الجيش سيتمكّن من فرض قراراته.

تلك القراءة تهتزّ من جديد، وتتعرّض للتحدّي، وكأننا عدنا إلى لحظة 2011، حيث التساؤلات تتصاعد عن دوافع استمرار الملك في تعزيز موقع نجله ناصر. فلم تمضِ بضعة أشهر على تعزيز مكانة وليّ العهد في الجيش، حتى اتخذ حمد، في تموز/ يوليو 2020، قراراً لافتاً بتعيين ناصر أميناً عاماً لـ«مجلس الدفاع الأعلى»، وعبد الله بن أحمد، زوج بنت وزير الديوان الملكي، خالد بن أحمد، القائد الفعلي لجناح الخوالد، نائباً لأمين عام مجلس الدفاع الأعلى. وبذلك يبني ناصر وحلفاؤه الخوالد تغلغلاً مستداماً في المؤسسة العسكرية، التي يديرها المشير خليفة بن أحمد، شقيق وزير الديوان الملكي. ويُعدّ ناصر الأقرب إلى هذا الجناح، مقارنة بأخيه غير الشقيق وليّ العهد.

التبجيل المتجدّد والمستمرّ الذي يظهره الملك لنجله، والذي كرّره أمس، يؤكّد وجود نهج مدروس لتعزيز نفوذ ناصر. وإذا مضى الملك في السلوك ذاته، فإن الاحتمالات تتأصّل لتحوّل ناصر إلى مركز قوة حقيقي، لا يمكن الملك القادم، سلمان، إلا أن يأخذه في الاعتبار. وربّما لا يلعب الإقليم لصالح ناصر؛ فهو متزوّج من بنت حاكم دبي محمد بن راشد، وربما لن يسمح آل نهيان بتغلغل آل مكتوم في البحرين.

قضية

حرب القوقاز: رابحون وخاسرون

بعد مرور ما يقارب اسبوعين على اندلاع المعارك بين أرمينيا وأذربيجان، وبعد بدء سريان وقف إطلاق النار وفقاً لاجتماع موسكو بين وزيري خارجية البلدين، يمكن لجميع الأطراف الآن أن يأخذوا نَفَساً، ويقيّموا ما جرى وما يمكن أن يكون الوضع عليه في الفترة المقبلة

تسليم باشينيان بالقدر الروسي متأخراً لن يحمي بقاءه في السلطة (أ ف ب)

محمد نور الدين

أرمينيا

لعلّ أكبر الخاسرين حتى الآن من التطورات الميدانية والسياسية التي نتجت عن المعارك هو السلطة السياسية في أرمينيا. فبعد اشتباكات طوفوز في 12 تموز/يوليو الماضي، كان يُفترض برئيس الحكومة، نيكول باشينيان، أن يَتحسّب جيداً للاستعدادات التي لم تكن سرّية بين أنقرة وباكو، عبر التدريبات والمناورات العسكرية، بل والتصريحات المعادية لأرمينيا. كان واضحاً أن مسار المعارك في الأيام الأولى جرى وفقاً لخطة مسبقة أعدّتها باكو وأنقرة، وتَمكّنت من خلالها القوات الأذربيجانية من التقدّم والسيطرة على مناطق متعدّدة في إقليم ناغورنو قره باغ وفي الأراضي الأذربيجانية التي تحتلّها أرمينيا.

أسقط بيد باشينيان بعدما كان أعلن أن روسيا ستساعد أرمينيا عسكرياً في الحرب ضدّ أذربيجان، لكون البلدين عضوين في «منظّمة التعاون العسكري» التي تضمّ تركمانستان وأوزبكستان وقرغيزيا وروسيا وأرمينيا. لكن روسيا لم تفعل، بل اعتبرت أن المعارك لا تدور في أراضٍ أرمينية بل أذربيجانية محتلّة. كان ذلك بمثابة منح ضوء، على الأقلّ برتقالي، للجيش الأذربيجاني لمواصل عملياته، إضافة إلى رفض الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الردّ على اتصالات باشينيان به في الأيام الأولى للحرب، ربّما وجدت روسيا الفرصة مؤاتية للتخلّص من رجل جاء إلى السلطة عام 2018 بدفع أميركي. لكن الولايات المتحدة لم تُقدّم له شيئاً وتركته في أوّل الطريق وليس في منتصفه، ولم تفعل شيئاً لوقف الهجوم الأذربيجاني. وفي النهاية، عاد باشينيان، ولو مكرهاً، إلى بيت الطاعة الروسي الذي حمى أرمينيا وقره باغ منذ التسعينيات ولا يزال. مع ذلك، إن تسليم باشينيان بالقَدَر الروسي متأخراً لن يحمي بقاءه في السلطة، حيث يَتوقع معظم المراقبين أن يطاح بباشينيان بطريقة أو بأخرى، وفي مرحلة ليست ببعيدة، لياتي بعده من لا ينكر الجميل لموسكو، ومن لا يستعدي الدياسبورا الأرمنية، ولا سيما «تيار الطاشناق» في العالم. كما على الزعيم المقبل لأرمينيا أن يدرك أن المصالح الأميركية الفعلية، على رغم قرارات الاعتراف الناقصة بالإبادة من الكونغرس بمجلسَيه، تقع مع أذربيجان الغنية والقاعدة الاستخبارية الإسرائيلية التي تُهدّد إيران وتريك روسيا في كلّ آن.

في خيارات أرمينيا، فإن أمامها أولاً تعزيز قدراتها الدفاعية والاعتماد على نفسها. لكنها ستكون أكثر اعتماداً، وأكثر من أيّ وقت مضى، على روسيا، وشرط ذلك الأول خروج باشينيان من الحكم. فالمعارك الأخيرة أظهرت عزلة أرمينيا، سوى عن التضامن الأخلاقي مع شعب قره باغ. فقد بدا الاتحاد الأوروبي عاجزاً حتى عن التهديد بفرض عقوبات على تركيا أو أذربيجان، فيما كان موقف واشنطن مُخيّباً لآمال الأرمن حتى داخل الولايات المتحدة الأميركية، علماً بأن أصواتاً ظهرت تدعو إلى الاعتراف بجمهورية أرتساخ.

تقع أرمينيا، مثل كلّ الدول الصغيرة، ضحية الجيوبوليتيك المعقّد في قوقاز النفط والمصالح الكبرى للدول الإقليمية والكبرى. وربما تكون هناك حاجة إلى إعادة أرمينيا النظر في مجمل سلوكها في السنتين الأخيرتين، بما يحميها من المخاطر الخارجية من جهة، ويُؤمّن لقره باغ حق تقرير مصيرها؛ إذ من المستحيل العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل تفكّك الاتحاد السوفياتي.

روسيا

لا شكّ في أن روسيا كانت من أكبر المستهدَفين بالهجوم الأذربيجاني - التركي على أرمينيا وقره باغ. كان يُراد، كما بات معروفاً، فتح جرح في الخاصرة الروسية في جبهة تُعتبر حديقة أكثر من خلفية لروسيا في القوقاز الجنوبي. ولا شكّ، أيضاً، في أن الجانب الروسي قد عانى من إرباك واضح في الأيام الأولى، مكتفياً بالدعوة إلى وقف إطلاق النار. لم تقف موسكو، كما هو تاريخياً وتلقائياً، مع يريفان. وبذلك، فقدت بعضاً من التطلّعات الأرمينية التقليدية إليها. وكانت روسيا بين خيارات صعبة: ألا تتدخل فتفقد ولاء أرمينيا المعنوي لها على الأقلّ، أو أن تتدخل وتغامر بخسارة علاقاتها المستجدة التي حاكتها، على النمط الإيراني ببطء، على مدى سنوات مع أذربيجان، وما يحمله ذلك من احتمالات تفجّر بؤرة صراع دموية تغمر المنطقة وتخلق لروسيا أفغانستان جديدة، فضلاً عن تعريض علاقتها ومصالحها مع تركيا للتزعزع. لكن بوتين كان فعلاً مختالاً وداهية. فهو بتكتيك الحفاظ على مسافة واحدة من أذربيجان وتركيا وأرمينيا، كان يربح الثلاثة، محافِظاً على العلاقة مع باكو وأنقرة، وربّما متطلّعاً إلى تعزيزها في المستقبل، ومتفادياً حتى الآن الغرق في المستنقع الذي «نَصبه» له الأتراك.

وعلى رغم أن تركيا قالت، بلسان وزير خارجيتها مولود تشاووش أوغلو، إن وقف إطلاق النار ليس كافياً، بل يجب التوصّل إلى حلّ نهائي، فإن روسيا نجحت في أن تكون اللاعب الأول والقوة الأولى في القوقاز الجنوبي، من دون تقاسم هذا الدور مع أنقرة أو أحد آخر، وذلك من خلال رعايتها، بمفردها، اجتماع موسكو نهار الجمعة الماضي لوقف إطلاق النار بين وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان، من دون أن يعني ذلك استمرار الأمور على هذا النحو؛ إذ إن دور تركيا كان حاسماً في محاولة تغيير قواعد اللعبة في جنوب القوقاز عبر دعمها السياسي والعسكري واللوجستي الكامل لأذربيجان، ومع أن تشكيل آلية جديدة في القوقاز على غرار «مسار أستانا» ليس في صالح روسيا التي ستفقد تفرّدها بـ«لبوة» المنطقة، لكن تركيا، كما إيران، قد تضغطان في الاتجاه المذكور.

أذربيجان

تُعتبر باكو من أكبر الرابحين حتى الآن في المعركة الحالية. فقد أحرزت تقدّماً جغرافياً يشبع جانباً من حاجتها إلى مكسب ما، خصوصاً بالنسبة إلى الرئيس إلهام علييف الذي تلاحقه تهم الفساد كيفما تَحرّك ومنذ سنوات كذلك، فإن أذربيجان طوّرت قدراتها العسكرية، ولم تعد تلك التي كانت في التسعينيات. وهي، بقدراتها النفطية وثرواتها وبجيشها الذي تتعاظم قوّته، ستكون أمام لعب أدوار إقليمية أكبر في المستقبل، ولن تعود الدولة الملحَقة بالدور التركي وبابوّة أنقرة لها. باختصار، نحن أمام قوة إقليمية صاعدة سيكون لها دورها وكلمتها وتأثيرها. لكن ما يشوب سلوك باكو هو الاستهداف المتكرّر لدور العبادة المسيحية في أكثر من مكان، وعلى رأسها الكاتدرائية الشهيرة في شوشي في قره باغ، والتي تَكرّر قصفها، ما يعني أنها مستهدَفة بحدّ ذاتها لمحو الهوية الثقافية للأرمن في منطقة قره باغ، وهو ما يحيل إلى أساس الصراع حول الهوية والوجود.

> **تُعتبر باكو من أكبر الرابحين حتى الآن في المعركة الحالية**
>
> **بتكتيك الحفاظ على مسافة واحدة من أذربيجان وتركيا وأرمينيا، كان بوتين يربح الثلاثة**

تركيا

سيكون بإمكان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، أن يخرج مزهوّاً بأنه حقّق تقدّماً بالنقاط في معركة أرادها في الأساس، فقد غيّر الجيش الأذربيجاني في الوقائع على الأرض لصالحه، وهو مكسب لأردوغان وللأسلحة التركية التي استخدمها ذلك الجيش، ولا سيما الطائرات المسيّرة والطائرات من دون طيار التي أربكت وأنهكت سماء قره باغ وسماء ميادين القتال. وهذا سيزيد اعتماد أذربيجان على صادرات السلاح التركي، وسيفتح أمام أنقرة سوقاً مهمّة لصناعة السلاح.

سيقطف إردوغان بالتأكيد ثمار المعركة، حتى وإن لم تنته بعد. فالمؤشرات كلّها لا تشير إلى رغبة روسية في التدخل العسكري. وسيحاول إردوغان ترجمة ذلك مساوماتٍ مع روسيا في أماكن أخرى أيضاً، مثل سوريا وليبيا. لكن عينه الأولى ستظلّ على الداخل التركي وكسب أصوات إضافية هو بأمسّ الحاجة إليها في صراعه للفوز في معركة الرئاسة بعد سنتين، وربما قبل ذلك. كذلك، فإن إردوغان قد يضغط على باكو للاعتراف بجمهورية شمال قبرص التركية/ولو في مرحلة لاحقة، على الرغم من أنه في حال أقدمت باكو على خطوة كهذه، فإن اليونان وقبرص اليونانية تُهدّدان بالاعتراف بجمهورية ارتساخ في قره باغ.

إيران

أما بالنسبة إلى إيران، فإنها كانت أيضاً من ضمن الدول المستهدَفة في الهجمة الأذربيجانية - التركية الأخيرة. وقد نجحت باكو في انتزاع تأييد طهران، ولو الشكلي. وقد ميّزت طهران بين باكو وأنقرة، عندما انتقد رئيسها حسن روحاني، كما مستشار مرشدها علي أكبر ولايتي، تركيا، واتهماها بالنفخ في نار الأزمة وصبّ الزيت على النار. ولعلّ الغضب الإيراني من تركيا منشأه الفخّ التركي الذي كانت أنقرة تنصبه لطهران، من خلال إرسال تركيا مرتزقة بالمئات من سوريا إلى أذربيجان، وما يحمله ذلك من مخاطر تحويل منطقة جنوب أذربيجان المحاذية للأراضي الإيرانية إلى «إدلب جديدة» وبؤرة لتجمّع إرهابيين من كلّ العالم تُهدّد الأمن القومي الإيراني.

لذا، فالموقف الإيراني، كما الروسي، ركّز على منع تصعيد الحرب، والعمل على وقف إطلاق النار وإعطاء الحلّ السلمي مداه. ولا شكّ في أن طهران، بهذا الموقف المتّزن، استطاعت استيعاب الثور الأذربيجاني الهائج ومحرّضيه. وهذا لا يلغي، على رغم وجود ملايين الأذريين الشيعة في إيران، استمرار الموقف الأخلاقي والسياسي الإيراني الداعم لأرمينيا منذ عشرات السنين. فالأزمة في قره باغ وفي القوقاز لم تكن يوماً دينية أو مذهبية بل سياسية بامتياز.

ولا يمكن إنهاء هذه المقاربة من دون المرور على الموقف الإسرائيلي المسرور لأيّ إرباك لروسيا وإيران. ولكن تل أبيب فوجئت، ربّما، بالموقفين الذكيين لموسكو وطهران، وأصيبت بخيبة أمل نسبية.

الأنظار مُعلّقة على وقف إطلاق النار، وإذا ما كان سيصمد أو لا، وإذا ما كانت أبواب التهدئة قد فُتحت على مصراعيها أو لا، في صراع لا يبدو في الأفق ما يشير إلى إمكانية حلّه بالطرق السلمية، من دون تغييرات جدية في المعادلتين الإقليمية والدولية.

أرمينيا - أذربيجان: تركيا تريد حلّاً دائماً

لم تخرج المباحثات التي استضافتها موسكو، الجمعة، بين وزيري خارجيتي أرمينيا وأذربيجان، بخلاصات واضحة، سوى لجهة اتفاق الجانبين على هدنة تخلّلها، في اليومين الماضيين، تبادل لإطلاق النار. اتفاقٌ تراقف مع إصرار باكو، ومن خلفها رامبتها التركية، على «حلّ دائم» لصراع الجارتين على ناغورنو قرّه باغ، يعود الإقليم بموجبه إلى سيادة أذربيجان

خلصت المباحثات التي رعَتها روسيا بين وزيري خارجيتَي أرمينيا وأذربيجان، الجمعة، إلى اتّفاق الطرفين على هدنة إنسانية دخلت حيّز التنفيذ أول من أمس. هدنةٌ أكّدت موسكو أنها ستستتبع بمفاوضات «جوهرية» تتيح التوصّل إلى «حلّ سلميّ» للصراع تحت مظلّة «مجموعة مينسك» (روسيا وفرنسا والولايات المتحدة)، فيما لفّت باكو إلى أن البيان الختامي لمحادثات الجمعة دعا إلى ضرورة سحب يريفان قوّاتها من إقليم ناغورنو قرّه باغ المتنازع عليه. يوضح ذلك الاتجاهين المتعارضَين للجارتَين، خصوصاً في ظلّ رفض الجانب الأرميني التخلّي عن «أرتساخ» تحت أيّ ظرف، ما من شأنه، في ظلّ صراع القُوى الإقليمية في منطقة جنوب القوقاز، أن يفخّخ مفاوضات السلام، حتّى قبل أن تنطلق.

تحدّث الرئيس الأذربيجاني، إلهام علييف، طويلاً عن رؤيته للحلّ، وذكر أن النسخة النهائية من وثيقة التفاهمات الموقّعة في موسكو تراعي جميع مطالب باكو، لافتاً، في مقابلة مع قناة «أر بي سي» التراشق الأرميني - الأذربيجاني، والاتهامات المتبادَلة بخرقها. وفي هذا الإطار، أكّد الزعيم الأرمني لقره باغ، أرايك هاروتيونيان، أمس، أن الوضع «أكثر هدوءاً» من اليوم السابق، لكنّه حذّر أيضاً من أن استمرار القتال سيتطلّب من أرمينيا الاعتراف باستقلال الإقليم، قائلاً إن «أرتساخ لن تكون أبداً جزءاً من أذربيجان»، ومندّداً بما سمّاه «التحالف الدولي الإرهابي» الذي أقامته، بحسب قوله، باكو وأنقرة. وفي ما يخصّ المفاوضات المرتقبة مع باكو، أبدى هاروتيونيان تخوّفه إزاءها، متّهماً أذربيجان بأن لديها «هدف تنفيذ إبادة لكلّ أمّتنا وشعبنا وثقافتنا وتاريخنا». ولدى الإعلان عن الهدنة، أكّد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن الجانبين اتّفقا على بدء «مفاوضات جوهرية» للتوصّل إلى حلّ سلمي للنزاع، بوساطة من رؤساء «مجموعة مينسك»، فيما أشارت وزارة الخارجية التركية إلى أن وقف إطلاق النار يُعدّ «خطوة أولى مهمّة، لكنه لن يحلّ مكان الحلّ الدائم». وأضافت أنقرة أن باكو منحت يريفان «الفرصة الأخيرة للانسحاب من الأراضي التي تحتلّها»، مؤكّدة أن «أذربيجان أثبتت لأرمينيا وللعالم أنها تستطيع استعادة أراضيها المحتلة».

> **علييف: على أرمينيا أن تقبل بأنها «لن ترى مجدّداً» الأراضي المتنازع عليها**

قره باغ: ارتساخ لن تكون أبداً جزءاً من أذربيجان (أ ف ب)

وفيات

شكر على تعزية

تتقدم عائلة المأسوف عليها المرحومة
الحاجة أميرة عبدالحسين كمال
بالشكر الى دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري وأصحاب الدولة رؤساء الحكومة السابقين واصحاب المعالي والسعادة الوزراء والنواب الحاليين والسابقين، والشخصيات الرسمية والسياسية والحزبية والدينية والاقتصادية والقضائية والعسكرية والامنية والتربوية والثقافية والادارية والاجتماعية، وجميع الذين واسوا العائلة بمصابها، سواء بالحضور او الاتصال او ارسال اكاليل، راجين الله ان يحفظهم من اي مكروه.

آل الحلبي وآل كشلي وانسباهم يتقدمون بالشكر من جميع الذين واسوهم بمصابهم الأليم بوفاة المغفور لها المرحومة
رضى كشلي - ام خالد -
ارملة المرحوم محمد خالد الحلبي
ان عبر حضورهم الجنازة او عبر اتصالاتهم الهاتفية او عبر وسائل التواصل الاجتماعي
و يخصون بالشكر أصحاب الدولة و النواب و القضاة و العسكريين و الزملاء الإعلاميين و الفعاليات النقابية و الأصدقاء.
حفظكم الله من كل مكروه.

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب سمير رشراش عزام بصفته الشخصية سند تمليك بدل ضائع للعقار 665 مجدلبعنا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب زياد اميل أبو خليل وكيل ميشال سبع أبو خليل سندات تمليك بدل ضائع عن حصته في العقارات 1055، 1056 عينات و234 حومال.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت سميره رشيد أبي هنا ورثتها خليل رشيد أبي هنا بصفته الشخصية وملورثه رشيد نجم أبي هنا وبصفتها أحد ورثة وديع رشيد أبي هنا سندات تمليك بدل ضائع للعقار 120 كفرمتى وعن حصصهم في العقار 2188 كفرمتى.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت فاطمه يونس يونس بوكالتها عن علي محمود عبيد وبوكالتها عن عبد الحليم محمد حسن شراره وكيل حسن علي يحي حمدان سندي ملكية بدل عن ضائع للقسم 9 A من العقار 1541 الوردانية.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب رائف عماد تحفه بصفته الشخصية سند ملكيه بدل ضائع للقسم 9 من العقار 1423 الناعمة.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597
◄ مبوب ►
◄ للبيع ►
للبيع مكتب 2a70 - سنتر تجاري - تلة الخياط كورنيش التلفزيون قرب الحديقة - شك مصرفي. الاتصال 70651500

سينما

فيلم ثوري يعيد الحياة إلى الصالات السينمائية

«1982»: الحبّ والحرب في ملاعب الأطفال

بلا معضلات أخلاقية، خلافات طائفية أو كليشيهات؛ تنساب قصة فيلم «1982» ببراءتها من دون أن تمرغ في وجوهنا مواضيع عفناها. فيلم جديد لم نعهد مثله في السينما اللبنانية: حب عذري بسيط، خيال أطفال، صداقة، فانتازيا، نوع من الرمزية الخفيفة ونهاية مختلفة وغير متوقعة. بسيط، خفيف، بريء وصادق. أولاد حملوا الفيلم على عاتقهم بأداء رائع، وكاميرا لا تترك المشهد بعد مغادرة الشخصيات ليتسنّى لنا ملاحظة أثر الهدوء ورمزية المكان. يقدم الشريط رؤية للحياة بعيون الأطفال وصراع الحروب بعيون الكبار. واقع صراع لا يرحم من وجهة نظر مدنيين عالقين في الوسط، وحيل دفاعية ودروع وخيال أطفال يحمون به أنفسهم. حالة حب، وورقة رسم، ورسائل حب مجهولة. الفرق بين عالم الصغار وعالم الكبار. الفرق بين الفن والحب والرسم والحرب. هذا الفرق هو قصة فيلم «1982»، عن أولاد يحاولون مقاومة الحرب باللعب والحبّ.

استطاع المخرج اللبناني وليد مونّس جلب قذارة الحرب وضمّها في ألعاب الطفولة. نقل لنا غريزة الحياة والبقاء ببراءة الأطفال. فيلم ثوري جديد على السينما اللبنانية يُعرض حالياً في الصالات في وقت لا بد فيه من العودة إلى الصالات وتشجيع عودة السينما، المكان الأكثر أمناً حيث يتوافر التباعد.. بخاصة ذاك الذي سيفصلنا قليلاً عن الواقع.

«من أيمتا في خمام بالمدرسة؟» أول ما قاله وسام (محمد دالي) لصديقه المفضل ماجد (غسان معلوف) بينما ينتظران دخول الصف. على الرغم من الوضع المتوتر في جنوب لبنان؛ يبذل معلمو مدرسة في ضواحي بيروت قصارى جهدهم لجعل الطلاب يقضون يوم الامتحانات بهدوء. وصول الحمام إلى المدرسة، ترافق مع وصول الطائرات الإسرائيلية إلى غرب بيروت، في حزيران (يونيو) 1982. المعلمة ياسمين (نادين لبكي) تصل إلى المدرسة ورأسها مشغول بقضايا عائلية، طريقتها للنجاة هي عدم الحديث عما يحصل وعن السياسة مع أي شخص، بخاصة زميلها وحبيبها جوزيف (رودريغ

وليد مونس: الرمزية في القصة هي كطبقة هيكلية تساعد على السرد

مشهد من الفيلم

سليمان) الذي لا يفارق الراديو الصغير يده. بالنسبة إلى التلاميذ وخاصة وسام، هناك نوع مختلف من التوتر. ماذا سيقول لجوانا (غيا ماضي)، زميلته في الدراسة التي يحبها بجنون، قبل أنتهاء المدرسة؟ لمحاربة خجله؛ يضع في خزانتها في الفصل، رسمةً للبطل الخارق «تيغرون»، الذي اخترعه وسام

> حكاية شاعرية، بسيطة، حساسة وإنسانية سُردت بطريقة ذكية

و«بلي هو أقوى من غرانديزر». كتب عليها «بدي بوسك».

تباين جميل يهيمن على «1982»: نظرة الأولاد البريئة وحبهم، وفي الوقت نفسه نضجهم الفكري واللفظي. إدراك المعلمين للحقائق، وترك الأولاد يعيشون اليوم المدرسي كيوم عادي، بضحك وجدال ولعب، وتبادل الكرات أثناء الاستراحة. الجزء الأول من الفيلم يغرس الهدوء المطلوب، والبيئة التي نراها هي بيئة فصل مدرسي عادي، بيئة عائلية يمكننا جميعاً تذكرها. في الجزء الثاني، نشعر أكثر بالغزو، بأصوات الطائرات والانفجارات تقترب لحظة بلحظة. يستمرّ السرد على مستويين متوازيين. تباين فعّال جداً، يصل إلى حدود السوريالية. نحن نعرف ما يحدث خارج المدرسة ولكن لا نراه. متوترون من الحرب القادمة، ولكن في الوقت نفسه نعيش الحب مع الأولاد.

فيلم صُنع بحب، أخرجه شخص يعرف تماماً ما يريد منذ فيلمه الروائي الأول. وليد مونّس قدم الذكريات والخيال اللذين يتداخلان في الواقع الدرامي، في محاولة منه لإصلاح حياة بغمرها الدخان والانقاض بالرسومات والتلوين والحب. طريقة مونّس حاسمة وصامتة، من دون كلمات ولا تعليق بل بالوقت الحقيقي (بضع ساعات من النهار) وبصورة سينمائية. الموسيقى شبه غائبة، ما نسمعه فقط هو الحوارات القليلة والأصوات المتقطّعة للانفجارات التي تقترب أكثر فأكثر حتى تصبح قمعية. هذا ما يضفي قدراً أكبر من الواقعية، ويقترن بالتمثيل الطبيعي وبراعة الأولاد التي تخلق مزيجاً مناسباً يجعلنا نشعر بذكرى اليوم «الحقيقي» الذي عاشه المخرج.

حكاية شاعرية، بسيطة، حساسة وإنسانية عن الحب والحرب. «1982» هو عن تعقيد الحب وجنون الحرب. نظرة قلق من الوضع نراها على أوجه المسؤولين في المدرسة، وقلق على علاقة ياسمين وجوزيف التي يهددها سوء تفاهم سياسي وإيديولوجي، ونوع مختلف من القلق في ملاعب المدرسة بين الأولاد، بينما يلعب الكبار لعبة الحرب؛ يرسم وسام الحالم عالمه الخاص. تمثل الحرب للأولاد لغزاً كبيراً، عالماً خارج مجالهم الشخصي، يمكنهم تجاوزه باستعمال خيالهم. هذا الخيال التي استعمله المخرج في إدخال الرسوم المتحركة؛ يسهم في هيمنة قوة «تيغرون» على الطائرات والحرب. والنتيجة قصة سُردت بطريقة ذكية وبكثير من الإنسانية، نموذجية لوجهة نظر عفيفة مثل وجوه الأولاد.

«1982» حالياً في «فوكس سينما»

وليد مونس لـ «الأخبار»: أردتُ تغيير نمط التفكير الغربيّ عن الشعب اللبناني

■ يتحدث الفيلم عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، لماذا الاجتياح بالتحديد؟

- أنا أؤمن أن المخرج يجب أن يتكلم عن شيء يعرفه، قصة الفيلم شخصية، ما زلت أذكر ما حدث في المدرسة في ذلك اليوم. أردت نقل الإحساس، نقل شيء أعرفه تماماً ليصل بصدق إلى الجمهور. أردت أن أنقل إلى العالم من نحن، أن يكون الفيلم صادقاً ليصل، وأن أقول للجميع إننا شعب يمكن أن نحبّ ونعشق ونحلم. وبطريقة ما حاولتُ إلغاء نمط التفكير الغربي عن الشعب اللبناني والحرب.

■ هناك نوع من الرمزية في الفيلم (الحمام)، ورسوم متحركة. وهذا شيء جديد نسبياً في السينما اللبنانية، ألم تخشَ عدم تقبّل الجمهور اللبناني لهذا الشيء؟

- الرمزية هي طريقة أستعملها في سردي للحكاية. السينما فنّ سرد القصص، والرمزية في القصة هي كطبقة هيكلية تساعد على السرد، وتترك المجال للمشاهد أن يفهم الرمزية مثلما يريد. لا أصدر الأحكام على الجمهور، ولا يمكن أن أفرض عليه كيفية فهم الرمزية والقصة. لذلك لا يوجد خوف، بل احترام للجمهور وترك الحرية له للوصول إلى الفيلم بالطريقة التي تناسبه. استعملت الرمزية في أفلامي القصيرة السابقة، والنتيجة كانت جيدة، وفي هذا الفيلم كانت ممتازة.

■ الأولاد هم من حملوا الفيلم على أكتافهم، وهم القصة كلها تقريباً؛ كم كان صعباً التعامل معهم، خاصة أنهم قدّموا أداء رائعاً. وكيف تم التعامل معهم في موضوع الفيلم الذي يحكي عن الحرب التي لم يعيشوها؟

- لا شك في أن التعامل مع الأولاد كان صعباً. عليك التعامل معهم بالطريقة التي يفكّرون ويرون الأشياء بها. جمعنا أطفالاً من مختلف المناطق اللبنانية، من مدارس رسمية وخاصة. اخترنا 700 ولد، ثم اخترنا 200 منهم، ثم 30، ثم 24 صوّرنا معهم. قمنا بورش عمل كثيرة معهم، شاهدنا سوياً الكثير من الأفلام منها «The Goonies»، و«سينما باراديسو» و«إلى اللقاء أيها الأطفال». نشأت صداقات بيننا. تركت لهم الحرية بفعل ما يريدون، هناك الكثير من المشاهد التي كانت مرتجلة من قبلهم. فسرنا لهم قصة الفيلم والحرب بطريقة يمكن لهم استيعابها. عندما حفظوا السيناريو، طلبت منهم أن يقولوه على طريقتهم. لم أشأ أن يردّدوا ما هو مكتوب حرفياً بل بالطريقة التي يعبرّون بها.

■ في آخر الفيلم تقريباً، عندما اصطحب الأهالي أولادهم من المدرسة، بين كل هذه الفوضى والعجقة والطائرات الإسرائيلية والسورية تتحارب في الأجواء؛ في السيارة يحدثنا والدة ماجد له بأن الاثنين يحاربان عندنا، وعندما سألها نحن مع مَن، قالت نحن لسنا مع أحد. نحن نعرف أن إسرائيل عدو تاريخي ومع سوريا هناك بعض التشنجات والسلوكيات المرفوضة، هل من النضج برأيك مساواة الاثنين؟

- بصراحة، في هذه اللحظة بالذات، هي تلعب دور الأم فقط. الأم الخائفة التي أتت لأخذ أولادها من المدرسة وإعادتهم إلى البيت، إلى الأمان ربما. في هذه اللحظة هي تلعن كلّ شيء، والجميع. لا يهم من ضد من، المهم أولادها فقط. هنا لا خلفيات سياسية ولا صراعات تاريخية. هنا أمّ تحاول حماية أولادها من الخطر، الأهم بالنسبة لها هو أولادها فقط. وإذا نظرنا إليها خلال قولها هذه الكلمة؛ يمكن أن نعرف من خلال تعابير وجهها أنها لا تقصد ما قالته، لكن في هذه اللحظة كان هذا شعورها ونطقت به.

■ مدير المدرسة البريطاني، في آخر الفيلم يقرّر البقاء مع التلاميذ ويطلب من الجميع أن يغادروا، وهو سوف يبقى مع التلاميذ الباقين حتى وصول أهاليهم. أليس هذا نوعاً من التسويق بأنّ الرجل الغربي هو المنقذ دائماً؟

- بالعكس تماماً. طوال مدة الفيلم، نرى أن مدير المدرسة لا يدري ماذا يفعل، لا يعرف ماذا يحدث أو كيف يتصرف. في كثير من المشاهد، نراه ضائعاً ينظر من الشباك. وجوده هو للعب دور الجهل والغباء الغربي تجاهنا. الغرب لا يعرف كيف يتصرف مع مشاكلنا، هناك جهل تام بنا. واللحظة التي يقرّر فيها المدير البقاء مع الأطفال؛ جاءت لأنه لا يعرف كيف يكون مفيداً، ويلحظة تصرف بروح إنسانية.

نتفليكس

ديفيد أتينبرو: لننقذ كوكبنا... لننقذ حياتنا!

إعداد **شفيق طبارة**

«العيش على هذا الكوكب رؤية رائعة، والطريقة التي نعيش بها نحن البشر هنا تقودنا إلى التدهور». هكذا يبدأ وثائقي «ديفيد أتينبرو: حياة على كوكبنا» الذي انطلق عرضه عالمياً على نتفليكس. الأسطوري ديفيد أتينبرو، عالم الطبيعة الغني عن التعريف، قضى معظم حياته في توثيق الحياة البريّة، وسافر خلال مسيرته المهنية التي استمرت 70 عاماً تقريباً، إلى حدود الكوكب بحثاً عن التنوع البيولوجي والتاريخ الطبيعي لينقله لنا. اليوم وفي عمر الأربعة والتسعين، لم يتقاعد، بل ما زال

> ينتهي الوثائقي بحقيقة بسيطة هي أنّ الطبيعة ستنجو معنا أو من دوننا

يقدّم لنا البرامج والوثائقيات. يرى أتينبرو الذي كرس حياته لتوثيق الحياة على الأرض باعتبارها جنة متنوعة بيولوجياً في توازن معقّد، أنّ الكثير مما اكتشفه ومما عرفه لم يعد موجوداً. لقد تمّ تدمير الحياة البرية بسبب التدخل البشري. أدت التغيرات المتسارعة التي عانى منها الكوكب نتيجة الحياة البشرية غير الحذرة إلى أزمة بيئية غير مسبوقة. الحياة البرية تتدمر، البحار الجليدية تذوب والغابات تختفي، وهو ما سيقودنا إلى الانقراض الوشيك. الوثائقي شهادة يراجع فيها أتينبرو حياته المهنية ويتأمل مستقبل البشرية. أكثر من ذلك يحثّنا على العمل بشكل عاجل لمعالجة أزمة البيئة والمناخ التي نواجهها. بالنسبة إليه، استعادة هذه الجنة هي الواجب الأكثر إلحاحاً لحماية مستقبلنا. العالم البريطاني لم يستسلم بعد، لديه نظرة متفائلة بشأن المستقبل. الحل موجود، يعتمد الأمر علينا فقط في أن نكون حلفاء الأرض الأم، إذا اعتنينا بالطبيعة، فسوف تعتني بنا. في النهاية «الأمر لا يتعلق بإنقاذ كوكبنا، بل بإنقاذ أنفسنا». يبدأ الوثائقي بإلقاء الضوء على جوانب من حياة ديفيد أتينبرو. نرى الرحلات الاستكشافية التي قام بها طوال حياته. ندخل الفصل الثاني من الفيلم وهو يقدم لنا أهمية الطبيعة والتنوع البيولوجي والنظم البيئية البحرية. المحيطات والغابات والصحارى والقطب الشمالي والأمطار والمياه وظواهر الغلاف الجوي هي مجموعة موحّدة ومثالية على هذا الكوكب.

أتينبرو طوال مسيرته المهنية بالتنوع البيولوجي والتاريخ الطبيعي

يرى ديفيد أتينبرو ذلك بوضوح، ويقول فقط من خلال استعادة كل هذه الأشياء معاً، بأنّه يمكن للكوكب أن يتعافى ونحن معه. الجزء الأخير من الوثائقي يكشف لنا الصعوبات التي سنواجهها إذا واصلنا النشاط غير المستدام الذي نقوم به على الكوكب.

الرسالة مباشرة وموجزة. يمكن إصلاح الكارثة البيئية التي نمرّ بها، ولكنها تتطلب تغييرات وتضحيات يجب أن نكون على استعداد للقيام بها. ينتهي الوثائقي بحقيقة بسيطة ومثيرة للإعجاب؛ الطبيعة سوف تنجو معنا أو من دوننا. يأخذ أتينبرو كمثال الحادث الذي تسبب به البشر في محطة للطاقة النووية في تشيرنوبيل. بعد 30 عاماً، تشق الطبيعة طريقها بين المباني، والدمار، بطبيعة الحال، هو الإصلاح والتجديد. مع ذلك، لا يزال الإنسان عاجزاً عن العيش هناك بشكل مستمر.

الوثائقي أكثر من رائع، كأنه اختصار لحياة أتينبرو كلها، مستعيناً بمشاهد صوّرت سابقاً في برامجه مثل «كوكب الأرض 1 و2»، و«كوكبنا» (يُعرض على نتفليكس)، و«الكوكب الأزرق». في لحظة حاسمة للبشرية، حيث وضعت جائحة كورونا العالم الحديث والحضارة تحت المجهر، وكشفت هشاشة البشر، يقترح أتينبرو احتضان الطبيعة، وتعويض الوقت الضائع قبل فوات الأوان.

A life On Our Planet
على نتفليكس

ذكرى

خمس سنوات على انتحارها

شانتال أكيرمان... سينمائية المرأة في كل أحوالها

خمس سنوات على انتحار شانتال أكيرمان (1950 – 2015). المرأة الراديكالية والمعتدلة، الهاوية والمحترفة، الواقعية والشخصانية التي رفضت بإصرار ودقة وحسم وثبات أن تستسلم للصورة الخاطئة أو تنمّق الحياة في السينما والفن بشكل عام. اكتشفت السينما في عمر الخامسة عشر، قصتها الصغيرة مع فيلم «بيارو المجنون» (1965) لجان لوك غودار. أصبحت أسطورة: «لم أكن أعرف من هو غودار، لم أكن أعرف أن فيلماً يمكن أن يكون عملاً فنياً. كان

> الحركة في أفلامها تكمن في الإطار وفي الشخصية التي تسكنها

هذا الفيلم مختلفاً تماماً. شعرت كأنه يحدثني. كأنه شعر. غادرت الصالة بلهجة كئيبة، كانت أكيرمان تردّد بهويتها، وكانت تحب أن تنغمس في هوية الابنة.

قدمت أكيرمان كل شيء؛ من الوثائقي الخاص إلى التجريبي إلى الروائي. وحافظت على سمات مشتركة في جميع أعمالها من بينها: الصرامة الشكلية، الإحساس الماساوي بالوجود، الحياة كموضوع للفن أو الفن كطريقة حياة، النظرة إلى عالم يضع حدوداً للنساء، وأحياناً تنتقدهن. أفلامها مورد لاستدعاء الذكريات، ولعاطفة نسوية ملتزمة سياسياً. سينما أكيرمان تغزو الواقع اليومي، لا تكشف عن شيء بل تخلقه. سينما كبلسم لجيل يرغب في أن يحلم بالمستحيل، لضحايا فترة ما بين الحربَين، لهؤلاء الذين يعيشون على الهامش.

موهبة أكيرمان ليست فقط في أفلامها، بل أيضاً في الاستماع إلى الناس، وتصوير حياتهم بشكل فريد على الشاشة. قد تكون أفلامها بطيئة، طويلة وبدون الكثير من حركة الكاميرا؛ لأن الحركة تكمن في الإطار وفي الشخصية التي تسكنها. هذا ما هو أكبر من موهبة سينمائية، هذا هو التعاطف. في سينما أكيرمان نشعر بالوقت؛ تُتاح لنا إمكانية التفكير بينما على الشاشة امرأة تأكل السكر البني بالملعقة في غرفة فارغة. أفلامها انتقامية، بلهجة قتالية تجاه النظرة التقليدية للمرأة. على الرغم من ذلك؛ تقول بأنها ليست مخرجة نسوية «عندما يسألني الناس إذا كنت صانعة أفلام نسوية، أجيب بأنني امرأة وأصنع أيضاً أفلاماً». سينماها تضع عمل المرأة الخفي واليومي والعادي في نفس مستوى القتل، كما قالت هي نفسها. خلقت سينما برؤية غير متلصصة؛ كشفت فيها عن اضطهاد المرأة في البيئة اليومية. وهدفت إلى إظهار عزلة المرأة التي تعيش في مجتمع يقيد حريتها ويملي عليها الأدوار.

رفضت أكيرمان دراسة التقنيات السينمائية، واعتبرت أنها تخلق حواجز تعبيرية زائفة تقلّص حرية الإبداع. كانت ضد السينما كفموض، تلك السينما التي تسعى لإخضاع المشاهد لفكرة معينة، وإغراقه في الخيال. لطالما سعت لربط المشاهد بشخص آخر، بالمخرج الذي بنى له شيئاً. لذلك، كانت تضع المشاهد في مواجهة الفيلم لفترات طويلة، ليشعر أنه يعيش وقتاً يعيد الفيلم فيه تكوينه، ويعيد بناءه.

قدمت أكيرمان كل شيء: من الوثائقي الخاص إلى التجريبي إلى الروائي

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 12 تشرين الأول 2020 العدد 4171

نِك كايف لا يكفّ عن مفاجأتنا!

بشير صفير

رغم مسيرته الحافلة وتاريخه الصاخب في كل مجالات الإبداع، ما زال الفنان الأوسترالي نِك كايف (1957)، قادراً على مفاجأة الجمهور وتقديم مشاريع ذات أطر جديدة، لم يسبق أن خاضها قبلاً. فالرجل المعروف بجدّيته وأسلوبه القاسي على نفسه في العمل (راجع وائقي «عشرون ألف يوم على الأرض») خاض معظم الأنماط في مجال الأغنية الغربية، من البانك والروك الصاخب والروك البديل، إلى الروك الهادئ والغوسبل والبلوز. وبالإضافة إلى نصوص أغانيه، خاض تجربة كتابة الرواية والشعر (خارج إطار الأغاني)، وفي السينما كانت له أكثر من مساهمة في التمثيل أو الظهور، كنِك كايف الموسيقي، في أفلام عدة أشهرها «السماء فوق برلين» (المعروف بـ«أجنحة الرغبة» للألماني فيم فندرز)، بالإضافة إلى كتابة السيناريو وموسيقى الأفلام وغير ذلك من مجالات الإبداع الفني والفكري.

الجديد هذه المرّة هو مشاركته في مشروع سيصدر في 4 كانون الأول (ديسمبر) لدى الناشر الألماني في مجال الموسيقى الكلاسيكية «دويتشيه غراموفون»، وهو عبارة عن عمل يندرج تحت كاتالوغ التجارب الحديثة عند هذا الناشر، والتي قد تبتعد بنسب مختلفة من الموسيقى الكلاسيكية بشكلها التقليدي أو المعاصر. فقبل أشهر، أثناء الحجر المنزلي المستمر بسبب الفيروس العادل، اتصل به المؤلف الموسيقي البلجيكي نيكولاس لانز، واقترح عليه كتابة ابتهالات (Litanies) على أن يتولّى الشقّ الموسيقي. بمعنى أن المطلوب من كايف هو النصوص فقط، لا الموسيقى ولا الغناء. يقول الأخير: «وافقت فوراً، وأول ما فعلته عندما أقفلت الهاتف هو البحث عمّا تعنيه عبارة «ابتهالات»، فاكتشفت أنني كنت أكتب منها طوال حياتي»! نِك كايف سبق أن تعاون مع نيكولاس لانز في مشروع كتابة ليبريتو (سيناريو) لأوبرا حديثة بعنوان Shell Shock (عن الحرب العالمية الأولى في مئويتها الأولى) من توقيع الأخير موسيقياً، ومشروعهما الجديد يحمل عنوان L.I.T.A.N.I.E.S، يحتوي على 12 ابتهالاً، ويشارك فيه غناءً ابنة لانز، كلارا-لاين (نُشر مقتطف وحيد من الديسك، بصوتها، بعنوان «ابتهال المنبوذ»)، التينور البلجيكي دنزل دولاوير والسوبرانو الأميركية كلارن ماكفادِن.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

ليلٌ آخر

أبداً! ليس بعد هذا الليلِ إلّا ليلٌ آخر.

لا! لا يُخِفكُم تكرارُ الظلمات!

الكوابيسُ دائماً ستكونُ جديدةً ومُحكَمةَ الخواتيم.

إنْ كنتم عاقلين

تَدرَّبوا على الطيران في أحلامكم

وتَسلّحوا بما أمكنَ من اليأسِ والدموع!...

صار لي وطن

حيثما كنتُ

أكتشفُ أنني واقعٌ في المكان الذي لا ينبغي أن أكون فيه.

لكنْ فجأةً (وما أَندَرَ هذه الـ «فجأةً»، وما أبعدَها!)

أنتبهُ إلى أنني (بنظرةِ عينٍ خاطفة، أو لمسةِ يدٍ، أو كلمةٍ قيلت مصادفةً)

قد بلغتُ المكان الذي كان ينبغي أن أعيشَ فيه منذ أنْ وُلدتُ،

وصرتُ في وطني.

:

إنه الحبّ.

مسرحيون يتحدثون عن كارثة 4 آب...

تنظم «الأجندة الثقافية» غداً «لقاء ما بعد 4 آب» في ظلّ تغيّر المشهد الثقافي على جميع الصعد بعد انفجار المرفأ قبل ثلاثة أشهر. يسعى اللقاء الذي يُعقد في «مسرح مونو» إلى فتح حوار بين مجموعة فنانين والجمهور، من أجل التحدّث عن آثار هذه الأوضاع على مصير الفنانين، وعلى مصير المسارح والمتاحف وباقي الصروح الثقافية في لبنان. كما سيضيء اللقاء على ما يختلج هؤلاء الفنانين من مشاعر بعيد التفجير وانقلاب المشهد في بيروت. يدير الجلسة جوزيان بولص، على أن يشارك فيها كلّ من لينا أبيض، جورج خباز، عمر أبي عازار وكاورلين حاتم.

«لقاء ما بعد 4 آب»- 17:00 بعد ظهر غد في مسرح «مونو» - للاستعلام: 01/202422

... وأنطوان بولاد يسأل: كيف نكتب الفجيعة

«هل يمكننا الكتابة عن 4 آب؟» عنوان محترف الكتابة الذي أطلقته «المكتبة العامة لبلدية بيروت»، و«جمعية السبيل» (الجعيتاوي) في بداية الشهر الحالي، لتضرب موعداً جديداً مع محبّي الكتابة في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. المحترف يُشرف عليه الشاعر الفرنكفوني أنطوان بولاد (الصورة)، أحد مؤسّسي جمعية «السبيل» ويهدف إلى جمع محبّي الكتابة أو من لديهم الرغبة في تعلّم مهاراتها، أو من يسعون إلى اكتشاف آفاق جديدة من خلالها.

محترف «هل يمكننا الكتابة عن 4 آب؟» – 9:00 صباح 2 تشرين الثاني (نوفمبر)- «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (الجعيتاوي- الأشرفية) - للاستعلام: 01/562677 أو geitawi.library@assabil.com.

مارك روفالو يشهد لفلسطين

في تصريح جديد ضمن «برنامج مهدي حسن» على قناة NBC أخيراً، اتّهم الممثّل الأميركي مارك روفالو (الصورة) النظامَين الإسرائيلي والأميركي بأنهما نظاما أبرتهايد. تحدّث روفالو خلال المقابلة مع الإعلامي البريطاني مهدي حسن، عن علاقته بالقضيّة الفلسطينية، قائلاً: «علاقتي بفلسطين جاءت من خلال الفلسطينيين، والاستماع إلى قصصهم ومشاهدة الحروب غير المتكافئة عليهم». وفي حديثه عن النظام الأميركي الداعم للاحتلال الإسرائيلي، أضاف الممثل أن النظام الأميركي نفسه قائم على الأبرتهايد والتقسيم ما بين العرق الأبيض والأعراق الأخرى، و«هنا تكمن اللاعدالة». وفي السياق، أشار روفالو إلى «اتهاماته بمعاداة السامية» لأنه تكلّم عن «هذا النوع من اللاعدالة في نظام الأبرتهايد». مجدّداً، لم تمرّ تصريحات روفالو من دون إثارة الجدل والاتّهامات المتطرّفة، بمعاداة الساميّة، واتّهامه بأخذ الطرف الفلسطيني ضدّ طرف آخر. اتّهامات وجّهها إليه بعض المعادين للحملات الداعية لمقاطعة الكيان الصهيوني. علماً أنها ليست التصريحات الأولى لنجم the Avengers، التي ينتقد فيها الاحتلال الإسرائيلي، خصوصاً خلال العدوان على قطاع غزّة سنة 2014، حين قصفت الطائرات «مستشفى الوفاء»، مخلّفة عشرات القتلى بين المرضى. روفالو كان من أوائل نجوم هوليوود الذين انتقدوا وواجهوا إعلان ترامب «القدس عاصمة إسرائيل» سنة 2017، داعياً إلى التراجع عن هذه الخطوة خصوصاً مقابل الاحتجاجات والمظاهرات المعترضة في فلسطين وحول العالم.

نساء 17 تشرين بعدسة رين متري

على بُعد أيام قليلة من حلول الذكرى السنوية الأولى «لحراك 17 تشرين»، يطلق «المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين»، بعد غد الأربعاء، الفيلم التوثيقي «مسارات نساء في ثورة» (60 دقيقة) للمخرجة اللبنانية رين متري. الفيلم الذي يسرد مسار مجموعة من النساء اللبنانيات إبان حراك 17 تشرين، يقع ضمن أنشطة مشروع «نساء خلف الكاميرا» بالاشتراك مع «مركز المعلومات العربي للفنون الشعبية - الجنى». على أن يُعرض على حسابَي المرصد على فايسبوك ويوتيوب.

عرض فيلم «مسارات نساء في ثورة» - 18:00 بعد غد الأربعاء - على حسابَي «المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين»، فايسبوك ويوتيوب- الترجمة متوافرة باللغة الإنكليزية.

الإثنين 12 تشرين الأول 2020 العدد 120
Lundi 12 Octobre 2020 no120

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
محمد وهبة
حسابات مصرف لبنان الخارجيّة

03
مصباح رجب
هل يمكن الحفاظ على تراث بيروت المبني؟

04
الأمجد سلامة
نهاية منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد

07
ستيفن روتش
سقوط الامتيازات الفائقة للدولار

08
عبد الحليم فضل الله
توزيع الخسائر والمسؤولية عنها: من أين نبدأ؟

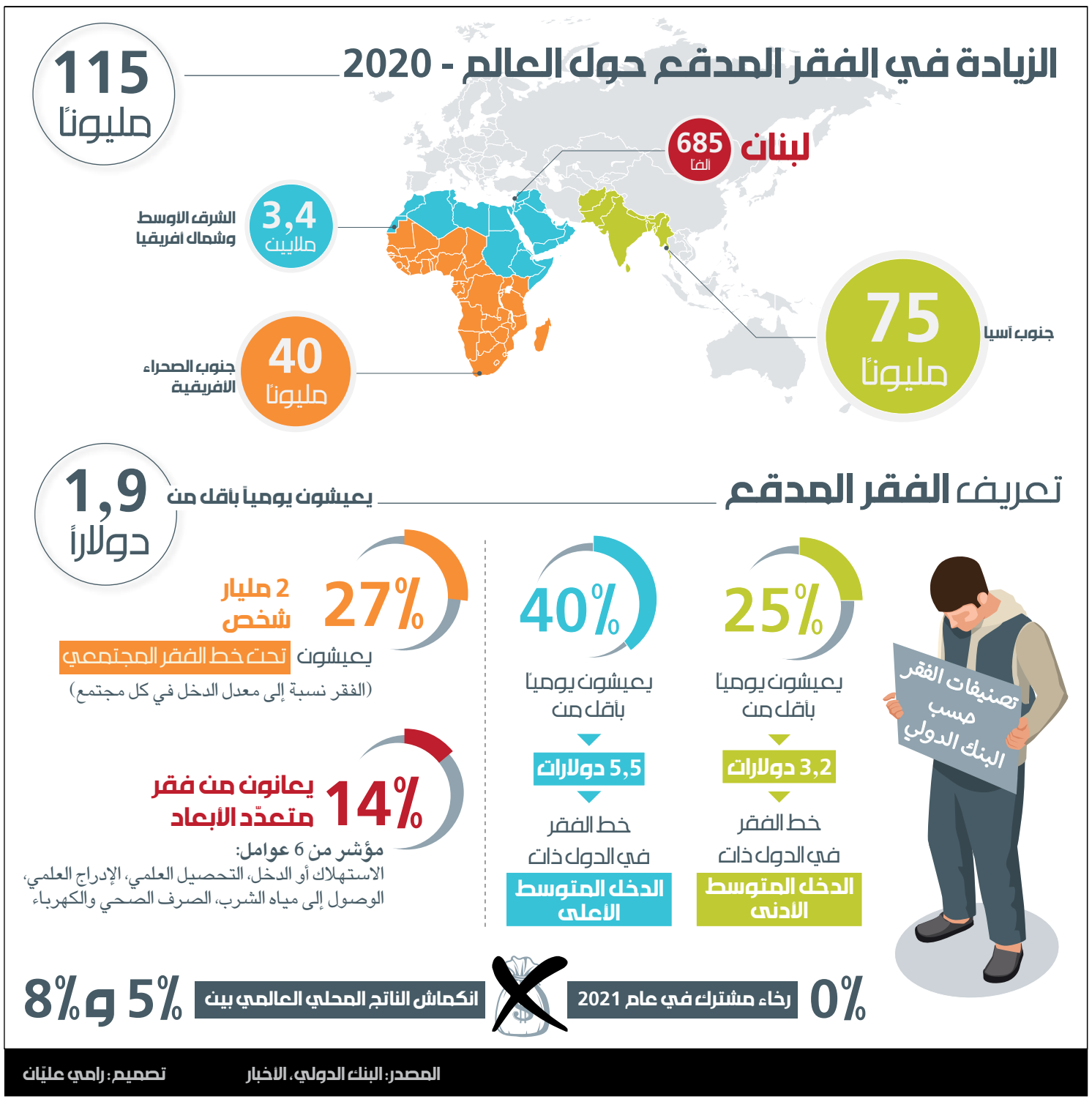

الفقر يجتاح العالم: 3 ملايين في لبنان

يتوقّع البنك الدولي أن يزداد عدد الذين يعيشون في فقر مدقع حول العالم إلى ما بين 88 مليون شخص و115 مليوناً في عام 2020 و150 مليوناً في عام 2021. لكن هذه الأرقام لا تشمل لبنان لأن المعطيات الإحصائية الأخيرة المتوافرة عنه تعود إلى عام 2011. ما يعني أن استبدال دعم استيراد السلع الأساسية ببرنامج استهدافي للفقراء لن يكون مجدياً

يوشك الفقر المدقع على الازدياد للمرّة الأولى منذ 20 عاماً، بحسب تقرير صادر عن البنك الدولي أخيراً بعنوان «الفقر والرخاء المشترك». لا يحسم التقرير الأسباب، بل يشير إلى أن معدلات تراجع الفقر كانت تتباطأ منذ عام 2015، ثم جاءت جائحة كوفيد 19 لتطلق تحوّلاً في المسار «سيعيدنا 10 سنوات إلى الوراء». فبحسب مزاعم البنك، كانت مكافحة الفقر تنخفض سنوياً بمعدل 1% بين عامَي 1990 و2015، إلا أنه رغم خروج 52 مليون شخص من دائرة الفقر بين عامَي 2015 و2017، كان معدل الانخفاض أقلّ من 0,5% في هذه الفترة، ثم ظهر فيروس «كورونا» بتداعياته على اقتصادات العالم ليغيّر المسار نحو زيادة كبيرة في أعداد الفقراء من ضمنهم زيادة كبيرة في الشريحة التي تعتاش على أقل من 1,9 دولار يومياً.

مكافحة الفقر «نسبية»

للوهلة الأولى، يترك التقرير انطباعاً بأن البنك الدولي كان رائداً في مكافحة الفقر حول العالم في اتجاه القضاء النهائي عليه، لكن التدقيق في المعطيات يشير إلى أن تراجع معدلات الفقر حول العالم ينطوي على سبب رئيس يتعلق بتراجع عدد الفقراء في الصين التي تمثّل الوزن الأكبر لجهة عدد السكان. بمعنى آخر، أي تغيّر كبير في عدد الفقراء في الصين، سينعكس تغيّراً إيجابياً على الأعداد الإجمالية حول العالم.

لكن البنك الدولي يفضّل المراوغة. فهو يشير إلى أن تركّز الفقراء ارتفع في عدد من الدول مثل جنوب الصحراء الأفريقية بسبب عوامل مناخية كالفيضانات، وفي الشرق الأوسط حيث ازدادت النزاعات المسلّحة، ويستنتج بأنه «في الدول الفقيرة لا تتحسّن الأحوال بالدرجة نفسها في دول الدخل المتوسط والمرتفع، وهو ما يزيد الفوارق بين هذه المجتمعات». بمعنى آخر، يقرّ البنك بأن مساهمته في مكافحة الفقر ليست فاعلة في الدولة الفقيرة خلافاً لما هي عليه في دول أخرى. وهذا ما يستدلّ عليه من «مؤشر الرخاء المشترك» الذي يعدّه البنك ويعبّر عن تحسّن مستوى العيش وزيادة المشاركة في الموارد بين طبقات المجتمع. ففي الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى كان «الرخاء» 2,9%، وفي الدول ذات الدخل المرتفع كان 2,7%، أما في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى فكان 1,8%، وفي الدول ذات الدخل المنخفض كان 0,2%.

رغم ذلك، يعتقد البنك الدولي أن جائحة «كوفيد-19» ستحدث تغييراً في ديموغرافية الفقر لتطاول المناطق الحضرية بدلاً من تركّزها في المناطق الريفية. «بين عامَي 2015 و2018 زادت نسبة الريفيين الفقراء. من بين كل 5 أفراد يعيشون تحت خطّ الفقر هناك 4 منهم يعيشون في المناطق الريفية»، لكن الفقر سيزداد في المناطق الحضرية ذات التركّز السكاني (المكتظة لأنها عرضة أكثر للإغلاق وانتشار الوباء). كذلك، يقدّر البنك أن ينكمش الناتج المحلي العالمي بين 5% و8% وأن يكون أثره الأكبر في البلدان ذات معدلات الفقر المرتفعة «العالم مقبل على فترة ستزداد فيها اللامساواة في الدخل إذا لم يتم التدخل عبر سياسات دعم الفقراء التي تأخذ في الاعتبار التغيّر في تركيبة الفقراء».

لبنان: 45%

في هذا السياق، تظهر بوضوح أيادي البنك الدولي في لبنان. فهو تبنّى منذ سنوات برنامجاً لاستهداف الفقراء سرعان ما استُغلّ زبائنياً من دون أي فاعلية حقيقية (البنك لا يمكنه إصدار نتائج عن مدى تحسّن حالة الفقراء في لبنان)، وهو اليوم يروّج لتحرير أسعار السلع المدعومة الاستيراد، واستبدالها ببرنامج استهدافي لدعم الفقراء لن يكون مختلفاً عن سابقه كأداة زبائنية لشراء الولاءات السياسية. لكن المشكلة الأكبر في هذا البرنامج أنه لن يكون استهدافياً بالمعنى الحرفي. فالتقرير الصادر عن البنك الدولي لا يذكر أي معطيات عن فقراء لبنان لأن المعطيات الإحصائية المتوافرة تعود إلى عام 2011، ولا يعتمد حتى تقديرات مكتب البنك الدولي في لبنان التي تشير إلى أن معدلات الفقر سترتفع إلى 45% (3 ملايين من بينهم 1,7 مليون في 2020) ومعدلات الفقر المدقع سترتفع إلى 22% (1,5 مليون من بينهم 685 ألف في 2020). لذا، فإن أي آلية دعم لن تكون مجدية في مكافحة الفقر في لبنان، بل ستعزّز قنوات التصنيف الزبائني - السياسي للفقر والفقراء. وبما أن البنك الدولي يعمل في إطار متكامل مع شقيقه صندوق النقد الدول، فإن كل ما يقترحه أو يروّج له، لن يكون خارج «مسار» تحرير الأسعار وأولها سعر صرف الليرة مقابل الدولار، ثم خصخصة أصول الدولة ومنحها للقطاع الخاص، وتقليص القطاع العام باعتباره نزفاً لموارد المالية العامة... في النتيجة سيكون هناك المزيد من اللامساواة في المداخيل والثروة، ولن يكون لبنان مختلفاً عن تلك الدول التي تغرق في الفقر ولا تطاولها تحسينات البنك الدولي وشقيقه «الصندوق» ولو كانت أدوات المكافحة مختلفة شكلاً، إلا أن النتائج لن تكون مختلفة. فلبنان يغرق في الفقر الريفي، ومدنه الحضرية سيطاولها الفقر بسبب الانهيار المالي - النقدي - المصرفي وفوقه جائحة «كورونا»، أما كل ما يفعله البنك الدولي فهو الترويج لمنح لبنان قرض بقيمة 200 مليون دولار لزيادة فعّالية الأدوات الزبائنية وزيادة ديونه بالدولار أيضاً.

حسابات مصرف لبنان الخارجيّة
للمصارف دولارات «فريش» وللناس «جهنّم»

كيف يتعامل مصرف لبنان مع موجوداته بالعملات الأجنبية، وتحديداً تلك التي تُسمى «الحسابات الخارجية بالعملات الأجنبية»؟ السؤال مشروع في ظل ما يشاع عن تدني الأموال المتوافرة في هذه الحسابات إلى مستوى حرج قد يفرض وقف استعمالها من أجل تمويل استيراد السلع الأساسية (محروقات دواء، مستلزمات طبية وقمح). ترتيب أولويات استعمال هذه الحسابات أمر أكثر من ضروري أخذاً في الاعتبار أن مسلسل الانهيار النقدي - المالي - المصرفي، متواصل ولم يصل إلى القعر بعد

محمد وهبة

لغاية نهاية عام 2018، بلغت قيمة القروض التي منحها مصرف لبنان للمصارف بالعملات الأجنبية نحو 1,5 مليار دولار. يومها لم يستحوذ الأمر على أهمية كبيرة بسبب حجم المبلغ الصغير نسبياً، ونظراً إلى حالة الإنكار التي طغت على كل تعامل القوى الفاعلة مع مؤشرات الأزمة «الآتية». لم يكن أحد يقرّ بأن هناك أزمة آتية فعلاً، بل كان هناك رهان واسع على أن المجتمع الدولي لن يترك لبنان للغرق، وأن لبنان «منبع» ضدّ الغرق. فبرغم كل التحذيرات التي صدرت عن وكالات التصنيف، وعن صندوق النقد الدولي، وعن أطراف أخرى متابعة للبنان بسبب مصالحها في السوق المالية لسندات اليوروبوند، إلا أن هذه الأصوات صُنّفت «نشازاً» يغرّد خارج سرب العبارة الشهرية التي أطلقها حاكم مصرف لبنان عشية التجديد لولاية جديدة له: «طالما أنا حاكم لمصرف لبنان، الليرة ستبقى بخير».

مضت الأيام واستمرّ سلامة في منصبه كحاكم، فيما هوت الليرة وارتفع سعر صرف الدولار مقابلها، خلال أقلّ من سنة، من 1507,5 ليرات وسطياً لغاية 8700 ليرة في نهاية الأسبوع الماضي (في السوق الموازية). أما مصرف لبنان، فقد زاد قروضه بالعملات الأجنبية للمصارف، من 1,5 مليار دولار في نهاية 2018، إلى 8 مليارات دولار في نهاية آذار 2020. ثمة تكهنات عن مبالغ قروض إضافية في الفترة الممتدة بين آذار وأيلول من السنة الجارية، إلا أنه لا تأكيدات بوجودها فعلاً. ولغاية نهاية آذار، كان عدد المصارف التي استحوذت على هذه القروض 15 مصرفاً، أما نسب التركّز في القروض فقد جاءت على النحو الآتي: مصرف واحد استحوذ على 34% من القروض الإجمالية، مصرفان استحوذا على 58,5% من القروض الإجمالية، أربعة مصارف نالت 88,5% من القروض الإجمالية، وستة مصارف حصلت على 97,4% من القروض.

القروض التي منحها مصرف لبنان للمصارف كانت بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى الخارج، وهي خاضعة لفائدة نسبتها 20%، أي أنها فائدة مرتفعة وتوحي بأن الهدف من وجودها كبح جماح المصارف للحصول على هذه الأموال. لكن في المقابل، تبيّن أن المسألة غير ذلك تماماً. فهذه الأموال التي حصلت عليها المصارف من العملات الأجنبية الحرّة، أي ما يُسمّى بـ«دولارات فريش» أو «دولارات طازجة» أو حتى «دولارات حقيقة»، سُجّلت في موازنة مصرف لبنان كموجودات (أصول) بينما الفائدة عليها كانت تسددها المصارف بما يُسمى «دولارات وهمية» أو «دولارات محلية». بمعنى آخر، فيما كانت المصارف تستفيد من الأموال الطازجة لتسديد التزامات عليها تجاه الخارج، سواء كانت هذه الالتزامات عبارة عن أموال محوّلة «مهرّبة»، أم اعتمادات مفتوحة مع مصارف المراسلة، أم تغطية مراكز تجاه استثمارات خاسرة... كانت تسدّد فائدة هذه الأموال من الدولارات المحجوزة لدى مصرف لبنان والتي سبق أن وظّفتها أو أودعتها لديه طمعاً بفائدة مرتفعة. وهذه الأموال الطازجة، بدلاً من أن يستعملها مصرف لبنان بـ«حكمة» من أجل تمويل استيراد السلع الأساسية لأطول فترة ممكنة، قرّر أن يستعملها

> **خلال 15 شهراً انتهت في آذار 2020 انخفضت قيمة الدولارات في الحسابات الخارجية بنحو 11,6 مليار دولار منها 70% ذهبت للمصارف**

للانقاذ المصارف من المأزق الذي أوقعت نفسها فيه.

في نهاية 2018، كان مصرف لبنان يملك حسابات خارجية بالعملات الأجنبية بقيمة 32 مليار دولار بالتوازي مع قروض للمصارف بقيمة 1,5 مليار دولار، ولكن في نهاية 2019 بلغت قيمة المبالغ في الحسابات الخارجية 24,2 مليار دولار فيما بلغت قيمة القروض للمصارف 5,4 مليارات دولار، ثم انتهى الأمر في آذار بانخفاض في قيمة الحسابات إلى 20,4 مليار دولار مقابل قروض للمصارف بقيمة 8 مليارات دولار. التدنّي في الحسابات الخارجية، خلال هذه الفترة (15 شهراً) بلغ 11,6 مليار دولار نحو 70% منها صبّ في موازنات المصارف. هذه هي أولويات سلامة، وهي لم تتبدّل خلال الأشهر التي تلت، أي بين آذار وأيلول من السنة الجارية، وإنما اختلفت الآليات والقنوات التي يستعملها، ففي هذه الفترة خلق كتلة نقدية هائلة ضخّها في السوق، فيما تذبذبت قراراته لجهة تسديد التحويلات الآتية من الخارج، بالعملة التي حوّلت فيها (دولار أو يورو يُحتسب على سعر صرفه مقابل الدولار)، أو فرض تسديدها بالعملة المحلية بسعر صرف حدّده هو اعتباطياً. لغاية نهاية أيلول بلغت قيمة الكتلة النقدية بالليرة 23743 مليار ليرة، أي بزيادة 13180 مليار ليرة مقارنة مع نهاية كانون الأول 2019، و17269 مليار ليرة مقارنة مع نهاية أيلول 2019. مقابل هذه الكتلة، كانت تقديرات سلامة نفسه تشير إلى أن الدولارات المتوافرة في السوق المحلية والتي سُحب القسم الأكبر منها بهدف التخزين في المنازل، لم تكن تتجاوز الـ 5 مليارات دولار. بمعنى آخر، إن حجم الكتلة بالليرة يوازي 6 مليارات دولار على سعر صرف 3900 ليرة (المنصّة) الذي يعتقد أنه مكوّن من مجموعة حسابات تأخذ في الاعتبار الطلب الاستهلاكي على الدولار من الحجم السوقي للسلع المستوردة المدعومة وتلك غير المدعومة. ورغم أن هناك تقديرات تشير إلى أن رقم الـ5 مليارات دولار كان مبالغاً فيه، فإن اختلال التوازن بين حجم الكتلة النقدية المتداولة بالليرة وبالدولار، هو مؤشّر على ما يقوم به المصرف المركزي من إصدارات إضافية للنقود تقود لبنان نحو تضخّم هائل في الأسعار لنصل إلى القعر بعد سنوات حيث جهنّم الموعودة.

بنك عودة	33.8%
بنك لبنان والمهجر	15.4%
بنك سوسيتيه جنرال	14.4%
بنك البحر المتوسط	24.3%
بينك بيروت	6.5%
الاعتماد المصرفي	2.5%
سرادار بنك	0.9%
سيدروس بنك	0.3%
بنك فدرال	0.2%
بنك مياب	0.5%
بنك مصر لبنان	0.1%
بنك التمويل	0.7%
فرست ناشيونال بنك	0.1%
بنك لبنان والمهجر للأعمال	0.03%
البنك اللبناني للتجارة	0.3%

المصدر: مصرف لبنان

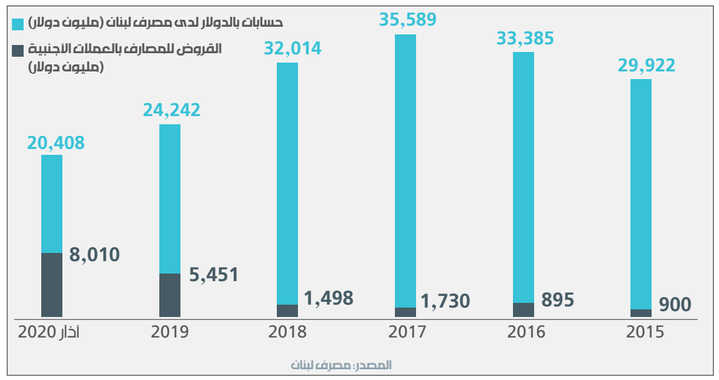

15 %
هي نسبة الإيداع الإلزامي الذي فرضه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على ودائع المصارف بالدولار وذلك بموجب تعميم داخلي وليس بموجب اي نص قانوني كما هي مفروضة على الودائع بالليرة. لذا هناك تمييز بين الودائع الإلزامية التي لا ترتبط إطلاقاً بالاحتياطات الإلزامية المفروضة بموجب القرار الأساسي 7835 بعنوان «الاحتياط الإلزامي»

مقال
هل يمكن الحفاظ على تراث بيروت المبني؟

مصباح رجب *

كان للحرب اللبنانية (1975-1990) أثر في تضرر تراث بيروت المبني، وخصوصاً في وسط المدينة والأحياء المحيطة به. وأتت مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب لتطرح خطّة لا تحمل في طيّاتها رؤية لحماية هذا التراث. هذا ما دفع ناشطين ومهندسين ومتخصّصين في مجالات مختلفة إلى التحرّك للمطالبة بالحفاظ على ذاكرة مدينة بيروت. رافق ذلك إعداد دراسات وأبحاث وسّعت المعرفة ببيوت بيروت القديمة وأزالت الكثير من النظريات المغلوطة. آنذاك بادر وزير الثقافة إلى إطلاق حملة لتحديد هذه البيوت ورفعها تمهيداً لإدراجها على لائحة الجرد العام. إلّا أن المسعى فشل رغم جهود المديرية العامة للآثار في إدراج بعض الأبنية على اللائحة وتجميد هدم أبنية أخرى. ومنذ ذلك الحين، بدأت أعداد الأبنية القديمة غير المحمية، بالتراجع تدريجاً وأيضاً في ظل غياب السياسات العامة لحماية التراث وفقاً للمفاهيم الحديثة المعروفة. في ظلّ الديناميكيات العقارية، هل يمكن إنقاذ تراث بيروت المبني؟ ما هي شروط الحفاظ عليه وهل يمكن تحقيقها؟

تجربة طرابلس

غداة انتهاء الحرب الأهلية وإطلاق ما عُرف حينها بـ«مرحلة إعادة الاعمار»، توالت الحملات والمشاريع لحماية التراث الثقافي في لبنان. مردّ ذلك إلى عدّة عوامل منها الضرر الكبير الذي لحق بالتراث المبني خلال الحرب، خصوصاً في بيروت، وإطلاق النقاشات العامة في هذا الإطار، وعودة الكثير من الأخصائيين من الخارج حاملين تجاربهم وأبحاثهم في مجال الحفاظ على التراث. واعتبر الكثيرون، شحب الحرمة الأكبر منها بهدف التخزين في المنازل، لم تكن تتجاوز أن مرحلة جديدة انطلقت بهذا الخصوص. وبالفعل أطلقت العشرات من الحملات والمشاريع على الأراضي اللبنانية للحفاظ على المعالم التاريخيّة والأبنية القديمة والمجموعات السكنيّة التقليدية.

تجربة مدينة طرابلس جديرة بالذكر، ولا مجال لعرضها هنا بالتفصيل. استفادت هذه المدينة من مشاريع التعاون الأوروبي المتوسطي التي انطلقت بعد قمة الأرض في ريو عام 1992، وانخرطت في العديد منها، من بينها مشاريع تُعنى بالحفاظ على التراث الثقافي. من أجل ذلك، أبرمت بلدية طرابلس، في حينه، اتفاقية تعاون مع قسم العمارة في الجامعة اللبنانية في طرابلس للاستفادة من طاقاته. وأدّى ذلك لاحقاً إلى تأسيس مركز متخصّص في الترميم والحفاظ على المعالم والمواقع التاريخية عام 1998. وجاء تأسيس هذا المركز في الجامعة اللبنانية بعد تجارب سابقة ومتزامنة أظهرت مدى الضرر الذي لحق ببعض المعالم التاريخية التي جرى ترميمها، وضرورة إعداد مهندسين متخصّصين في الترميم والحفاظ على التراث.

إلّا أن التجارب اللاحقة أظهرت أن ترميم التراث المبني بالطرق العلمية السليمة ليس كافياً للحفاظ عليه، بل هو بحاجة لأن يكون جزءاً من نسيج المدينة، يأخذه التصميم التوجيهي العام في الاعتبار مع محيطه. في عام 2000 كلّفت المديرية العامة للتنظيم المدني استشارياً لإعداد تصميم توجيهي جديد لمنطقة طرابلس. تبع ذلك في عام 2001 انطلاق مشروع حماية الإرث الثقافي لمدينة طرابلس بعد تكليف فريق متخصصين تحت إشراف مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي. التعاون بين استشاريي الفريقين أنتج اقتراحاً يحمي مدينة طرابلس التاريخية من خلال مخطّط تفصيلي، كما يحمي امتداداتها التاريخية. إلّا أن هذا التصميم التوجيهي العام رفضته بلدية طرابلس بعد تعرّضها للضغوطات من قبل الفاعلين السياسيين والمطوّرين العقاريين في المدينة الذين اعتبروا أن الاقتراح يتعارض مع مصالحهم الانتخابية و/أو المهنية. أدّى ذلك إلى صدور مراسيم بتصاميم توجيهية منفردة لكلّ مدينة من مدن الضنيحا، بالنسبة إلى طرابلس، ألغى التصميم التوجيهي الجديد كلّ التوجّهات لحماية مناطق الامتداد للمنطقة التاريخية، واعتبرها مناطق تطوير عقاري كغيرها من المناطق الأخرى لطرابلس.

الحق في المدينة

تجربة طرابلس هذه لم تكن الوحيدة على الأراضي اللبنانية، بل تكرّرت في مناطق عديدة. أخذ التراث المبني يتقلّص، سواء في المناطق المدينية أو الريفية، بفعل القوانين والمراسيم المختلفة والتصاميم التوجيهية وقانون البناء في المناطق غير المصنّفة. هذا دليل إضافي على أن الحفاظ على التراث المبني لا يكون بترميمه فقط، بل من خلال الحفاظ على وظيفته وحيويته وإزالة التصفوطات كافة عنه، وإدراج حمايته في السياسات العامة اللبنانية الإنمائية.

في العاصمة بيروت يتعرّض التراث المبني لضغوطات عديدة معروفة، تتحقق المحافظة عليه من خلال سلّة إجراءات مترابطة لا بدّ منها، وتكون جزءاً من السياسات العامة تحت عنوان «الحق في المدينة». من هذه الإجراءات:

- تعديل التصميم التوجيهي العام لمدينة بيروت الذي أُعدّ في الخمسينيات، لخفض معدّلات الاستثمار العام في الأحياء التي تحوي مجموعات من التراث المبني. لأن هذه المعدلات تسمح ببناء مساحات إضافية كبيرة بعد هدم المبنى وإعادة بناء مبنى جديد محله. بالإضافة إلى ذلك ثمة واجب لتحديد شروط البناء وتأمين الصيانة للأبنية القديمة.
- إصدار قانون إيجارات جديد يسمح للطبقات الاجتماعية الوسطى وما دون بإشغال المساحات السكنية في الأبنية القديمة (وغيرها) بشكل مستقرّ ومن دون التعرّض للتهديد الدائم بالطرد، ما يسهم في تأمين الموارد المالية لتوفير الصيانة لهذه المباني واستقرار السكان.
- إصدار قانون جديد للتراث يأخذ في الاعتبار المراحل الزمنية كافة، ويحدّد آليات تحديد المباني التراثية وإدراجها على لائحة الجرد العام، إضافة إلى حماية مناطق الامتداد.
- إيجاد آليات فنية واقتصادية، مؤقتة أو دائمة، لتعويض أصحاب الملك عن الخسائر التي ستنتج عن الإجراءات الآنف ذكرها.

يعتمد نجاح هذه الإجراءات بشكل كبير على تطوير النظام الاقتصادي اللبناني ليتحوّل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج. كما يعتمد أيضاً على إرادة المواطنين بالحفاظ على تراثهم وعلى دور البلديات في ذلك.

احياء بيروت بعد الانفجار

ينطبق كلّ ما سبق على مشروع إعادة بناء الأحياء البيروتية التي تضرّرت بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب الماضي. فرغم الجهود الإيجابية الكبيرة التي قامت بها مجموعات شبابية لإزالة آثار الأضرار من المساحات العامة، والأعمال الهندسية التي قامت بها نخبة من المتخصصين اللبنانيين لمسح الأضرار ورفع الأبنية التراثية وإنتاج خرائط جديدة تمهيداً لترميم هذه الأحياء وحمايتها وإعادة السكان إلى منازلهم، ورغم الوعود الرسمية لتحقيق ذلك، إلّا أنه تبقى إشكالية استدامة هذا التراث الثقافي تحت المجهر. فمشروع القانون الذي وافق عليه مجلس النواب بتاريخ 28 أيلول الماضي بعد تعديله، والرامي «إلى حماية المناطق المتضرّرة بنتيجة الانفجار في مرفأ بيروت ودعم إعادة إعمارها» يبقى محدوداً زمنيّاً رغم احتوائه على مادة تعني المحافظة على تراث المناطق المتضرّرة، وتدعو فيها وزارة الثقافة إلى وضع «خطّة منفصلة لإعادة إعمار و/أو ترميم الأبنية ذات الطابع التراثي المتضررة». السؤال المطروح هو حول طبيعة الوضع القانوني لهذه المناطق في السنوات المقبلة بعد الانتهاء من إعادة إعمارها وعودة سكانها إلى منازلهم، وما إذا كانت الإجراءات والمشاريع التي ستنفّذ اليوم ستزيل عنها جميع الضغوطات وتؤمن استدامتها مستقبلاً. ومن الضروري التساؤل أيضاً، عن مصير الأحياء القديمة الأخرى جنوب وسط بيروت التجاري والتي «تنهشها» شركات كبرى تحت عنوان التنمية وخلق فرص عمل.

إذاً، الحفاظ على التراث الثقافي لا يتحقّق بفعل جهود المتخصصين والناشطين والجمعيات ورغبة السكان فقط. إنها مسألة إرادة سياسية أولاً تدفع إلى تطوير سياسات عامة ملائمة وإلى تعاون جميع الفاعلين المعنيين لتحقيقها. هل يمكن تحقيق ذلك في لبنان، وبشكل خاص في بيروت، في ظلّ هذا النظام السياسي والاقتصادي؟ دون هذه السياسات العامة، يقيني أن التراث الثقافي في مدينة بيروت، وغيرها، سيختفي كلّياً في العقود القليلة المقبلة.

* معمار ومخطط مدن،
أستاذ في الجامعة اللبنانية

رسم بياني
«الورم العقاري» يظهر مجدّداً

في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 بلغ عدد عمليات بيع العقارات المسجّلة في الدوائر العقارية 41065 عملية قيمتها الإجمالية المصرّح عنها 12110 مليارات ليرة، مقارنة مع 28761 عملية قيمتها 5762 مليار ليرة في الفترة نفسها من عام 2019، أي بزيادة نسبتها 42,9% في عدد العمليات و110% في قيمتها المصرّح عنها.

تكوّنت هذه الظاهرة في الأسابيع الأولى من عام 2020 في ظلّ ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازية ونشوء عدّة أسعار للبرة مقابل الدولار في السوق المحلية، يومها فرضت المصارف قيوداً وضوابط غير شرعية على عمليات السحب والتحويل من الحسابات المصرفية، ما أدّى إلى نقص هائل في السيولة النقدية وسط طلب متزايد عليها. السوق تعاملت مع هذا النقص بشكل متطرّف فاستعملت الشيكات المصرفية باعتبارها عملة جديدة استعمالها محصور بالحدود اللبنانية، وسعرها بات يتقلّب توازياً مع تقلّبات سعر الليرة في السوق الموازية ويمكن المضاربة عليها. تجّار العقارات استغلّوا هذا الأمر ووافقوا على سداد قيمة العقارات بالشيكات المصرفية مقابل زيادة أسعار العقارات. وبما أن أصحاب الحسابات المصرفية العالقة في المصارف، كانوا قلقين من حصول عمليات «هيركات» أو اقتطاع من قيم أموالهم المودعة في المصارف، ومن إفلاس المصارف الذي يطيح بودائعهم، وافقوا على الشراء بالأسعار الجديدة ما أتاح للتجّار تمويل ديونهم المصرفية وشطبها بواسطة الريع العقاري الإضافي الذي جنوه من زيادة الأسعار. عملياً، زادت أسعار العقارات بحدّ أدنى يبلغ 50%. ففي الأشهر الثمانية الأولى من 2020 باع التجّار مخزوناً من العقارات بسعر وسطي لكلّ صفقة بلغ 295 مليون ليرة في مقابل 200 مليون في الفترة نفسها من عام 2019.

سرعان ما تحوّل الأمر إلى ظاهرة حفّزت عمليات البيع العقاري وانتشلته من ركود عمره أكثر من خمس سنوات. لكن الأمر لم ينتهِ. فالمخاطر التي كان يحملها تاجر العقارات، صارت اليوم ملقاة على عاتق المودع. هذا الأخير، بدلاً من أن يتحمّل مخاطر وديعته في المصارف، وافق على تحمّل استبدالها بعقار لن يكون سهلاً تسييله في السنوات المقبلة ولا استرداد قيمة الاستثمار فيه، ولا تأجيره أيضاً.

> **زادت عمليات البيع بنسبة 47% وزادت قيمتها الإجمالية 140%**

وبحسب الإحصاءات الصادرة عن الدوائر العقارية في لبنان، فقد بلغ عدد العقارات المبيعة منذ كانون الثاني 2020 حتى نهاية آب 2020 نحو 41065 عملية بقيمة إجمالية مصرّح عنها تبلغ 12110 مليارات ليرة. وتشير الإحصاءات إلى أن غالبية هذه العمليات، تركّزت في أقضية بيروت وجونية وبعبدا والمتن التي استحوذت على 55% من العمليات و82% من القيمة المصرّح عنها. وهناك اعتقاد على نطاق واسع بأن الجزء الأكبر من هذه العمليات هي عبارة عن انتقال ملكية عقارات مبنيّة أو وحدات سكنية اشتراها المودعون لاعتقادهم بأنها تشكّل قناة لإخراج أموالهم المقيّدة في المصارف وتجنيبها عملية اقتطاع أو خوفاً من إفلاس المصرف... كل ذلك من دون أن يكون السكن هو الهدف من شرائها، أي من دون حاجة فعلية لها، ما يعني أن النسبة الأكبر من هذه الشقق ستبقى شاغرة وستُعرض للإيجار، ما سيكون له أثر سلبي على القيمة السوقية للتأجير. ما سيحدث هو أن كتلة العرض في السوق ستتضخّم كثيراً مقابل طلب متدنٍّ، وفي حال تقلّصت الكتلة النقدية بمعناها الواسع (النقد في التداول والنقد في المصارف) فإنّ الطلب على العقارات سينخفض إلى حدود دنيا لم يشهدها سابقاً وسط انعدام التمويل وحوافز الاستدانة لشراء العقارات، وهو ما سيجعل من السوق العقارية في لبنان عبارة عن «فقاعة» ضخمة، ارتخت قليلاً في النصف الأول من هذه السنة، ثم عادت لتتورّم بشكل متسارع أكثر. تأكيدات العاملين في السوق، أنه منذ انفجار مرفأ بيروت إلى اليوم، تقلّصت عمليات البيع بنسبة كبيرة وعادت إلى الركود السابق.

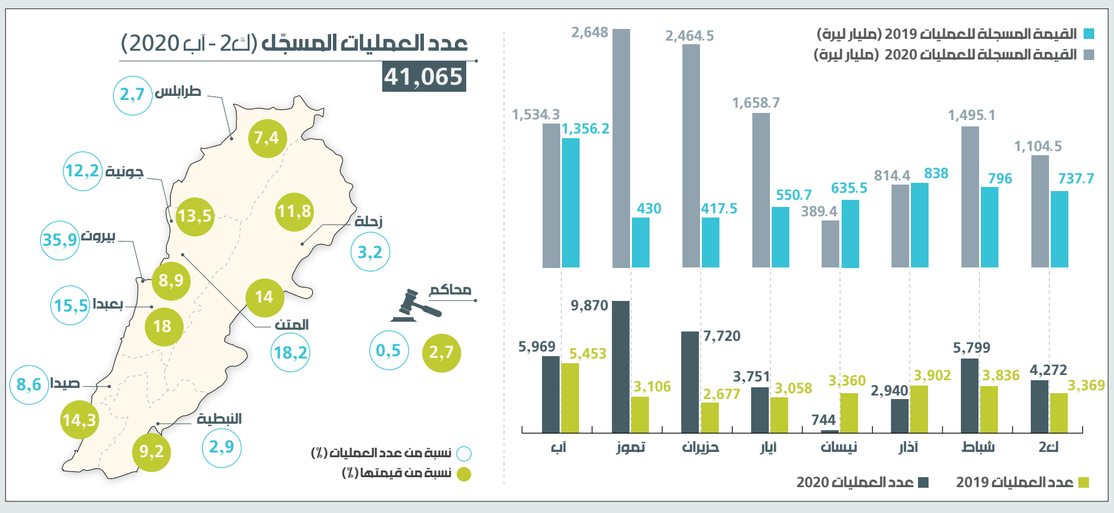

مسلسل التعدّيات على المياه العربيّة

سدّ النهضة - الليطاني - أنابيب السلام

حسين رحّال *

تتعرّض المياه العربية العابرة للحدود، والداخلية أيضاً، إلى عمليات «سطو» موصوفة أقدمت عليها دول مشاركة في أحواض الأنهر الدولية. من أبرز هذه العمليات: السطو على مياه الفرات، السطو على مياه النيل والسطو على مياه الليطاني.

■■■

سطت تركيا على مياه الفرات على حساب حصّة سوريا والعراق منها، متجاوزة بذلك الأعراف الدولية بشأن الأنهر العابرة للحدود، والتي تشير إلى أنه يحقّ لكل دولة الحصول على حصّتها من مياه النهر، بشرط مراعاة المبادئ الآتية:
- الاستخدام المنصف والعادل.
- ألا تتسبّب بالحاق الضرر بسائر الدول المشاركة في الحوض.
- الإخطار المسبق لدول الحوض قبل إقدامها على تنفيذ أي مشروع على النهر.

ففي أواخر القرن الماضي، نفّذت تركيا مشروعاً مائياً ضخماً غرف بمشروع الـGAP الذي أنشأ على نهرَي دجلة والفرات 22 سدّاً مائياً، من بينها سدّ أتاتورك بسعة 48 مليار متر مكعب، إضافة إلى 19 محطة توليد طاقة كهربائية. وتقدّر القدرة التخزينية لهذا المشروع بنحو 100 مليار متر مكعب، ما يعني أن تركيا استولت على 80% من طاقة تصريف الفرات، و20% من طاقة تصريف دجلة. وبذلك فإن كمية المياه التي تعبر الحدود التركية لا تتجاوز 13 مليار متر مكعب وهي كمية لا تكفي لسدّ حاجات العراق وحده من المياه، مقابل 28 مليار متر مكعب كانت تعبر الحدود قبل تنفيذ المشروع التركي.

■■■

تتجلّى عملية السطو الثانية على مياه النيل، بإقدام إثيوبيا أخيراً (2011 - 2019) على بناء أربعة سدود مائية كبرى سعتها الإجمالية تصل إلى 150 مليار متر مكعب. أكبر هذه السدود، سدّ الألفية، الذي عُرف باسم سدّ النهضة، «تبتلع» هذه السدود كامل طاقة تصريف النيل الأزرق - أحد روافد النيل الأساسية. أقيم هذا السدّ الضخم على مقربة من الحدود مع السودان ولا يبعد عنها سوى مسافة تمتدّ بين 20 كيلومتراً أو 30 كيلومتراً فقط. هذا الأمر يسمح لإثيوبيا بالتحكّم في تصريف مياه النيل بالكامل. من بين ضحايا عملية السطو هذه، قطران عربيان هما مصر، والسودان اللذان يأويان أكثر من 40% من سكان الوطن العربي.

لا مجال للتذكير بأنّ مصر تعتمد على النيل بنسبة 90% من حاجاتها للمياه، وتشتهر تاريخياً بين دول الحوض العشر بأنها الأقدم والأعرق في استخدام مياه النهر.

من أهم الآثار السلبية التي يلحقها سدّ النهضة ببلدَي الحوض السفلي (مصر والسودان)، وخصوصاً مصر باعتبارها بلد المصبّ:
- انخفاض حصّة البلدين من مياه النهر، ولا سيما حصّة مصر المقدّرة بنحو 55 مليار متر مكعب سنوياً، والتي يتوقع أن تنخفض بنحو 20 مليار متر مكعب خلال فترة تعبئة السدود. سيكون لهذا الانخفاض الملحوظ أثر سلبي واسع على توليد الطاقة في السدّ العالي، وأثر مماثل على إنتاج المحاصيل الزراعية في مصر وخصوصاً إنتاج المحاصيل المخصّصة للغذاء.
- تكمن أهمّ مخاطر سدّ النهضة في النتائج الكارثية التي قد تحصل في حال انهياره لأيّ سبب من الأسباب، مثل هزّة أرضية أو ارتفاع منسوب المياه في النيل. ففي حالات الفيضانات التي تحصل في أعقاب تصاعد وتيرة هطول الأمطار وما ينتج منها من سيول، لا قدرة للسدّ على استيعابها. إذا حصل ذلك، فإن كارثة حتمية ستؤدي إلى تدمير وانهيار سدود السودان الأربعة وارتفاع مستويات المياه في مجرى النيل إلى درجة غير مسبوقة ستجرف بطريقها مدينة الخرطوم وبقية القرى والتجمعات السكنية القائمة على النيل، وصولاً إلى السدّ العالي الذي تبلغ سعته 125 مليار متر مكعب، وطاقة تهريب المياه منه تقدّر بنحو 23 مليار مكعب، أي أن كمية المياه المتدفّقة من سدّ النهضة وسدود السودان ستصبّ فوق مخزون السدّ العالي، ما سيؤدي إلى انهياره وتدميره.

المياه المجمّعة من هذه السدود كلّها، ستؤدي إلى تدمير جميع المنشآت القائمة على امتداد المسافة بين أسوان والمصبّ، بما في ذلك مدينة القاهرة نفسها.

■■■

إن مسلسل التعدّي على المياه العربية الذي حصل حتى الآن، سلب العرب المقيمين بين نهرَي الفرات والنيل حقّهم التاريخي بمياه النهرين. هذا الحقّ الذي أكدته حضارة وادي النيل، وحضارة بلاد ما بين النهرين، منذ آلاف السنين. لكنّ عمليتَي السطو الأخيرتين على مياه النيل والفرات، الحقتا ضرراً فادحاً بنصف سكان الوطن العربي، وهما لن تكونا آخر الأطماع الخارجية بالمياه العربية. فمسلسل التعدّي سبق ذلك بكثير. فعند نشوء الكيان الصهيوني في عام 1948، أطلقت إسرائيل شعارها الشهير: حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل. كما رفعت شعاراً آخر عنوانه: كلما شئتَ إسرائيل حرباً على العرب، عليها أن تحقّق مكسباً على «جبهة المياه».

فأثناء اغتصاب فلسطين عام 1948، وسّع الكيان حدوده التي رسمها التقسيم لتلامس منابع المياه على الحدود الشرقية والشمالية، وأقامت مستعمراتها الأولى (كيبوتز موشاف) على شواطئ طبريا، ومنابع بانياس والدان والحاصباني.

> **الاطماع بالمياه العربيّة تبدأ من تركيا وتمرّ بإثيوبيا، وصولاً إلى إسرائيل التي استعملت القوّة للحصول على ما تريده او المفاوضات**

وعند تراجعه بعد العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، ثبت الكيان الإسرائيلي أقدامًا على البحر الأحمر. وخلال الفترة (1954 - 1964) نفّذت إسرائيل، من دون حرب، عملية السطو الكبرى على الروافد العليا لنهر الأردن والتي عُدّت بمثابة السطو الأول على المياه العربية، وبموجبها استولت اسرائيل على ثلثَي مياه النهر الذي تتراوح طاقة تصريفه بين 1100 - 1200 مليون متر مكعب.

لاحقاً، أطلق الكيان الصهيوني مشروع تحويل روافد نهر الأردن: الناقل القطري (طبريا - النقب). يتضمن هذا المشروع مجموعة خطوات: ضخّ مياه الروافد من قعر بحيرة طبريا (212 م) إلى محطة الطابغة (44 م)، ثم تُنقل بأنابيب اسمنتية إلى خزان البطوف ومنه تضخّ إلى قناة مكشوفة تخترق سهل بيان ومرج ابن عامر عبر أنفاق وأنابيب تقترب من السهل الساحلي لتلتقي مع مشروع العوجا (البركون) لتصل عبر خطين إلى صحراء النقب.

عملية السطو الأولى على مياه الأردن، حققت المكاسب الآتية:
- استيعاب نحو مليوني مهاجر يهودي جديد في صحراء النقب، ما أتاح مضاعفة عدد سكان إسرائيل.
- ريّ مساحة 30 ألف هكتار في صحراء النقب، وفي أراض مستصلحة جديدة.
- تأمين مياه الشفة والخدمة المنزلية والصناعية للقادمين الجدد.

أما في حرب حزيران عام 1967، فقد استولت إسرائيل على خزان المياه الجوفي الذي يختزنه جبل الشيخ ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا. كذلك استولت على منابع الأردن في هضبة الجولان، واقتربت كثيراً من مجرى نهر اليرموك الذي يرفد الأردن أسفل بحيرة طبريا. ثم استولت على ما تبقى من مياه الضفة بعد احتلالها بالكامل.

وعندما اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان عام 1978 أطلقت على هذه العملية اسم «عملية الليطاني» كدلالة واضحة على أطماعها، ثم نفذت اجتياحاً ثانياً في عام 1982 لتنفيذ عملية السطو الثانية. قضت هذه العملية بجرّ مياه الليطاني بواسطة الجاذبية من نقطة تقع أسفل جسر الخردلي (240 م) عبر نفق أرضي طوله من 8 إلى 10 كلم، وصولاً إلى جسر بنات يعقوب (160 م) لتلتقي بمياه الحاصباني، على أن تجري المياه في قناة مكشوفة لتبلغ محطة الطابغة على الطرف الغربي لطبريا التي تمثّل نقطة انطلاق مشروع الناقل القطري (طبريا - النقب).

وحرص الإسرائيليون على أمرين: منع المياه المحوّلة من دخول بحيرة طبريا لتلافي أكلاف الضخ، وعدم اختلاطها بمياه البحيرة التي تشكو من مشكلة التملح. ولتشغيل منشآت مشروع التحويل، بقي على إسرائيل أن تضيف إليها جداراً (batardeau) ينشأ في عرض النهر تحت جسر الخردلي. المقاومة (الوطنية والإسلامية) منعتها من تحقيق هذه الخطوة خلال عشرين عاماً ونيف من احتلالها، علماً بأنها احتفظت بنقاط أمنية عند انسحابها عام 1985 في تلال (السويدا، وطهرة، وعلي الطاهر) شمالي النهر، لحراسة مواقع التحويل.

■■■

إلى جانب عمليات السطو المنفذة، هناك أخرى غير منفذة تحاول إسرائيل الحصول عليها بالمفاوضات. فالكيان يطمح الى الحصول على مياه إضافية عبر مشروع «ترعة السلام» الذي أطلقه الرئيس أنور السادات إثناء زيارته لحيفا في عام 1979 ليمدّ إسرائيل بمياه من النيل. المشروع يتضمّن نقل مياه النيل من فتحة تحت قناة السويس عبر قساطل تخترق صحراء سيناء، لتصل إلى شبكات الريّ في صحراء النقب ومنها إلى المناطق السكنية في إسرائيل. ولتغطية «مكرمته» ادّعى السادات أنّ المياه ستخصّص، بالدرجة الأولى، لسكان المستعمرات في الضفة الذين سيُنقّلون إلى مزارع جديدة تقام في النقب.

إن مشروع «ترعة السلام» سيزوّد إسرائيل بكمية من مياه النيل تقدر بنحو 850 مليون متر مكعب، وهي كافية لاستدعاء ثلاثة ملايين يهودي جديد إلى أرض فلسطين.

كذلك هناك مشروع أنابيب السلام الذي ينقل نحو مليارَي متر مكعب من مياه (دجلة والفرات) انطلاقاً من مشروع الغاب التركي عبر خطّين متوازيين: خطّ غربي يمرّ في سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية، وخط غربي آخر، أطلق عليه اسم خط الخليج. وقد تعهّد العرب بتمويل هذا المشروع الذي تبلغ كلفته نحو 25 مليار دولار، بينما تحلم إسرائيل بالحصول على حصّة من هذا المشروع باعتبار أنها على عاقة جيدة ببلد المنشأ (تركيا) وبمعظم الدول الممولة والمستفيدة من مياه المشروع، سواء الأردن أو المملكة العربية السعودية والدول المطبّعة حديثاً (البحرين والإمارات العربية المتحدة).

إذا حصلت إسرائيل على مياه إضافية من «ترعة السلام» أو من «أنابيب السلام» تستطيع الادعاء بأنها حقّقت شعارها الشهير: «حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل». وإذا غفر العرب لإسرائيل سطوتها الأولى على مياه نهر الأردن، وهو النهر الذي اغتسل بمياهه أولياؤهم، وبعض أنبيائهم، ودفنوا على ضفتّيه خيرة قادة فتوحاتهم، فإنّ المقاومة في لبنان لن تسمح لإسرائيل بأن تنفذ عملية السطو على مياه الليطاني، لا بالحرب، ولا عن طريق المفاوضات.

* مهندس زراعي

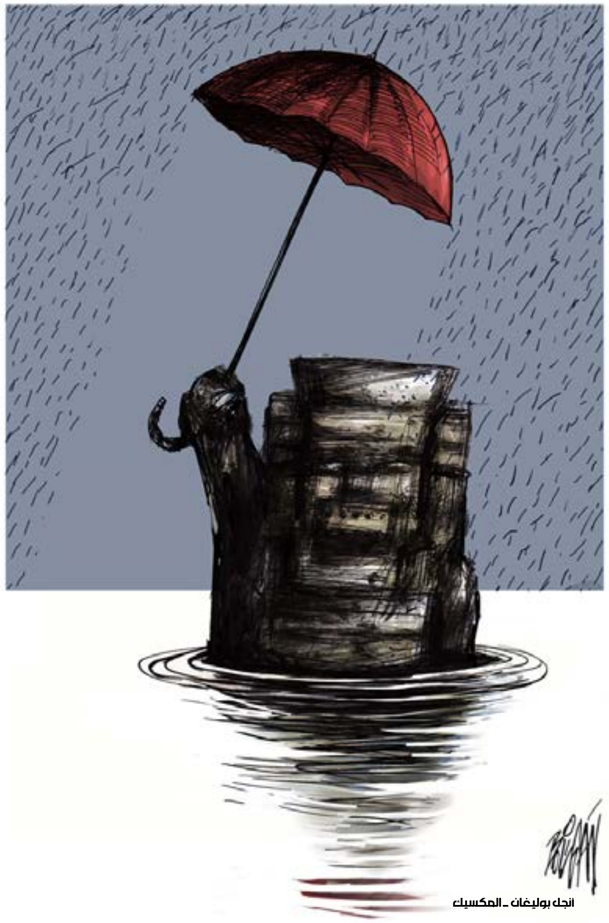

نهاية منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد: شقّ التكنولوجيا

الأمجد سلامة

في ظل التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا في العالم، ضاعت أخبار الحرب التجارية الصينية الأميركية وتطوّرها ومدى انعكاسها على سلاسل القيمة العالمية ومستقبل التكنولوجيا. أخذت هذه الحرب أبعاداً متعدّدة، من أبرزها العقوبات على قطاع التكنولوجيا الصيني. ففي أيار الماضي أصدرت وزارة التجارة الأميركية قراراً يقضي بإجبار كل الشركات التي تستعمل تكنولوجيا أميركية في صناعة أشباه الموصلات (semiconductors) بالحصول على ترخيص من الوزارة قبل تصدير منتجاتها إلى شركة «هواوي» الصينية. وتُعدّ أشباه الموصلات، عنصراً أساسياً في تصنيع الشرائح الإلكترونية، ما يعني أن الهدف الأساسي هو منع «هواوي» من الحصول على أحدث الشرائح أو حتى تصنيعها، علماً بأن موزّدي «هواوي» تمكنوا سابقاً من التحايل على قرارات أميركية مماثلة.

العقوبات الذكية

لا شكّ في أن العقوبات على «هواوي» تشي بأن المستهدف هو قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الصيني بأكمله، أي أن المعنى الأول هو الدولة الصينية نظراً إلى احتمال تمدّد العقوبات نحو كل القطاع. وهذه العقوبات ليست جديدة، بل بدأت في عام 2018 بهدف واضح: وقف تمدّد الصين في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. قد يكون الحلّ بأن تبدأ الصين في تصنيع شرائحها الخاصة، إلا أن هذا الأمر ليس مهمة سهلة على الإطلاق، وليس مضمون النتائج أيضاً. ففي حال شرعت الصين في تنفيذ هذه المهمة، يفترض بها إنشاء خطوط إنتاج شرائح خاصة بها خالية من التكنولوجيا الأميركية، أو من تكنولوجيا الدول التي تدور في الفلك الأميركي. هنا صعوبة المهمّة. فالمسألة الأكثر صعوبة تتعلق باستبدال نظام الحفر فوق البنفسجي الشديد (EUV) الذي تنتجه شركة ASML الهولندية المستخدم لنحت الشرائح، وهي الشركة التي التزمت بالحظر على هواوي منذ عام 2019. الصين تعمل على تطوير نظام كهذا، وهذا أمر لا يمكن أن يحدث بين ليلة وضحاها، فضلاً عن أن كلفته لن تكون منخفضة. في المقابل، تصنيع هذا المنتج محلياً، يمنح الصين والشركات الصينية مزيداً من السيطرة على سلاسل الإنتاج والقدرة على تطوير شرائح حديثة من دون الحاجة إلى تكنولوجيا أميركية لتحديث خطوط الإنتاج القائمة حالياً.

غير أنه حتى لو تمكنت الصين من حلّ مشكلة الآلات، ستبقى لديها مشكلة من نوع آخر، إذ إن تصنيع رقائق أحدث وتطوير هذه العملية، يحتاج إلى أدوات «EDA» (أدوات أتمتة التصميم الإلكتروني) الخاصة بها. وسوق هذه الأدوات التي يمكن تقسيمها إلى خمس فئات فرعية رئيسة: التصميم، المحاكاة، التحقّق، إعداد التصنيع، والسلامة الوظيفية، تهيمن عليها ثلاث شركات أميركية. ورغم أنه يتردّد بأن «هواوي» تعمل على تطوير مجموعة أدوات «EDA» خاصة بها، لكن ليس واضحاً مدى تقدمها في هذه المهمة. فأدوات الـ«EDA» هي أدوات برمجية مستخدمة لتصميم الدوائر المتكاملة ولوحات الدوائر المطبوعة، وهي أدوات مطلوبة لتأدية مهامّ مختلفة في إطار تصميم شرائح أشباه الموصلات والتحقق منها وتصحيحها. هذا أمر معقّد ولا يمكن القيام به يدوياً، فالتصميمات الحديثة يمكن أن تحتوي على عشرات المليارات من الترانزستورات.

حتى إذا تمكنت الصين من حلّ هذه العقد واللحاق بالتكنولوجيا الغربية، فإن طريق إنتاج شرائح صينية خالصة لن يصبح معبّداً أمام شركاتها. فالأمر يتطلب خطوة أساسية وجوهرية تتعلق باختيار ما يُسمّى «معماريات الشرائح»، خطوة كهذه قد تغيّر شكل التواصل والتكامل التكنولوجيين نظراً إلى كون المعماريات ستفرض مساراً محدداً على خطوط الإنتاج المصمّمة من أجل معمارية محدّدة على أخرى مختلفة من دون برامج محاكاة.

صحيح أن الصين، منذ وصول الرئيس «شي» إلى سدّة الحكم، ركّزت على تطوير سياسة الصنع بدلاً من الشراء، لكنها اعتمدت على شراء ملكيات فكرية في مجال معماريات الشرائح، وغالبية الملكيات مسجّلة على أسماء شركات تستخدم أدوات التكنولوجي في الصين. الأمر يعود إلى طبيعة هذه المعماريات الضرورية لتصنيع وحدة المعالجة المركزية (CPU). هذه العملية تكون مبنية على اختيار مجموعة تعليمات معمارية (ISA)، من مهامّها توفير الأوامر للمعالج وربط البرنامج بالمعدات. لكن المشكلة أنه قد لا تعمل البرامج

> **العالم سيكون امام خيارين: المضي في استعمال تكنولوجيا غربية محورها الابتكار الاميركي وبكلفة مرتفعة او استعمال تكنولوجيا الابتكار الصيني الرخيصة وغير القادرة على الاندماج مع المنظومات الغربية بلا إذن اميركي**

المصمّمة من أجل معمارية محدّدة على أخرى مختلفة من دون برامج محاكاة.

التشعّب التكنولوجي

إذاً، ما الذي يدفع في اتجاه اعتبار خطوة صينية من نوع تصنيع المعماريات قد تغيّر شكل التواصل والتكامل التكنولوجيين في العالم؟ الإجابة تكمن في الآتي: إنّ اختيار النواة والمعمارية اللتين سيستعملهما المصنع سيلزم وحدة المعالجة المركزية بنظام خاص بالمعمارية، يشمل الأدوات والتطبيقات والبرامج الوسيطة المتوافقة. لذا، قد يكون صعباً التبديل إذا كان فريق التطوير قد اعتاد بالفعل على «نظام» (أو بيئة) معيّنة. وفي ظل استمرار الحظر الحالي والمتوقّع مستقبلاً على قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الصيني، ستجد الصين نفسها مضطرة لاستخدام معماريات RISC-V المحدودة الانتشار وذات «النظام» المحدود. ما يعني أن التكنولوجيا الصينية ستكون غير قادرة على الاندماج مع التكنولوجيا الغربية من دون برامج محاكاة (والتي قد تكون تستخدم تكنولوجيا أميركية وتكون خاضعة للحظر أيضاً).

معظم الخبراء المطّلعين على مسار تطوّر قطاعات التكنولوجيا الصينية والمتتبّعين لمسار العقوبات والحظر الأميركيين، يعتقدون أن الانقسام التكنولوجي يمكن أن يخلق منصات منفصلة للاتصالات وأنظمة التكنولوجيا العالية التقنية الأخرى، ما يعزّز هذا الاحتمال، هو ردّ الفعل الصيني على العقوبات الأميركية. ويرى شيانجين وو في دراسة بعنوان «التكنولوجيا والقوة والمنافسة الاستراتيجية» غير المنضبطة بين القوى العظمى بين الصين والولايات المتحدة»، أن هناك قلقاً متنامياً بسبب رد الفعل الصيني الذي تبلور من خلال خطة «المعايير الصينية 2035» التي تهدف إلى التأثير في عمل الجيل التالي من تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الذكاء الاصطناعي. وهذا سيشكّل إطار التطوير لمستقبل هذه التكنولوجيا. ويعتقد وو أن السياسة والأيديولوجيا استبدلتا التفكير الإيجابي، بينما تدفع الولايات المتحدة في اتجاه وقف اندفاعة الصين في الابتكار التكنولوجي عبر تقسيم سلاسل القيمة العالمية لأهداف أمنية، فضلاً عن تفاقم المفاهيم الخاطئة المتبادلة بين الحكومتين والمجتمعات الصينية والأميركية.

عملياً، ما تقوم به الولايات المتحدة هو وضع دول وشعوب العالم مجتمعة بين خيارين:
- المضي في استعمال تكنولوجيا غربية محورها الابتكار الأميركي وبكلفة مرتفعة قد تنجم عن ردّ الفعل الصيني الذي سيصل في النهاية إلى طرد الشركات الغربية من جنّة التصنيع الرخيص والعالي المستوى في الصين (يشرح عامر محسن المزايا غير القابلة للاستنساخ لنموذج التصنيع في الصين وللتحديات الجمّة أمام نقل إنتاج الشركات الغربية إلى خارجها https://al-akhbar.com/Opinion/293663/المصنع-والدولار).
- اختيار استعمال تكنولوجيا شرقية محورها الابتكار الصيني، وهي لن تكون قادرة على الاندماج مع منظومات التكنولوجيا الغربية من دون إذن أميركي، لكنها في الوقت نفسه رخيصة وتناسب قدرات شعوب العالم ذات الدخل المتوسط والمتدنّي. هذا الخيار هو ضمن اتجاه أميركي أوسع أصبح واضح المعالم لتخيير العالم بين الولايات المتحدة والصين. بين البقاء في جنّة الدولار ومنظومة الاقتصاد العالمي، أو الخروج منها وتحمّل الأكلاف المادية والأمنية للذهاب إلى المعسكر الآخر بعدما اختفى اللون الرمادي من القاموس الأميركي.

هذه السياسة الأميركية ازدادت سعاراً بعد تبعات انتشار فيروس كورونا. فالصين كانت الأسرع في الخروج منها، واقتصادها من أول الاقتصادات التي بدأت بالتعافي وبنسب أعلى من المتوقّع. وفي انتظار تبلور نتيجة الجهود الصينية للّحاق بالتكنولوجيا الغربية سيشهد العالم تبعات حرب أميركية شديدة الوطأة تدفع الدول بعيداً عن الصين. وفي حال نجحت الصين في ردم الهوّة التكنولوجية، ستبدأ منظومة الاقتصاد العالمي بالتشظي مع ظهور منصتين تكنولوجيتين (غربية وشرقية)، تفرض كل واحدة منهما سلاسل قيمة خاصة بها تدفع نحو التموضع بوضوح ضمن منظومة من دون أخرى.

الإنفاق على البحوث والتطوير نسبة إلى الناتج المحلي (%) (2008–2017)

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصين	1.446	1.665	1.714	1.78	1.912	1.998	2.03	2.066	2.118	2.145
هونغ كونغ - الصين	0.72	0.773	0.749	0.721	0.727	0.73	0.74	0.762	0.791	0.799
ماكاو - الصين	0.102	0.054	0.05	0.044	0.048	0.051	0.087	0.136	0.234	0.172
الصين - هونغ كونغ - ماكاو	2.267	2.493	2.514	2.546	2.688	2.779	2.857	2.963	3.143	3.116
أميركا	2.768	2.813	2.735	2.765	2.682	2.71	2.719	2.717	2.76	2.788
ألمانيا	2.597	2.726	2.714	2.796	2.868	2.821	2.867	2.912	2.917	3.022
فرنسا	2.061	2.212	2.179	2.192	2.227	2.237	2.276	2.267	2.242	2.185
بريطانيا	1.623	1.683	1.661	1.665	1.594	1.639	1.659	1.668	1.682	1.664
اليابان	3.337	3.231	3.137	3.245	3.209	3.315	3.4	3.282	3.155	3.213
كوريا الجنوبية	3.123	3.293	3.466	3.744	4.026	4.149	4.289	4.217	4.227	4.553

قراءات

عملٌ أم كدحٌ في زمن الوباء

مايكل روبرتس

فتح الوباء صندوق «بندورا» بشأن مستقبل العمل. الركود الاقتصادي الحقّ خسائر فادحة بالوظائف، بساعات العمل، وبالإيرادات خصوصاً لأولئك الذين يعملون في قطاع الخدمات مثل البيع بالتجزئة، الترفيه، الرفاهية، الفعّاليات، إعداد الطعام وغيرها، ما دفع آلاف الأعمال الصغيرة للبقاء على الهامش مع أعباء ديون هائلة.

الأمر أبعد من ذلك. فالركود سيوفّر فرصة للشركات، ولا سيّما الكبيرة منها، للاستغناء عن أجزاء مهمة من قوّتها العاملة واستبدالها بالآلات، الروبوتات، العمل عن بعد والخوارزميات. وفي النتيجة ستحظى هذه القطاعات بتركيز أكبر من قبل الشركات حيث ستلتهم الشركات الكبيرة أسواق تلك الصغيرة.

لا شكّ في أنّ هذه ليست ظاهرة جديدة بل هي جزء لا يتجزّأ من الركود في ظلّ الرأسمالية. فقد اكتشف فريدريك انغلز هذه العملية في أربعينيات القرن التاسع عشر في بريطانيا الصناعية: «الطبقة الدنيا التي تأتي قبل الطبقة المتوسطة – من صغار التجار، أصحاب المتاجر، المتقاعدين، الحرفيين، والفلاحين – غرقت تدريجياً في البروليتارية إلى حدّ ما بسبب رأسمالها الصغير غير المناسب لمعايير الصناعة الحديثة، وهي انغمست في المنافسة مع كبار الرأسماليين نوعاً ما لأن مهاراتهم المتخصصة أصبحت بلا قيمة بسبب أساليب الإنتاج الجديدة».

مصدر الحديث المتزايد عن ثورة المكننة يرجح أن يكمن في النمو المهم اللاحق ببعض القطاعات. ففي ظلّ الرأسمالية، نظام الإنتاج من أجل الربح، لن يعني ساعات عمل أقلّ للموظفين، أو عمل أكثر إثارة بدلاً من كدح بسيط، ولن يعني ارتفاع المداخيل. بالعكس، إن ثورة المكننة في ظلّ الرأسمالية ستسعى إلى تقليص القوى العاملة، ومضاعفة ساعات العمل لأولئك الذين ما زالوا يعملون، وإبقاء الرواتب بعيدة عن الزيادة. كلّ ذلك من أجل زيادة ربحية الأكثر فعّالية على حساب الأقل فعّالية.

هناك توقعات كثيرة عن خسارة الوظائف مع استبدال العمّال بالروبوتات. الاستشاري الإداري، ماكنزي، توقع بأنّ المكننة قد تستبدل 53 مليون وظيفة في القارة الأوروبية لوحدها بحلول عام 2030، أي ما يساوي 20% من القوى العاملة الحالية. الانخفاض الأكبر للأعمال ستشهده قطاعات البيع بالتجزئة، التصنيع، الأغذية، وخدمات الحجوزات (خدمات توفير الفنادق). والأكثر تضرراً هم الأقل كفاءة والأقل أجوراً.

لذا، لا جديد يُذكر في قصة الآلات التي ستحلّ مكان العمال. إنها جوهر الرأسمالية الصناعية. فقد شهدت، ما يُسمى «الثورة الصناعية» في أوائل القرن التاسع، استبدال الملايين من الصناعيين اليدويين والحرفيين بالآلات. كانت الأجور الحقيقية راكدة بل هبطت مع انعدام مداخيل الحرفيين وأرباح الصناعات الجديدة ذهبت إلى مالكيها. لاحظ انغلز هذه النتيجة في كتابه اللامع «حالة الطبقة العاملة في إنكلترا 1988». الصناعيون الذين يملكون الآلات أصبحوا «أثرياء على حساب بؤس الأجراء». وفي الوقت الراهن، الركود الوبائي هيّأ الظروف المناسبة للقضاء على الوظائف في كلّ المجالات، كما حدث في تلك الفترة بعد ركود العقد الثالث من القرن التاسع عشر. وقد يشهد العقد الثالث من هذا القرن الشيء نفسه.

وأشار انغلز في كتابه، إلى أنّ المكننة أدّت إلى انخفاض حصّة العمل من الناتج المحلي حتى مع توظيف بعض العمال في صناعات جديدة بعد اندثار القديمة. عملية ستعيد نفسها في عقد ما بعد الوباء. في الواقع، في الولايات المتحدة الأميركية، أجور العمال في مقتبل العمر ممن لا يحملون أكثر من شهادة الثانوية العامة، انخفضت منذ عام 1980، ومعدلات مشاركة القوى العاملة بين الشباب الذين تُراوح أعمارهم بين 25 و55 سنة انخفضت تباعاً. أحد الأسباب يُعزى إلى التحوّل نحو اليد العاملة النسائية الأرخص وتوجه الصناعة التحويلية من الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة إلى «الجنوب العالمي» لاستخدام يد عاملة رخيصة في مصانع حديثة. مجدّداً لاحظ انغلز هذا المنحى في إنكلترا الصناعية في أربعينيات القرن التاسع عشر: «كلما تطورت الصناعة الحديثة استُبدلت اليد العاملة من الرجال، بالنساء والأطفال، ولم يعد لاختلافات العمر والجنس أي صلاحية تصنيف اجتماعي وسط الطبقة العاملة. جميعهم أدوات عمل، أكثر أو أقل كلفة بحسب عمرهم وجنسهم».

لكنّ إحلال التغيير التكنولوجي محلّ الوظائف مع استبدال العمّال بالروبوتات. الاستشاري الإداري، ماكنزي، توقع بأنّ المكننة قد تستبدل 53 مليون وظيفة في القارة الأوروبية لوحدها بحلول عام 2030، أي ما يساوي 20% من القوى العاملة الحالية. الانخفاض الأكبر للأعمال ستشهده قطاعات البيع بالتجزئة، التصنيع، الأغذية، وخدمات الحجوزات (خدمات توفير الفنادق). والأكثر تضرراً هم الأقل كفاءة والأقل أجوراً.

لذا، لا جديد يُذكر في قصة الآلات التي ستحلّ مكان العمال. إنها جوهر الرأسمالية الصناعية. فقد شهدت، ما يُسمى «الثورة الصناعية» في أوائل القرن التاسع، استبدال الملايين من الصناعيين اليدويين والحرفيين بالآلات. كانت الأجور الحقيقية راكدة بل هبطت مع انعدام مداخيل الحرفيين وأرباح الصناعات الجديدة ذهبت إلى مالكيها. لاحظ انغلز هذه النتيجة في كتابه اللامع «حالة الطبقة العاملة في إنكلترا 1988». الصناعيون الذين يملكون الآلات أصبحوا «أثرياء على حساب بؤس الأجراء». وفي الوقت الراهن، الركود الوبائي هيّأ الظروف

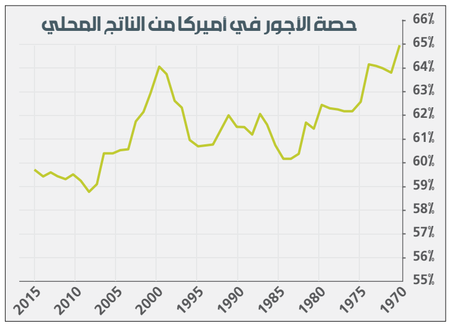

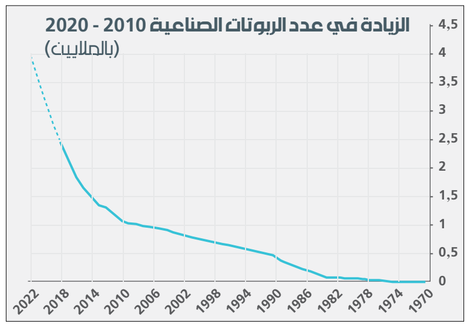

عندما تشكّل الروبوتات بديلاً مثالياً من اليد العاملة، يتنافس العمال والروبوتات مباشرة في سوق العمل، ما يُبقي الأجور منخفضة. وفي المحصلة تفقد المكننة، إلى انخفاض حصة دخل العمل (من الناتج).

عدد الروبوتات وتحسّن إنتاجياتها يميلان للتأثير في العمال ذوي المهارات المنخفضة أكثر بكثير من العمال ذوي المهارات العالية. كما أن العمال ذوي المهارات العالية، بميلون إلى التخصّص بالمهام التي تكون المكننة مكمّلة لها؛ مثل صناعة روبوتات الصيانة، الإشراف والإدارة. التأثير المتفاوت للمكننة يعني أنّ أجور العمال ذوي المهارات المنخفضة قد تدخل في ركود، بل هبوط في ظل المكننة، كما اكتشف انغلز في أربعينيات القرن التاسع عشر.

عندما تشكّل الروبوتات بديلاً مثالياً من اليد العاملة، يتنافس العمال والروبوتات مباشرة في سوق العمل، ما يبقي الأجور منخفضة. وفي المحصلة تفقد المكننة، إلى انخفاض حصة دخل العمل (من الناتج). في السبعينيات، انحفضت في أميركا حصّة الدخل في القطاعات الإنتاجية حيث حاولت الشركات تعويض انخفاض ربحيتها عبر خفض اليد العاملة لديها، وهذا ما أدى إلى ركودين كبيرين في عامَي 1974 و1908. واستقرّت حصة العمل خلال الثمانينيات والتسعينيات عند مستوى متدنّ مع تحسّن ربحية الشركات إلى حدّ ما في الفترة النيوليبرالية. من الواضح أن ثمة عوامل أخرى غير المكننة أدّت إلى انخفاض حصّة العمل (تدمير النقابات العمالية، تجميد الأجور...)، لكن يقدّر أنّه منذ التسعينيات ولغاية عام 2010، فإن المكننة مسؤولة عن انخفاض نسبته 1%، من أصل انخفاض إجمالي في حصّة العمل نسبته 3%.

لكن كما لاحظ انغلز أيضاً، فالمكننة تعمل في كلا الاتجاهين. فمن جهة، سيؤدي إدخال الآلات أو التكنولوجيا الجديدة إلى فقدان العمال الذين يستخدمون تكنولوجيا قديمة لوظائفهم. ومن جهة أخرى، يمكن للصناعات والتقنيات الجديدة أن تخلق وظائف جديدة. لكن الأمر يقتصر فقط على قطاعات الصناعة التي تتطلب مهارة عالية و/أو تخضع لحماية النقابة حيث زيادة الأجور والوظائف أمران ثابتان: «إن من يُطلق عليهم العاملون في النسيج الناعم... يتلقون أجوراً عالية، من 30 إلى 40 شلناً في الأسبوع، لأن لديهم رابطة قوية للحفاظ على أجور مرتفعة، وحرفتهم تتطلب تدريباً طويلاً. لكنّ العاملين في النسيج الخشن ممن يتعين عليهم التنافس ضدّ الجهات الفاعلة الذاتية (الذين لم يتم تكييفهم بعد للنسيج الناعم)، والذين انهارت رابطتهم بإدخال هذه الآلات، يحصلون على أجور منخفضة للغاية» (إنغلز). غير أنّه بصفة عامة «الأجور انخفضت بشكل عام نتيجة تحسين الآلات. هي شهادة يُجمع عليها المشاركون. والإدعاء البرجوازي بأن حالة الطبقة العاملة قد تحسنت بفعل الآلات يعلن كذبة في كل اجتماع للعمال في مناطق المصانع».

المكننة والروبوتات والأتمتة سوف تقلّل من وقت العمل. يجب أن يعني ذلك ساعات عمل أقل والمزيد من قيم الاستخدام الناجمة عن ذلك. لكن في ظل الرأسمالية، لا تحقّق قيم الاستخدام الإضافية قيمة أكبر إلا من خلال بيعها، وهي قيم لا تُدفع إلا للعمال بساعات أقل أو بأجور أعلى أو كليهما من خلال صراع طبقي بين مالكي رأس المال وبين القوى العاملة. لذا، في ظل الرأسمالية، لا تؤدّي المكننة «تلقائياً» إلى ساعات أقل وكدح أقل.

في كتاب جديد بعنوان «العمل: تاريخ كيفية قضاء وقتنا»، يوضح جيمس سوزمان، أنه على عكس آمال وتنبؤات آدم سميث أو جون مينارد كينز مثلاً، لا تقدم التكنولوجيا «حياة سعيدة» (سميث)، أو «رفاهية وافرة» (كينز). كما أظهر ديفيد غرايبر المتوفّى والمفقود أخيراً، أنّ المكننة في ظل الرأسمالية أدّت في الواقع إلى مزيد من «الوظائف الفارغة» التي تدمّر الإبداع والعمل الهادف مع زيادة الكدح.

كما أظهر استطلاع غالوب في دراسة حديثة نُشرت عام 2017 حول الحياة العملية في 155 دولة، أن واحداً فقط من بين 10 أوروبيين غربيين وصفوا أنفسهم بأنهم «ملتزمون» وظائفهم. في استطلاع آخر أجرته YouGov في عام 2015، صرّح 37% من البالغين البريطانيين العاملين بأن وظائفهم لا تقدّم أي مساهمة ذات مغزى للعالم. صحيح أن متوسط ساعات العمل في معظم الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة قد انخفض منذ زمن إنغلز، لكن ذلك لم يكن بسبب المكننة بمقدار ما كان بسبب النضال النقابي والمعارك السياسية حول قانون المصانع وخفض يوم العمل وما إلى ذلك. في الواقع، منذ انهيار النقابات العمالية في أواخر القرن العشرين في معظم البلدان، سُجّل انخفاض طفيف في متوسط أسبوع العمل (لا يزال يتراوح 40 ساعة) رغم تسارع عجلة الروبوتات والمكننة.

عندما اقترحت النقابات العمالية في فنلندا، أخيراً، 6 ساعات عمل في اليوم، بتأييد شفهي من رئيس الوزراء الفنلندي، أُحيلت هذه الفكرة إلى لجنة بسبب «مقاومة أصحاب العمل، الذين لديهم مصلحة في دفع (أقل قدر ممكن) مقابل ساعات العمل وليس بحسب الإنتاجية، ست ساعات عمل مقابل أجر ثماني ساعات يعني أجراً أعلى للساعة. وهذا يعني أيضاً فقدان السيطرة على العمال – ليس فقط نظراً إلى تحكّم أصحاب العمل بنشاط العمل – خلال فترة قصيرة من كل يوم، لكن أيضاً من خلال الإقرار الضمني بأنه يجب أن يكون للعمال دور أكبر في تنظيم الحياة العملية». حلم كينز قبل ما يقارب الـ 100 عام بـ15 ساعة عمل في الأسبوع لا يزال مجرد حلم.

قد يشكّل الركود الوبائي حافزاً جديداً لتغيير ظروف العمل. «العمل من المنزل» هو الصرخة الجديدة. لكن هذا لن ينطبق إلا على أقلية، وفي الغالب، هم أولئك الذين يزاولون أعمالاً مكتبية بأجر أفضل. وليس هناك ما يضمن أن «العمل من المنزل» سيحسّن الرضا الوظيفي أو يجعل الناس «أكثر سعادة» كما كان يأمل آدم سميث. بالفعل يعمل أرباب العمل على تطوير أساليب جديدة لمراقبة الموظفين في منازلهم والتأكد من أنهم يعملون لساعات أطول لأنهم لم يعودوا بحاجة إلى التنقل. وبالنسبة إلى الغالبية العظمى، فإن الخروج للعمل في وظائف لا تقدم إبداعاً وبرواتب رديئة يزداد انعدام الأمن فيها، سيظل هو القاعدة. المزيد من الكدح وليس عملٌ أقل.

* ترجمة ضحى ياسين

انجل بوليغان ـ المكسيك

سقوط الامتيازات الفائقة للدولار

انهيار المدّخرات المحلّية الأميركية وعجز الحساب الجاري *

ستيفن روتش **

اللغز الذي طرحه وزير المال الفرنسي السابق (الرئيس في النهاية) فاليري جيسكار ديستان في الستينيات على وشك الحل. تحسّر جيسكار على استفادة الولايات المتحدة من موقعها باعتبارها العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم وأخذت من باقي العالم، بكل حرية، دعم مستوى معيشتها المبالغ فيه. هذا الامتياز الفائق على وشك الانحسار. فمن المحتمل أن ينهار الدولار وينخفض بنسبة تصل إلى 35% في نهاية عام 2021. السبب: تفاعل قاتل بين انهيار المدخرات المحليّة، وعجز كبير في الحساب الجاري. ففي الربع الثاني من عام 2020، عاد صافي المدخرات المحلية - الادخار المعدّل حسب استهلاك الأسر والشركات والقطاع الحكومي - إلى المنطقة السلبية للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية. وبلغ صافي المدخرات المحلية مستوى 1,2%- في الربع الثاني، ما يعني أن حصته من الدخل القومي صارت أقلّ مما كانت عليه في الربع الأول بنحو 4,1 نقاط مئوية، وهذا أكبر انخفاض ربع سنوي في السجلات التي تعود إلى عام 1947. ومن غير المستغرب أن يسير عجز الحساب الجاري على المسار نفسه. فبسبب الافتقار إلى الادخار والرغبة في النمو، استفادت الولايات المتحدة من الامتياز الفائق الذي يحوزه الدولار لاقتراض فائض الادخار من الخارج، ما دفع عجز الحساب الجاري نحو 3,5-% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني، أي 1,4-% أقل من الفترة الأولى وأيضاً أكبر تآكل ربع سنوي على الإطلاق.

في الربع الثاني من عام 2020 عاد صافي المدّخرات المحلية - الادخار المعدّل حسب استهلاك الأسر والشركات والقطاع الحكومي - إلى المنطقة السلبية للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية

وفي حين أن الانفجار في عجز الحكومة الفدرالية والمرتبط بـCovid هو المصدر المباشر للمشكلة، إلّا أن ذلك كان أمراً متوقعاً. فعند بدء الجائحة، لم يكن معدل صافي الادخار المحلي في الفترة ما بين 2011 و2019 أكثر من 2,9% من الدخل القومي الإجمالي، أي أقل من نصف المتوسط البالغ 7% من 1960 إلى 2005. هذه الوسادة الرقيقة تركت الولايات المتحدة عرضة لأيّ صدمة، فضلاً عن الجائحة. ومع تراكم عجز الموازنة في السنوات المقبلة، ستزداد الضغوط التراجعية على الادخار المحلّي والحساب الجاري. وبحسب أحدث تقديرات صادرة عن مكتب الميزانية في الكونغرس، فإن العجز الفيدرالي سيبلغ 16% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 ثم يتراجع إلى 8,6% «فقط» في عام 2021. وذلك على افتراض أن الكونغرس الأميركي وافق في النهاية على جولة أخرى من الإعفاء المالي، وهو مبلغ أكبر بكثير من العجز المرجح لعام 2021.

سيؤدّي هذا الأمر إلى نقل صافي معدل الادخار الأميركي إلى المنطقة السلبية بشكل أعمق بكثير مما كان عليه خلال الأزمة العالمية. وأثر ذلك ينذر بالسوء على مستقبل أميركا. بعد استبعاد الاستهلاك المطلوب للمخزون الرأسمالي المتقادم للمباني والبنية التحتية، تقوم الولايات المتحدة، في الواقع، بتصفية صافي المدخرات المطلوبة لتوسيع القدرة الإنتاجية. من دون اقتراض فائض الادخار من الخارج، يصبح النمو مستحيلاً. وبنتيجة ذلك، سيزداد عجز الحساب الجاري عمقاً. كلّ ذلك عندما يفقد الدولار امتيازه الخاص. ومع تآكل مكانة أميركا باعتبارها العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم ببطء منذ عام 2000، من المرجّح أن يطلب المقرضون الأجانب تنازلات بشأن شروط مثل هذا التمويل الخارجي الضخم.

يأخذ هذا الأمر، عادة، شكلَين - سعر الفائدة و/أو تعديل العملة. لقد تحوّل الاحتياطي الفيدرالي أخيراً إلى استراتيجية تأخذ في الاعتبار متوسط التضخم بدلاً من هدف محدد، ووعد بالحفاظ على أسعار الفائدة بالقرب من الصفر لعدة سنوات أخرى. هذا يعني أن قناة سعر الفائدة قد أغلقت فعلياً. في النتيجة، سيُفرض الآن المزيد من تعديلات الحساب الجاري من خلال ضعف الدولار. إن القيمة العالية للدولار الأميركي تجعله عرضة للخطر بشكل خاص.

رغم الانخفاضات الأخيرة، لا يزال المؤشر العام لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار أعلى بنحو 27% من أدنى مستوى له في تموز 2011. وهذا يجعل العملة الأميركية العملة الرئيسية الأكثر قيمة في العالم، تماماً كما انجرفت الولايات المتحدة إلى دوامة حساب التوفير الجاري غير المسبوقة. العملات هي أسعار نسبية. لقد استفاد الدولار دائماً من السحر المغري لـ TINA، أي عدم وجود بديل منه. فكّر مرّة أخرى. إن اتفاقية 21 تموز بشأن صندوق الاتحاد الأوروبي من الجيل التالي بقيمة 750 مليار يورو (858 مليار دولار) تكرّس سياسة مالية لعموم أوروبا. هذا ما يجب أن يعزّز اليورو المقوّم باقل من قيمته الحقيقية. الرنمينبي والذهب والعملات المشفرة هي أيضاً بدائل من الدولار الذي كان لا يُقهر في يوم من الأيام. فقد انخفض مؤشر الدولار بنسبة 33% بالقيمة الحقيقية في السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، و28% أخرى من عام 2002 إلى عام 2011. وخلال تلك الفترات الثلاث، بلغ متوسط معدل الادخار المحلي 4,9% (مقابل 1,2-% اليوم) وكان عجز الحساب الجاري 2,5-% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 3,5-% اليوم). مع قيام الولايات المتحدة بتبديد امتيازها الفائق، أصبح الدولار الآن أكثر عرضة لتصحيح حادّ. الانهيار يلوح في الأفق.

* مقال نشر في فايننشيال تايمز في 5 تشرين الأول

** عضو هيئة التعليم في جامعة ييل والرئيس السابق لـ«مورغن ستانلي - آسيا» ومؤلف كتاب «غير متوازن»

تواقيع

● بين 8 آذار و15 أيلول ارتفعت قيمة ثروات مليارديرات أميركا من 2.95 إلى 3.8 مليارات دولار، اي مايعادل 141 مليار دولار شهرياً، او 32 مليار دولار اسبوعياً، او 4.7 مليارات دولار يومياً.

● بين منتصف آذار ومنتصف اب انخفضت مداخيل شريحة الـ 82% الادنى دخلاً بمعدل 4.4%

● اكثر من 50 مليون اميركي خسروا وظائفهم

● 14 مليون اميركي لا يزالون عاطلين عن العمل

● 30 مليون اميركي يتسلّمون إعانات البطالة (من ضمنهم العمال المياومون) مقارنة مع 1.6 مليون في السنة الماضية

● 30 مليون اميركي عانوا من الجوع في إحدى المراحل خلال هذه الفترة (من آذار ولغاية أيلول)

● 12 مليون اميركي خسروا تامينهم الصحي الوظيفي

تشاك كولينز
inequality.org

مع نهاية شهر تموز، تقلّص عدد الوظائف ضمن شريحة الرواتب التي تفوق 60 الف دولار او اعلى في السنة، بنسبة 2%. اما عدد الوظائف ضمن شريحة الرواتب التي تقلّ عن 27 الف دولار في السنة فقد تقلّص بنسبة 16%

The economist
تقرير خاص

34% من المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة الاميركية لم تستطع ان تسدّد الإيجارات لشهر تشرين الاول 2020. ومنها 40% من المطاعم، 32% من شركات البناء، و36% من مكاتب السفر

The Daily Shot

هناك سببان لوصول العولمة النيوليبرالية الى حائط مسدود: الاول هو وجود دوافع مسبقة في اتجاه الإفراط في الإنتاج. والثاني هو ان الطريقة الوحيدة لمواجهة هذه الدوافع في النظام تتشكّل فقاعات لاسعار الاصول لا يتم استحضارها ارادياً. علماً بان انفجار هذه الفقاعات، إذا ظهرت، يعيد إغراق الاقتصاد في الازمة

او تسا باتنايك، برابهات باتنايك
من ورقة عمل نشرت في monthlyreview.org

مقال

توزيع الخسائر والمسؤولية عنها: من أين نبدأ؟

عبد الحليم فضل الله

لم ينقطع الجدل بشأن تحديد الخسائر وتوزيعها في رحلة هبوطنا نحو قاع الأزمة، وهو نقاش مهمّ لتحديد وجهة السير في رحلة الصعود منها إذا كان هناك صعود قريب. وللخسائر وجهان تقنيّ واقتصاديّ؛ ولتوزيعها وجه إضافي يمثّله الصراع السياسي بين المعنيين بتحمّل الأعباء والذي يُراد له أن ينتهي بغالب ومغلوب.

المنطلقات التقنية ما زالت طاغية على النقاش مع أنّ الصناعة المصرفية في لبنان كشفت عن ضآلة إلمامها بتحليل المخاطر وإدارتها لها، على نحو لا يليق بمزاعمنا عن فرادة القطاع المصرفي وعراقته. لقد كان البحث عن الربح السريع والفوري هو السمة التي غلبت على عمل العديد من المصارف والكثير من المصرفيين، وحتى في ذلك كانت تقنيات تقدير الأرباح مبسّطة أو مُتلاعباً بها، وقائمة في جميع الأحوال على إهمال مصالح المودعين.

وهذا مردّه استطراداً إلى خلل مقصود أو غير مقصود في تحديد نسب المخاطر، التي بتغيرها صعوداً أو هبوطاً، تزداد أو تقلّ متطلبات رأس المال والمؤونات والاحتياطيات الإضافية، وتتغير نسب الأرباح المصرّح عنها. فلو أُخذت المخاطر تلك منذ البداية على محمل الجدّ، كان على المصارف أن تحمل من تلقاء نفسها ومن دون انتظار التعاميم والقرارات، مؤونات كافية، في مقابل توظيفاتها في سندات اليوروبوندز وسندات الخزينة ولدى مصرف لبنان، بل إنّ ما عدّته المصارف منذ عام 2015 على الأقل أرباحاً هي في واقع الحال تسويات دفترية تخفي خسائر محققة.

ومن نافل القول أن نشير هنا إلى إهمال البعد الاقتصادي في تحليل الأزمة وانعكاسها على القطاع المالي، وهذه مهمّة البنك المركزي بالدرجة الأولى، الذي كان عليه أن يأخذ في حسبانه الانكشاف الاقتصادي Economic exposures لميزانيته وميزانية القطاع المصرفي وخصوصاً تجاه التقلّب المحتمَل في التدفقات المالية من الخارج.

هناك إذاً أكثر من وجهة نظر واحدة بخصوص خسائر القطاع المالي حتى ضمن المقاربة التقليدية التي اعتمدتها السلطة النقدية في هذا المجال، لكن تقدير حصّة الدولة من الخسائر تبدو أكثر سهولة لأنها ببساطة تساوي تماماً، أو تقريباً، القيمة الفعلية للديون المستحقة التي امتنعت عن تسديدها، زائداً المستحقات المتأخرة. ويبدو موقع الدولة في الأزمة أقوى من غيرها، لقدرتها على تغيير قواعد اللعبة من أساسها من خلال تعديل الأطر المحاسبية المستخدمة والسياسات ذات الصلة بها.

وسنلاحظ هنا أنّ المصرف المركزي قادر على تحمّل التبعات والخسائر على المدى القصير فيما تنجح الحكومات بذلك على المدى الطويل. نظرياً، لا تحوز السلطة النقدية حقوقاً سيادية مماثلة لتلك التي تمتلكها السلطة المالية رغم ما تتمتع به من مزايا متأتية من حقها الاحتكاري بخلق الأموال وحصانتها من الإفلاس. لكن مشكلة المصارف المركزية تكمن في ما تعدّ إحدى نقاط قوتها، أي قدرتها على استيعاب الخسائر و«إخفائها» أطول مدة ممكنة، ففي لحظة ما تصبح الأصول الصافية السلبية في ميزانيتها أكبر من مجموع التدفقات المالية المخصومة التي يمكن أن تحصل عليها في المستقبل. وفي هذه الحالة، وهي بالتحديد حالة لبنان، تنتقل المعالجة من المجال النقدي ببعده المحاسبي «السهل» إلى مجال آخر ذي أبعاد مالية واقتصادية متشابكة. فللهروب من وضع كهذا لا تجد المصارف المركزية أمامها إلّا تخفيف رقابتها على التضخم أو الحصول على أموال طازجة من خلال إدخال تعديلات على السياسة التجارية، أو باللجوء إلى دافعي الضرائب.

المشكلة لدينا أعمق من ذلك، فنادراً ما نجد انحرافاً في الميزانية كالذي رأيناه في ميزانية مصرف لبنان، التي تقلّ فيها الأصول الخارجية بالعملات والذهب، عن 30% من الموجودات، فيما استحوذت ودائع المصارف التجارية لديه واستثماراتها فيه على نحو 75% من مطلوباته. وبهذا قُلب هرمه المالي رأساً على عقب. وللمقارنة لا تقل الموجودات الخارجية عن 70% من مجموع موجودات المصارف المركزية في معظم الدول: 98% في سويسرا، أكثر من الثلثين في دول الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا MENA، و85% و65% على التوالي في الأردن وتونس، وأكثر من 55% في دولتين مرّتا بأزمات نقدية هما مصر وتركيا.

ومن هذه الثغرة ولد «الدولار اللبناني» وهو قنبلة تضخم هائل مكبوتة، وجبل سيولة متراكم من شأن استمراره في الذوبان أن يُغرق الاقتصاد والمجتمع بطوفانه. ولنتصوّر أن فجوة الصرف الأجنبي تحوّلت إلى سيولة في خمس سنوات أو عشر سنوات، كما يخطط بعضهم هروباً من إيجاد حلول واقعية وعادلة للأزمة، فهذا يعني تضاعف الكتلة النقدية «صفر» M0 (النقود في التداول) مرّات عدة إن لم نقل عشرات المرات ومعها أسعار الصرف.

الانطلاق من الحلقة الأخيرة للأزمة

لذا، إن تتبع المسؤوليات عن الأزمة يجب أن يبدأ من حلقتها الأخيرة، وأن يستند تحديدها إلى طبيعة العلاقة بين المستفيدين والمتضررين ومدى تكافؤ هذه العلاقة. فبؤرة مشكلة الخسائر تتركز حالياً في علاقة المودعين بالمصارف، وهي في جوهرها علاقة تعاقدية غير متكافئة، وزادها اختلالاً تقاعس المؤسسات المعنية عن القيام بواجباتها. وفيما تحظى المصارف، رغم دورها في الأزمة بمقعد «معترف به» على طاولة النقاش بشأن المخارج والحلول، وتجد لآرائها آذاناً صاغية، لا مكان للمودعين على هذه الطاولة وليس هناك من يمثّل مصالحهم التي تساوي أضعافاً مضاعفة من مصالح المصارف، مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين حجم ودائعهم المقدّرة بأكثر من 140 مليار دولار أميركي ورساميل المصارف التي لا تزيد على 20 مليار دولار.

بخلاف ذلك، اتّسمت العلاقة بين الدولة (الحكومة والمصرف المركزي) والمصارف بقدر كبير من التكافؤ والندية من النواحي التقنية والسياسية والواقعية. بل كانت راجحة في كثير من الأحيان لمصلحة المصارف. لم يغرّر أحد بأحد، ذهبت المصارف بملء إرادتها نحو تركيز توظيفاتها لدى الحكومة تارة وعند المصرف المركزي تارة أخرى، كما استفادت من التسهيلات التي أعطاها لها هذا الأخير لتعزيز انتشارها في الخارج، ثم من الدعم الذي وفّره لها لتغطية خسائرها التي تكبدتها في عدد من دول المنطقة. وتدل العلاقة التناسبية بين زيادة توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان وتراجع اكتتاباتها في سندات الخزينة، على استقلالية قرارها. وقد أبدت المصارف قدرة فائقة على المساومة، وخصوصاً في تحديد معدلات الفائدة التي كانت في معظم الأحيان أعلى من معدلاتها الطبيعية.

يختلف الأمر بالنسبة إلى المودعين، فمن حقهم أن يطالبوا المصارف بودائعهم، ومن واجبها أن تستجيب. لا يمكن التذرّع بعدم مراعاة المودع للخطر (صغار المودعين ومتوسطيهم تحديداً). الوساطة المصرفية والمالية إنما وجدت أصلاً للوكالة عن المودع في تقييم المخاطر ولجمها، وخفض كلفة المعلومات ذات الصلة وتقليل تكاليفه. بل إنّ سبب وجود المؤسسات المالية يكمن في تجنيب الأسر والمودعين ضمناً الخسائر أو الأكلاف التي يمكن أن تترتب عليهم في عالم خالٍ من الوساطة المصرفية. وعلى عكس ذلك، كانت أكلاف الوساطة المالية ومخاطرها تزداد في لبنان على نحو مطّرد ومتناسب مع زيادة حجم القطاع المصرفي الذي لم يقُم بدور الوساطة ولم يمارس دوره بصفته وكيلاً عن المودعين في توظيف أموالهم وخفض المخاطر وتوفير السيولة.

باختصار، تتحمل المصارف مسؤولية تقنية ومعنوية عن الأزمة تفوق ما يتحمله الآخرون، وذلك من أموالها الخاصة ومن الرساميل الإضافية التي عليها أن تكوّنها مجدداً، وبصرف النظر عما سيفعله غيرها. ولا تقف مسؤوليتها عند حدود الودائع، بل تتعداها إلى وجوب المساهمة أيضاً في تأمين عملات أجنبية تغطي جزءاً من عجز ميزان المدفوعات في السنوات الخمس المقبلة. لماذا هي مسؤولة عن ذلك أيضاً؟ لأنها سهّلت هروب الأموال في ذروة الأزمة على نحو تمييزي، ولأنها فضّلت أيضاً المكاسب السهلة والعالية التي تصبّ خارج دورة الإنتاج على المكاسب التي كان يمكن أن تأتي من داخلها، وهذا كان سبباً رئيسياً لتنامي العجز في الحساب الجاري طوال عقدين من الزمن، وتسبب في استنزاف تدريجي وخطير للموجودات الخارجية.

> تتحمّل المصارف مسؤولية تقنية ومعنوية عن الأزمة تفوق ما يتحمّله الآخرون، وذلك من أموالها الخاصة ومن الرساميل الإضافية التي عليها أن تكوّنها مجدّداً، وبصرف النظر عما سيفعله غيرها. ولا تقف مسؤوليتها عند حدود الودائع، بل تتعدّاها إلى وجوب المساهمة أيضاً في تأمين عملات أجنبية تغطي جزءاً من عجز ميزان المدفوعات في السنوات الخمس المقبلة

التخلي عن أصول الدولة

لكن ماذا عن ديون الدولة ومعها التزامات المصرف المركزي؟ يمكن مقاربة هذه الديون والالتزامات على نحو مختلف مقارنة بالمصارف، من خلال مزيج من الإجراءات السيادية كالامتناع عن الدفع، وفرض ضريبة على الثروة، والإجراءات الاقتصادية مثل تصحيح عجز الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري، والتي يسهم نجاحها في زيادة قيمة الأصول والقيم غير القابلة للتداول وتحسين جاذبيتها بالنسبة إلى غير المقيمين، وهذا من شأنه فتح الطريق من جديد أمام تدفّق الأموال من الخارج. يبقى طرح تخلّي الدولة عما تملكه من أصول إنتاجية، لمصلحة مصرف لبنان وضمناً للمصارف التجارية. سنتجاوز هنا أخطاء تقنية مقصودة مثل تضخيم ديون المصرف المركزي على الدولة لجعلها موازية لأصول الدولة من خلال اعتماد سعر صرف مخفّض، وإذا تجاوزنا أيضاً النقاش المبدئي بشأن ما إذا كان جائزاً تخلّي الدولة عن أصولها ولا سيما في لحظة كهذه، ولمصلحة من سيكون ذلك (لأقل من ألف مودع؟) وما انعكاسات ذلك على ملاءة البلد وعلى قدرته على تحمل الصدمات في المستقبل وعلى الوصول إلى التعافي الدائم؟ وبماذا يختلف بيع أصول الدولة الاستثمارية ومؤسساتها المربحة عن بيع الذهب؟ وما تبعات ذلك على مصالح المستهلكين والمنتجين ودور الدولة؟

إذا تجاهلنا هذه الأسئلة كلها، فهل يمكننا أن نغضّ الطرف عن أن نقل ملكية أصول الدولة في الداخل من يد إلى يد لا يعود على الاقتصاد و لا على المودعين بأي نفع، بل يغذّي آمالاً ضعيفة باستعادة الثقة وتحريك دورة التدفقات مجدداً من دون ضمانات جدية بحصول ذلك.

بمعنى آخر، إنّ أصول الدولة المكوّنة من مرافق ومؤسسات ذات طابع تجاري وعقارات وأملاك متنوعة، هي بمثابة أصول غير قابلة للتبادل الدولي، وستظلّ كذلك ما دام لبنان غارقاً في أزمته ولم يتعافَ بعد. وبذلك يشبه وضعها وضع ما سُمي بـ«الدولار اللبناني»، وأقصى ما سيحصل عليه المودع في مقابل تلك الأصول إذا تخلّت الدولة عنها للقطاع المصرفي، هو مزيد من الليرات اللبنانية. فسواء كانت أصول المصارف المقابلة لمطلوباتها احتياطات إضافية لدى مصرف لبنان، أو اكتتابات في شهادات الإيداع لديه، أو في سندات اليوروبوندز الحكومية، أو كانت أصولاً عقارية أو مرافق ومؤسسات وشركات مملوكة من الدولة، فإنها غير قابلة للتسييل إلّا في مقابل أصول محلية مماثلة لها، ولا يمكن الاستفادة منها للحصول على تدفقات بالعملات الأجنبية من الخارج. علماً بأن حركة أسعار الأصول المذكورة متماثلة في ظروف الأزمة الراهنة في حالتَي الصعود والهبوط.

في المحصّلة، إن النقاش بشأن حجم الخسائر وتوزيعها ليس تقنيا وقانونياً وأخلاقياً فحسب، بل ينطوي على أبعاد اقتصادية طويلة المدى لا يمكن إغفالها. فالانطلاق من نقطة بدء صحيحة في تحمل الخسائر، لا يحدّد فقط الرابحين والخاسرين، أو إذا شئت، الخاسرين والأقل خسارة، بل يقودنا إما نحو تحريك عجلة الاقتصاد وتسريع وتيرة الشفاء والنهوض، أو نحو الاكتفاء بانفراجات مؤقتة وقصيرة الأمد وضعيفة الفعالية سرعان ما تختفي تحت وطأة أزمة جديدة. وحينها تكون مديونيتنا الخارجية قد تضاعفت، وفقدت الدولة آخر ما تملكه من أصول قابلة للبيع، إلّا إذا نُظر إلى موقع لبنان الجيوسياسي على أنه مصدر جديد للريوع، وثروة قابلة للتسييل في المزاد الإقليمي المفتوح على مقايضات مريرة بين السيادة والغذاء!

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك